الإثنين 1 تموز 2019
العدد 3795 السنة الثالثة عشرة
Lundi 1 Juillet 2019 no 3795 13ème année
32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

رأس المال
قوانين قطع الحساب المخفية

• **إيلي يشوعي**
مقاربة سبب الرسم الجمركي وغايته

• **غسان ديبة**
من «صفقة القرن» إلى رهان القرن

جنبلاط أعدّ كمينًا لباسيل... فأصاب ارسلان
فتنة الزعامة المأزومة [2]

رغم ان مناطق سورية كثيرة خرجت من خرائط العمليات العسكرية، إلا ان كتابة السطر الأخير في مأساة ملايين اللاجئين والنازحين لا تبدو قريبة (أ ف ب)

المهجّرون السوريون
العودة غير قريبة
[14 ـ 15]

قضية

المحكمة الدولية
إخفاء معلومات عن شهود وإفاداتهم

5

السودان

مليونية 30 يونيو تُخضِع العسكر

16

الحدث

هدنة تجارية صينية ـ أميركية
مصافحة كيم وترامب تحيي التفاوض

18

قضية اليوم

فتنة الزعامة الأفلة

حسن عليق

عاد وليد جنبلاط إلى لعبة يهواها، رغم أنها لم تعد في أوانها. ذلك زمن مضى. عندما أراد السيطرة أمنياً على الجبل، سبقته الدبابات السورية. وعندما غامر مرة جديدة بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان، كان يظنّ أن أساطيل الأمبراطورية الأميركية ستؤازره. اليوم، يقف وحيداً، مصرّاً على إنكار الواقع. الزمن لن يعود إلى الوراء. لكن جنبلاط، في زمن السلم، وبعد فائض من «المصالحات» في الجبل، قرر أمس أن يقول للجميع إن «الجبل لي وحدي»، سيطرته المسلّحة على عاليه أمس، بدت عرض قوة في غير زمانه، إذا ما اعتُبر أن الهدف منها هو تثبيت شيء من التوازنات الطائفية في البلد. فلا قوة تبدو آتية لتعيد لجنبلاط ما خسره تباعاً منذ خروجه من حلفه مع سوريا، حتى عودة سوريا إلى ما كانت عليه قبل 2011، ووصل ما انقطع بينه وبينها، لا يمكنهما إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. لكن من يعرف جنبلاط يُمكنه أن يتوقّع

تقارير الأجهزة الأمنية تحدّثت قبل أيام عن نية الجنبلاطيين منع باسيل من القيام بجولته، بقوة السلاح

أن الهدف من عراضته لم يكن ربما الوقوف في وجه جبران باسيل، بقدر ما هو تخويف آل فتوش من مغبة الاستمرار في بناء معمل لهم في عين دارة، سينافس معمل جنبلاط في سبلين؛ ولا ضير في توتير البلاد، وإعادة أهلها إلى أجواء الحروب، وسقوط ضحايا وتقطيع أوصال الجمهورية. المهم ألا تُمس امتيازات البيك الذي لم يعد له من يسلّيه. وبدلاً من تأمين وراثة هادئة لابنه تيمور، تراه «يخانق» ظلّه إن لم يجد ما «يخانقه». يرفع رئيس الحزب «التقدمي الاشتراكي» من منسوب الأيديولوجيا والسياسة في خطابه، فيما همّه الأول شحّ الموارد المالية التي تمكّنه من الاستمرار في مراكمة الثروة والانفاق السياسي. وصل به الأمر إلى حد اعتبار موقع معمل ترابة الأرز في عين دارة «موقعاً عسكرياً متقدّماً للنظام السوري وحلفائه في الجبل. وكما لم يسقط الجبل في الحرب، لن نسمح بسقوطه سلماً». هذه العبارة نقلها عنه عدد من المقربين منه في الأسابيع الأخيرة. الرجل الشديد التطيّر يعتبر خسارته رئاسة بلدية في إقليم الخروب قراراً دولياً بمحاصرته. ولأجل مواجهة هذا «القرار»، لا بد من تنفيذ مناورة بالذخيرة الحية، ولا بأس إن سقط فيها قتيلان وجرحى حالتهم حرجة، وكاد يُقتَل وزير. رفع من مستوى التوتر بين أنصاره ومحازبيه، إلى حدّ انتشارهم أمس بكامل أسلحتهم، لمنع جبران باسيل من دخول كفرمتى. ولم يكن القرار ابن ساعته، ولا رد فعل على الخطاب المتهوّر لباسيل في الكحالة، قبل يومين، رُميت قنبلتان صوتيتان في كفرمتى. وعلى مدى الأيام الأربعة السابقة ليوم الأحد، كانت تقارير الأجهزة الأمنية تفيض بمعلومات عن نية الجنبلاطيين منع باسيل من القيام بجولته في عاليه، بقوة السلاح.

على المقلب الآخر، يلاقي التوتر الباسيلي مثيله الجنبلاطي. التزاماً منه بالمسار الذي اختطّه لنفسه في السنوات الماضية، يستمر باسيل بخوض المعارك، أيّ معارك. صار رئيس التيار الوطني الحر معركة متنقلة. يزور المناطق كمن يقول «أنا فاتحها» لا مسؤولاً في الدولة المسؤولة عنها، ولا رئيس حزب يريد توسيع قاعدة انتشاره. يخوض المعارك تعويضاً عمّا فاته في حرب أهلية لم يشهدها. يريد تثبيت زعامته بين «أعضاء ناد» بنوا «شرعياتهم» إما على القتل أو القتال أو الدم. لا يريد باسيل القتل، ولم يأتِ على دم. فلا بد من القتال الدائم. وقوده شحن طائفي لا حدّ له. منذ لحظة دخوله السلطة عام 2008، حتى اليوم، لم يكفّ عن خوض المعارك. معركة في الحكومة، معركة في الوزارة، معركة في الإدارة، معركة في البلدية، معركة في العائلة، معركة في الحزب، معركة في الإعلام، معركة في مجلس النواب، معركة «لاستعادة الحقوق»، ثم أخرى لتثبيتها... معركته في «حراس الأحراج» كمعركته الرئاسية. الأدوات نفسها، والحشد الطائفي نفسه، والخطط هي هي. لا يكل ولا يملّ. لا يعني ما تقدّم أنه مقاتل في مقابل جيش من المسلمين، ولا أنه طائفي يواجه علمانيين. على العكس من ذلك. أقصى ما يبتغيه هو تثبيت نفسه واحداً «منهم»، قبل الانتقال إلى معركة الفوز بالمركز الأول بينهم. وفي سياق الوصول إلى ذلك، لا بد من يأخذ الشحن الطائفي مداه. في الكحالة أمس، ذكّر بمعارك سوق الغرب وضهر الوحش والكحالة. هو من الذين لا يكفون عن التبشير بضرورة «طيّ صفحة الماضي»، لكن من دون الكفّ في الوقت عينه عن استحضار ذلك الماضي، ولو في غير سياقه المناسب. يذكّر بصفحات دامية فيما هو يتحدّث عن التفاهم. بالتأكيد، ليس كلام باسيل هو ما استفزّ جنبلاط. لكن أداء وزير الخارجية يساعد زعيم المختارة على الزعم أمام الدروز أنه يحمي مصالحهم المهدّدة منذ ما قبل أيام بشير الشهابي، تماماً كما أن العراضة الأمنية الجنبلاطية والجريمة الناتجة عنها تفيدان باسيل في بناء سرديته كزعيم مسيحي مستهدف، وخاصة من قبل «العدو التاريخي للمسيحيين» في الجبل.

ما جرى أمس لم يكن حدثاً أمنياً عابراً. ثمة زعامة تتراجع، وأخرى صاعدة. الأولى يمثلها جنبلاط، المستعد للتضحية بأيّ شي وأيّ كان لاستدراج الحماية، أما الثانية، فلم يعد مؤمّلاً منها وقف مسار الانحدار نحو قاع طائفي لا قعر له. جل ما في الأمر هو تمنّي تحقيق أهدافها بسلام. فالرؤوس الحامية لا تلد غير الفتن.

فرد جنبلاط امس ان يقول للجميع إن «الجبل لي وحدي» (مروان طحطح)

مقالة

الكانتونات التي لم نغادرها

هيام القصيفي

ما حصل في عاليه لم يكن خطيراً بالمعنى الأمني فحسب، بل خطيراً بمعنى مفهوم الكانتونات الذي يفترض أن تكون القوى السياسية قد تخلت عنه بعد انتهاء الحرب واتفاق الطائف. والحشد العسكري الذي واكب جولة رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل، والتدابير الأمنية والعسكرية التي اتُّخذت، ومشاهد إطلاق النار، أعادت اللبنانيين إلى الثمانينيات. لكن خطورة ما جرى لا تنعزل عن سياق يتكرس في كل لبنان، بحيث باتت المناطق بعد الحرب ترسّخ أكثر فأكثر فكرة التقوقع الطائفي.

قد تكون جولات باسيل فضحت الرفض الشعبي للتيار في مناطق يزورها، ولأدائه الشخصي والسياسي. وهو يساهم في معظم الأحيان باستفزاز القوى السياسية لمجرد أنه يزور مناطق تعتبرها «لها»، ولأنه لم يعد يعبأ بالحملات ضده، ويقول كلاماً يمكن تجنبه ويستمر في جولات تثير ردود فعل هو والبلد في غنىً عنها. لكن هذه الردود التي تحصل وتتنقل من منطقة إلى أخرى، تعبّر أيضاً عن واقع مأزوم يعبّر عن نفسه طائفياً. لم نرَ بعد الحرب وبعد عام 2005 سوى مزيد من التقوقع الطائفي والسياسي، يغذيه كثير من السياسيين، بهذا المعنى يصبح ما يحصل في الحدث وفي غيرها من البلدات، واقعاً وليس مجرد نزوة أو كسر للتعايش المشترك، لأن معظم المناطق تعيش الواقع نفسه لأسباب دينية واجتماعية وسياسية، من الشمال إلى جبل لبنان والبقاع والجنوب. فقد جرت محاولات لتغيير وجه طرابلس شمالاً ذات الواقع التعددي، لتصبح مدينة بهوية واحدة، كما حصل في صيدا قبلها. وما يحصل في بعض مناطق الجنوب والبقاع أليس انكماشاً طائفياً واضحاً؟ ومحاولات المسيحيين لمنع البيع لغير المسيحيين أليست تعبيراً عن أزمة، كما امتناع المسيحيين عن العودة إلى الجبل؟ والأكيد أن حادثة أمس سترتدّ مزيداً من تراجعهم عن البقاء فيه.

إلا أنّ ما يجري ليس نتيجة شعبية، إذ إن كل قوة سياسية تعتاش من التوتير الطائفي لتحافظ على نفوذها، وكأنها تؤمن بأن ما يجمع اللبنانيين اجتماعياً وسياسياً وثقافياً لم يعد نفسه. هكذا يحصل في مواضيع النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين وعرسال والتعيينات وقانون الانتخاب. لماذا لم نرَ الرئيس نبيه بري يجول في مناطق مسيحية، حتى لو كانت جنوبية أو بقاعية؟ ولماذا لم نسمع رئيس الحكومة سعد الحريري يجول إلا في مناطق الطريق الجديدة وطرابلس وصيدا؟ إذا افترضنا أنه لا يمكن السؤال لماذا لا يزور أحد من حزب الله أي منطقة سُنية خشية الاستفزاز. ولماذا لا يمكن رئيسَ حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، أن يجول في غير قضاء بشري؟ حتى رئيس تيار المردة سليمان فرنجية، معتكف في قضائه وبلدته؟ ولماذا لم نشهد زيارات لرئيس الحزب التقدمي الاشتراكي خارج الجبل؟ كل ذلك أليس استكمالاً فجّاً لحرب ما قبل الطائف؟

والسؤال استطراداً، لا يتعلق بالشحن الطائفي، بل أيضاً المذهبي. لماذا اعتبرت القوات اللبنانية أنها استُفزَّت حين زارها باسيل، هل لأن بشري حصراً للقوات ولا يمكن أحداً دخولها؟ الحملة التي ردّت بها القوات على زيارة باسيل تعبّر عن مأزق، ليس من جهة «تسخيف» جولة باسيل وعدد مستقبليه ولعبه على التناقضات العائلية، بل في أن القوات لم ترَ مشكلة في أن يزور مناطق أخرى في الشمال أو البقاع أو بيروت، فلا تعتبر نفسها مستهدفة إلا حين يزور بشري. ومثله ما حصل في زغرتا حيث اعتبرت زيارة باسيل لها حرتقة على زعامة فرنجية.

كل ذلك في كفة، وما حصل في عاليه كفة أخرى. وكل «أخطاء» باسيل في كفة، واستفزازاته وحادثة كفرمتى ومنطقة بحمدون في كفة أخرى. لأنها تحديداً كفرمتى ومنطقة بحمدون للأسباب المعروفة وما تمثله في حرب الجبل. ليس أمراً عادياً بعد كل المصالحات التي جرت، وآخرها القداس في دير القمر، أن يحصل ما حصل، وأن يجري استخدام حرب الجبل مجدداً عند كل أزمة سياسية، واستعادة لمشاهد تزيد من التقوقع الطائفي وتعيد تسليط سيف الحرب موثقة بمشاهد وشعارات وألفاظ وتعابير.

الخوف الذي شعر به أهل المنطقة أمس، من المسيحيين تحديداً، بدا تعبيراً عن شعور بأنه ممنوع على أيّ زعيم لهم أن يزور الجبل إلا برضى جنبلاط. لكنه لم يكن خوفاً «عونياً»، ولا «باسيلياً». لأن من استذكر حرب الجبل ممن عايشوها، ليسوا عونيين ولا يمتّون إلى باسيل بصلة. خطورة توتر الجبل أنه لن يُسحب سريعاً من التداول، وخطورته أيضاً أنه سيكون موضع استغلال من الطرف المستهدف ومن الذين سيزايدون في مجاراة من قام به ضد باسيل. وهذه حلقة لا تنتهي. فالعونيون، ومنهم نواب ووزراء، بالغوا في المرحلة الأخيرة في رفع منسوب «معنوياتهم» ضد الحزب التقدمي الاشتراكي، مستفيدين من غطاء العهد وباسيل، ومن الخلاف بين رئيس الاشتراكي وليد جنبلاط والأمير طلال أرسلان، ومستغلين بعض الأصوات المسيحية النشاز في الجبل والتضييق على جنبلاط حكومياً وإدارياً. لكن ردّ فعل مناصري الاشتراكي لا يمكن في المقابل أن يصبّ في خانة خلاف سياسي؛ إنه مشهد درزي مسيحي، تخطى بأميال كثيرة مصالحة البطريرك الراحل مار نصر الله بطرس صفير، وحكمة من قاموا بها، بمن فيهم جنبلاط. وهذا أسوأ ما يحصل، قبل أن يسقط ضحيته مرافقان للوزير صالح الغريب، لأن المشكلة ستبقى أنها وقعت بسبب جولة باسيل، الزعيم المسيحي في عهد قوي وفي ظل جيش موالٍ للعهد. السؤال الذي يُطرح هنا هو: هل كنا سنشهد مشهداً مماثلاً، لو قام الحريري بالجولة نفسها، في عزّ خلافه مع جنبلاط، وبعدما بلغ التراشق الكلامي بينهما حداً غير مسبوق؟ هل كان سيقطع مناصرو جنبلاط الطرق أمام الحريري، وسيقومون بغيرها من الممارسات التي فعلوها في وجه باسيل؟

كان يمكن باسيل أن يتفادى الجولة، بعدما وصلته أصداء مقلقة، بصفته رجل العهد ومسؤولاً سياسياً. وهو غادر عاليه كما غادر قبلها مناطق أخرى. لكن المسيحيين العائدين إلى الجبل باقون فيه، ولكن بغير المشاعر السابقة، وهم لن ينسوا بسهولة ما حصل أمس، وكذلك الدروز. ولا يمكن تحويل الجبل مجدداً ثكنة عسكرية لفرض الأمن وإشعار الناس بالطمأنينة. الأمر يحتاج إلى تواضع وحكمة. وبلا قفازات، يمكن القول إن الأثر السياسي والأمني لسقوط درزي برصاص درزي، لا يشبه ما ينتج من سقوط مسيحي على يد درزي أو العكس. هل يمكن تخيل مشهد كهذا؟ وهنا تكمن مسؤولية جنبلاط وباسيل، لأن حشر جنبلاط في الزاوية ارتدّ في المكان الخطأ على «الطرف الأضعف»، أي المسيحيين، لا التيار الوطني وحده. لكن بالنسبة إلى باسيل، هذا الطرف لم يعد الأضعف. والمسؤولية تقع على عاتق الجيش الذي من صلب مهماته استباق الحدث وتطويقه قبل أن يحصل، وتقديم نصائح بتفادي المطبات في أوقات حرجة. الجميع أمس كان غائباً عن المسؤولية، لأن ما جرى ليس حادثاً فردياً، بل كان يحتاج إلى تدخل فوري لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء لفرض سلطة الدولة، إلا إذا كان الهدف الحقيقي إبقاء النار مشتعلة ودفع كل فريق طائفي إلى التعلق بزعيم طائفته. هذه النتيجة تحققت.

شهيدا الكمين الجنبلاطي لن يُدفنا... حتى توقيف القتلة!

نجح النائب السابق وليد جنبلاط في استدراج البلاد إلى توتر أمني وسياسي. كمينه المسلّح في عاليه، الذي استهدف وزير شؤون النازحين السوريين صالح الغريب، أدى إلى استشهاد اثنين من مرافقي الوزير (سامر أبي فراج ورامي سلمان)، وجرح آخرين. المستهدف بالتوتر الأمني كان وزير الخارجية جبران باسيل، لكن التوتر الجنبلاطي انفجر دموياً في وجه أنصار الحزب الديمقراطي اللبناني. وبدلاً من شد عصب جمهوره طائفياً في وجه باسيل، بات على جنبلاط حمل وزر دم داخل طائفته.

فريق رئيس الجمهورية - التيار الوطني الحر - قوى 8 آذار الدرزية، مدعوماً بحزب الله، مصمم على الوقوف إلى جانب النائب طلال ارسلان، في مواجهة «محاولة اغتيال وزير نتيجة سعي جنبلاط إلى إقفال الجبل، ومنع وزير من زيارة منطقة، بسبب تفلسته السياسية التي يحوّلها إلى توتر أمني»، على حد قول مصدر رفيع المستوى في التيار الوطني الحر. وبحسب مصادر معنية، فإن «عائلتي الشهيدين ترفضان دفنهما إلى حين تسليم الجناة المعروفين والذين ظهرت صورهم على الملأ في فيديوهات انتشرت على مواقع التواصل». وأكدت مصادر فريق 8 آذار أن «ما جرى لن يمر مرور الكرام».

التوتر الأمني أمس، لم يكن وليد ساعته، بل بدأ التحضير له قبل أيام مع إلقاء قنبلتين صوتيتين في كفرمتى. الأجهزة الأمنية كانت قد نظمت تقارير تُفيد بأنّ الحزب التقدمي الاشتراكي يُحضّر لافتعال توتر شعبي، تزامناً مع جولة باسيل في القضاء، وهو ما أكده وزير الدفاع الياس بو صعب أمس. وقال بوصعب إنّه التقى وزير الخارجية في شملان التي كان يزورها، «لأنه كان لدينا معطيات أنه على تقاطع قبرشمون هناك تجمع وتشنج، كما وصلتني معلومات من الجيش أنّ البعض بلباس مدني، إنما يمكن أن يكون معهم سلاح في سياراتهم، وقد وضعنا الوزير باسيل في الأجواء». بعد الكحالة وعدد من قرى عاليه، كان باسيل يريد الانتقال إلى كفرمتى ليلتقي شيخ العقل ناصرالدين الغريب والوزير الغريب، إلا أنّ إقفال الحزب التقدمي الاشتراكي الطريق، أدّى إلى بقاء باسيل في شملان التي قصدها الغريب، «إنصافاً للحق والحقيقة، باسيل أخذ القرار بعدم المجيء إلى المنطقة قبل وقوع الإشكال، حرصاً منه على السلم الأهلي، وتم التوافق على تأجيل الزيارة إلى وقت لا حق حقنا للدماء».

أثناء عودة الغريب إلى كفرمتى، كان يفترض به أن يمر بقبر شمون وعين كسور وعبيه. لكن بعدما تبين أن متظاهرين يقطعون الطريق في قبرشمون، عمد إلى تغيير مساره باتجاه الطريق الموازية في قرية البساتين، والتي تسمح بتخطي قبرشمون عبر مسارات فرعية، قبل أن يُفاجأ بقطع الطريق في البساتين أيضاً، وبالكمين الجنبلاطي المسلّح. حصل إطلاق نار أدّى إلى استشهاد مرافقين للوزير، وإصابة ثالث، فضلاً عن إصابة أحد مناصري جنبلاط. وقد نجا الغريب من القتل المحقّق، إذ إن سيارته أصيبت بنحو 14 طلقاً نارياً.

وكانت داخلية الغرب في «الاشتراكي»، أصدرت بياناً اتهمت فيه مرافقي الغريب باطلاق النار باتجاه المحتجين عشوائياً، «وتابع موكبه الطريق صعوداً باتجاه ساحة قبرشمون، حيث ترجّل مرافقان للوزير الغريب وعمدا إلى إطلاق النار باتجاه المحتجين أيضاً بشكل عشوائي مما أدى إلى إصابة شاب من بين المحتجين، فردّ بعض من كان يحمل سلاحاً باتجاه مصدر النار دفاعاً عن النفس فسقط مرافقان للوزير الغريب».

ونفت مصادر «الاشتراكي» لـ«الأخبار» أن تكون قد اتخذت قراراً مُسبقاً بالتصعيد ضدّ باسيل، «فقد كنا في اليومين الماضيين على تنسيق عالٍ مع التيار الوطني الحرّ من أجل الزيارة، وأعطينا التوجيهات إلى المسؤولين والمناصرين، بتسهيلها. ولكن، المشكلة في الفريق الثاني، الذي إمّا أنه لا يعرف المنطقة، أو أنّه مُدرك لحساسياتها وتاريخها ويريد جرّها إلى الفتنة. أمعقول أن يُصرّح أحد من الكحالة عن معركة سوق الغرب؟ ما حصل إلى اتفاق، بتأمين طريق فرعية لموكب باسيل، حتى يصل إلى المكان الذي يقصده داخل كفرمتى». أما بالنسبة إلى إطلاق النار على موكب الغريب، «فما كانت الدماء لتُسفك، لو لم يُبادر مرافقو الوزير إلى إطلاق النار»، تصف المصادر الكلام أنّ «الاشتراكي» يرفض التنوع داخل الجبل بأنه «حكي بلا طعمة، وسولفة لا قيمة لها. توجد قوى تسعى إلى الفتنة، وبعدها تُحمّل المسؤولية إلى وليد جنبلاط، إذا دافعنا عن أنفسنا نكون نحن المخطئين؟ نحن نتعرض لحصار مفتوح ضدّنا مشكل من قوى تُنفذ قراراً سياسياً كبيراً، وربما تهدف بذلك إلى تقديم أوراق اعتماد إلى الخارج».

وبعد التطورات أمس، أجرى الرئيس ميشال عون اتصالات لضبط الوضع الأمني في عاليه، ودعا المجلس الأعلى للدفاع إلى اجتماع قبل ظهر اليوم في بعبدا. فيما أجرى رئيس الحكومة سعد الحريري سلسلة اتصالات مع كل من الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الديمقراطي وباسيل والغريب، ومدير المخابرات في الجيش والمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان لتهدئة الوضع.

من جهته، قال الوزير محمود قماطي، بعد زيارته منزل النائب طلال إرسلان في خلدة، إنّ ما حصل «خطير جدّاً ويجب الحفاظ على الاستقرار في الجبل. العودة إلى الأعمال الميليشياوية، تُشكّل خرقاً للتوافق اللبناني، بحيث كدنا نفقد وزيراً من وزرائنا. وندعو لتوقيف الجناة فوراً ومحاسبتهم ووأد الفتنة». وبعد اجتماعه بارسلان والنائب سيزار أبي خليل والوزير غسان عطاالله ووئام وهاب، أكد قماطي عدم قبول «أن تكون أي منطقة لبنانية مغلقة أمام أي مواطن لبناني، وحرية التعبير مكفولة بالدستور»، مشدداً على أنّ «عصر الميليشيات والحرب الأهلية والمناطق المغلقة ولّى... الخطاب السياسي، يجب أن يتحلّى بحرية التعبير، ولا يجب أن يواجه العمل السياسي بالعمل الميليشياوي».

وأوضح قماطي أنّه «لا نتدخل في التحقيق، ولا في القضاء، نتدخل في عدم التأجيل والمماطلة، والجبل أمانة في عروقنا». وفي ما بدا اصراراً من جنبلاط على التصعيد، رد عضو «اللقاء الديمقراطي» النائب فيصل الصايغ على قماطي بأن «تهديدك المبطّن لا يخيفنا (...) وفائض القوة الذي تشعر به في خلدة لا قيمة له عند الرجال الرجال في جبل وليد جنبلاط».

(الأخبار)

الاشتراكي: مفتوح ضدّنا مشكل من قوى تُنفذ قراراً سياسياً كبيراً

قماطي: عصر الميليشيات والحرب الأهلية والمناطق المغلقة ولّى (هيثم الموسوي)

تقرير

هيئة التشريع: استشارة تسهو عن قوانين ناجزة!

انتقل اقتراح القانون الذي يسمح بتفعيل عمل الهيئة العليا للتأديب الى هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل بدل أن يسلك طريقه نحو المجلس النيابي. من هناك خرجت الاستشارة التي تطلب إعادة النظر بالاقتراح. بعد التدقيق تبين أن الاستشارة نفسها بحاجة إلى إعادة نظر لما تتضمنه من حجج ضعيفة ومخالفة للقانون

إيلي الفرزلي

لا يزال رئيس الهيئة العليا للتأديب مروان عبود ينتظر الملفات الدسمة، ملفات كبار الفاسدين أو المتّهمين بالفساد في الإدارة اللبنانية. ولأن الانتظار طال، عاد من مجلس النواب، بعد مناقشة الموازنة الهزيلة المخصصة للهيئة، ليكرر مطالبته بتحويل الرؤوس الكبيرة إليه بدلاً من التركيز على صغار المرتشين أو المخالفين الذين يقتصر عمل المجلس، في الوقت الحالي، على محاكمتهم، ربطاً بعدم إحالة أي ملف كبير إليه طيلة السنوات السابقة.

العقبة الرئيسية في وجه الهيئة هي، أولاً، القانون نفسه. فالقانون يكبّلها بعدم القدرة على التحرك لمكافحة الفاسدين أو المرتشين، إلا بناءً على إحالة من التفتيش المركزي والجهة الصالحة للتعيين (مجلس الوزراء، رئيس البلدية، مدير المؤسسة العامة). ولمّا كان التفتيش المركزي هو المرجع الوحيد للإحالة في كل ما يتعلق بالإدارة العامة، التي تضمّ ما يزيد على مئة ألف موظف، كان يُفترض أن تشكّل إحالاته الرافد الأساسي للهيئة الوحيدة القادرة على فصل المتورطين من الخدمة، إلا أن النتيجة كانت غياب الإحالات خلال السنوات الخمس الماضية.

لذلك، ولإزالة هذه الثغرة، كان عبود من أوائل المتحمّسين للاقتراح الذي تقدم به النائبان نواف الموسوي وهاني قبيسي، في 4 كانون الأول 2018، ويرمي إلى تفعيل عمل الهيئة العليا للتأديب. فقد نصّ الاقتراح ببساطة على زيادة عدد الجهات التي يمكنها الإحالة على الهيئة، حيث تجري الإحالة بموجب قرار يصدر عن هيئة التفتيش المركزي أو عن رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص (للعاملين في الإدارة والمؤسسات العامة)، أو رئيس الإدارة أو وزير الوصاية (للعاملين في المؤسسات الخاضعة لوصايته) أو ديوان المحاسبة أو النيابة العامة لديه، أو رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة أو رئيس البلدية، كل بحسب صلاحياته، مرفقاً بملف كامل عن القضية». بذلك يكون الاقتراح قد حافظ على حق الإحالة للتفتيش المركزي وللجهة الصالحة للتعيين، لكنه أضاف إليها جهات كان يحق لها الإحالة على التفتيش المركزي فقط (ديوان المحاسبة، الوزراء...)، فصار بإمكانها الإحالة على التفتيش أو مباشرة على الهيئة العليا للتأديب.

لا اختصاص

بعد سبعة أشهر من تقديم الاقتراح لم يسلك طريقه إلى اللجان النيابية، إلا أن المفاجأة كانت في سلوكه الطريق نحو هيئة الاستشارات في وزارة العدل لتعطي رأيها به. إذ تبيّن أن رئاسة الحكومة طلبت استشارة «غير طبيعية»، على حدّ قول مصدر قانوني، انطلاقاً من أن المادة الثامنة من قانون تنظيم وزارة العدل (المرسوم الاشتراعي رقم 151 تاريخ 1983/9/16) لم تعط هيئة التشريع والاستشارات صلاحية إبداء الرأي في اقتراحات القوانين المقدّمة من النواب، بل حددت اختصاصها بما يلي:

أ - إعداد وصياغة مشاريع القوانين والمراسيم والقرارات التنظيمية والتعاميم ومشاريع المعاهدات والاتفاقات الدولية التي يطلب منها وضعها.

ب - إبداء الرأي في مشاريع القوانين والمراسيم الاشتراعية والمراسيم والقرارات التنظيمية والتعاميم ومشاريع المعاهدات والاتفاقات الدولية واقتراح التعديلات التي تراها ضرورية».

بذلك يتبين أن الاستشارة يفترض أن تكون مرتبطة بعمل السلطة التنفيذية أو الإدارات بشكل عام، في حين أن اقتراح القانون هو عمل يتعلق بالسلطة التشريعية بشكل مباشر.

ورغم أن هيئة التشريع كان يمكنها أن ترفض الطلب لعدم الاختصاص، إلا أنها لم تفعل، فكانت خلاصة قرارها طلب إعادة النظر في اقتراح القانون.

حتى مع تجاوز هذه الإشكالية القانونية المتعلقة باختصاص الهيئة، وافتراض أن طلب الاستشارة هو حق مطلق للسلطة التنفيذية، فإن نتيجة الاستشارة تبقى غير ملزمة لأحد وخاصة للمجلس النيابي.

صلاحية الإحالة

بالنتيجة، وبعيداً عن الصلاحية، أفتت الهيئة بإعادة النظر باقتراح

> هيئة التشريع تطلب إعادة النظر باقتراح قانون لتفعيل عمل الهيئة العليا للتأديب

القانون للأسباب التالية:

- عدم الإشارة إلى المادة أو القانون المقترح تعديله.

- وجوب أن تسلك أي قضية أو ملف طريق التحقيق قبل الإحالة على الهيئة العليا للتأديب، انطلاقاً من أن الأخيرة هي سلطة حكم ولا تقبل قراراتها أي طريق من طرق المراجعة، بما في ذلك طلب الإبطال لتجاوز السلطة أو طلب التعويض عن طريق القضاء الشامل.

- تقرّ الهيئة أن توسيع دائرة المخوّلين بصلاحية الإحالة أمام الهيئة العليا للتأديب تؤدي إلى تفعيل مكافحة الفساد ومعاقبة مرتكبيه، إلا أنها تعتبر أن ذلك ليس كافياً لأنها يجب أن تكون مقيدة بسلطة محايدة إدارية أو قضائية تتولى التحقيق قبل إحالة من نُسب إليه ارتكابها إلى المحكمة التأديبية.

- إذا كانت المسألة التي أوجبت اقتراح القانون هي قلة الملفات المحالة للهيئة العليا للتأديب من قبل التفتيش المركزي، فإن الحل يجب أن يكون في تفعيل دور هذا التفتيش وعمله بدلاً من خلق مراجع أخرى للإحالة.

استشارة ضعيفة

تلك الأسباب، كانت محل دراسة قانونية من قبل مكتب الموسوي، وخلصت إلى أن هذه الأسباب نفسها تصلح لإثبات أن الاستشارة بحد ذاتها بحاجة إلى إعادة نظر.

وفي التفاصيل، تورد الدراسة سلسلة أسباب تؤكد ضعف الاستشارة من الناحية القانونية. فهي تستغرب كيف اعتبرت أن اقتراح القانون لا يشير إلى المواد القانونية التي يجب تعديلها، فيما يظهر جلياً في صلبه انه يرمي إلى تعديل آلية الإحالة على الهيئة، وهي واردة في المادة الثالثة من نظام الهيئة العليا للتأديب (المرسوم 67/7236)،معطوفة على المادة 58 من نظام الموظفين (المرسوم الاشتراعي رقم 59/112). وبالتالي، فإن القانون المقترح يضع نصاً جديداً يُضاف إلى النصوص المتعلّقة بالتأديب، ولا سيما القانونين رقم 65/54 تاريخ 1965/10/2 ورقم 201 تاريخ 2000/5/26، متجاوزاً الإجراءات البيروقراطية المعمول بها حالياً، والتي تفرض إصدار مرسوم بهذا الخصوص (لا مجرد قرار)، مع ما يتطلبه ذلك من موافقات وتواقيع (الرؤساء التسلسليون، المدير العام للوزارة، الوزير المختص، مجلس الخدمة المدنية، رئيس الحكومة، رئيس الجمهورية)، يمكن أن تتحوّل، في حال عدم إتمامها، الى حصانات غير مباشرة للموظف، تحول دون مثوله أمام المحكمة.

قرارات قابلة للطعن

الأخطر بحسب الدراسة هو سهو هيئة التشريع والاستشارات عن النصوص القانونية المرعية الإجراء. فإشارتها إلى أن قرارات الهيئة العليا للتأديب «لا تقبل أي طريق من طرق المراجعة»، إنما تنمّ عن ضعف في معرفة القانون، باعتبار أنه، منذ العام 2000، ومع صدور القانون رقم 227 تاريخ 2000/5/31 (تعديل الدولة)، أصبحت قرارات الهيئة العليا للتأديب قابلة للطعن أمام مجلس الشورى. وهذا ما أكّدته المادة 64 من القانون المذكور، بإشارتها إلى أنه «خلافاً لأي نص آخر، ينظر مجلس شورى الدولة في النزاعات المتعلقة بتأديب الموظفين».

أكثر من ذلك، فإن الدراسة ترفض ما جاء في الاستشارة عن أن إحالة الموظف إلى التأديب مقيّدة بالتحقيق المسبق معه، مشيرة إلى أن نظام الهيئة العليا للتأديب لم يفرض أساساً على الإدارة إجراء تحقيق قبل إحالة الموظف على المرجع التأديبي، ولا بيان موقف رئيسه المباشر من القضية، كما لم يحدد المستندات التي يجب إرفاقها بالإحالة. وبهذا المعنى، ورد في قرار مجلس شورى الدولة رقم 2017/817-2018 تاريخ 2018/5/14 أن التحقيق مع الموظف وإطلاعه على المخالفات المنسوبة إليه والاستماع إلى دفاعه، هي من الإجراءات المتعلقة بحقّ الدفاع التي كرّسها الاجتهاد كمبدأ عام خلال الملاحقة التأديبية، وهي التي يتوجب التقيّد بها حفاظاً على حقّ دفاع الموظف. وقد وردت وروعيت بالكامل في نظام الهيئة العليا للتأديب. وعليه، فإن عدم اشتراط المشرّع على السلطة الإدارية القيام بالتحقيق قبل الإحالة التأديبية، يعني أنه أبقى على سلطتها الإستنسابية بإجراء التحقيق لجلاء الوقائع أو الإكتفاء بالمعلومات والمستندات التي بحوزتها. فضلاً عن أن القاعدة في المحاكمة التأديبية، ليست التحقيق المسبق مع الموظف، بل إعطاؤه حق الدفاع، والتأكد من صحة الوقائع والأفعال المنسوبة إليه، وصحة وصفها القانوني، وبأنها تشكّل فعلاً مخالفةً للقانون وللأنظمة النافذة، وبأنها تبرّر فرض العقوبة عليه.

وخلافاً لما تذهب إليه استشارة هيئة القضايا والاستشارات باعتبار أن قلة الملفات المحالة على التأديب لا تشكل سبباً كافياً لزيادة المراجع المخولة بالإحالة، فإن الموسوي يوضح لـ«الأخبار» أن توسيع مروحة الإحالة على التأديب، من شأنه إزالة العديد من الحواجز والحصانات التي تقف اليوم حائلاً أمام ردع المرتكبين وقمع المخالفات داخل الإدارة، كما من شأنه تفعيل إجراءات التأديب وضبط المخالفات، وبالتالي يجب النظر إليه كإحدى أولويات الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد.

الموسوي: توسيع مروحة الإحالة على «التأديب» من شأنها إلغاء الحصانات التي تقف حائلاً أمام ردع المرتكبين (مروان طحطح)

قضية

إعداد **عمر نشابة**

المحكمة الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وآخرين [5]

المحكمة تخفي معلومات عن شهود وإفاداتهم

استخدم فريق الادعاء في المحكمة الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري صورا فوتوغرافية لعدد من الأشخاص بهدف عرضها على شاهد كي يحدد إذا ما كان يتعرف إلى أحد المتهمين من بينهم (كما يتبين من القرارات الصادرة عن غرفة البداية). ويرفض الادعاء الإفصاح عن هوية هؤلاء الأشخاص للدفاع. ويرفض أيضاً تزويد الدفاع بمعلومات عن شهود آخرين وعن بعض محاضر التحقيقات الأولية التي أجرتها بعثة تقصي الحقائق في أيار 2005، ما يثير شكوكاً في مضمون ما يخفيه الادعاء. وإذا كان ما يخفيه من معلومات ووثائق كفيل بتبرئة المتهمين ونسف أساس تحقيقات الادعاء

بدل أن يتجاوب الادعاء مع طلب الدفاع التزام الشفافية المطلوبة للمحاكمة العادلة، قرر استمرار عمله في الظلام

عمر نشابة

ردّت المحكمة الخاصة باغتيال الرئيس السابق لمجلس الوزراء رفيق الحريري طلب محامي الدفاع عن حقوق السيد أسد حسن صبرا من قاضي الإجراءات التمهيدية عام 2013 بأن يأمر الادعاء بإزالة التمويهات التي أدخلها على ثلاث إفادات شهود. وكان المحاميان قد طلبا كذلك من القاضي إلزام الادعاء الكشف عن أربعة من مستندات تعود للبعثة التي أوفدها الأمين العام للأمم المتحدة لتقصّي الحقائق في لبنان والتي شكلت في 25 شباط 2005 بقرار من مجلس الأمن للتحقيق في جريمة اغتيال الرئيس الحريري.

واشتكى المحاميان المكلّفان الدفاع عن حقوق ومصالح السيد صبرا من أنهما يجهلان سبب تمويه المستندات، ويعتبران أن الادعاء ملزم بإعلامهما بالأساس القانوني الذي استند إليه لعدم الكشف عن هذه المستندات. كما احتجّا بأن أي شيء دون ذلك يمكن أن يضعف قدرتهما على التهيؤ للمحاكمة، وأن يتيح للادعاء التسرّع على وجود مستندات ذات صلة.

أما بشأن المستندات التي أعدتها بعثة تقصّي الحقائق ولم يكشف عنها للدفاع فهي ذات صلة بالقضية وتتضمّن معلومات عن التحقيقات الأولية.

بدل أن يتجاوب فريق الادعاء مع طلب الدفاع احترام الشفافية المطلوبة للمحاكمة العادلة قرر استمرار عمله في الظلام، مطالباً القضاة بردّ طلبات الدفاع دون إبطاء بحجة عدم ذكر الأساس القانوني للتدبير المطلوب. وذكر الادعاء أن «المواد المطلوبة غير خاضعة لموجب الكشف، وأنه غير ملزم تعليل ذلك». وأشار الادعاء أيضاً إلى وجود قرينة تفيد بأنه يتصرف بحسن نية في إيفائه بالتزامات الكشف، وبأن قواعد المحكمة «لا تستوجب الإشراف على الكشف».

غير أن المادة 110 من قواعد الإجراءات والإثبات تنظّم بعض أعمال الكشف التي يُفترض أن يقوم بها الادعاء، وضمنها تقديم معلومات «مهمة لتحضير الدفاع». أمّا المادة 113 فتتناول واجب الادعاء بأن يبلغ المواد (...) التي من شأنها أن تثبت براءة المتهم أو تخفف من مسؤوليته الجزائية.

لكن، خلافاً لذلك، تنصّ القواعد على الحالات التي لا يترتّب فيها على الفريق أن يكشف عن معلومات أو يمكن فيها أن يسعى إلى استصدار قرار قضائي يعفيه من موجبات الكشف المترتبة عليه. فالمادتان 116 و117 من القواعد تنصّان على أنه يجوز لفريق الادعاء أن يطلب من الغرفة إعفاءه من موجب الإبلاغ في حالات معينة تتعلق بـ«المصالح الأمنية» لأشخاص ودول ومنظمات دولية. وكان قد أذن قاضي الإجراءات التمهيدية بأن يقدم الادعاء بعض الطلبات بناء على هاتين المادتين.

إلا أن القواعد لا تنصّ صراحة على تدخل قضائي، ولا توجب التدخل، في ما يتعلق بتمويه المستندات أو عدم الكشف عنها بموجب المادة 111 التي تحدّد شروط «إبلاغ التقرير والمذكرات وأية وثائق داخلية أخرى» والتي جاء فيها أنه لا يجوز الكشف عن التقارير والمذكرات أو أية وثائق أخرى داخلية تتعلق بإعداد الدعوى ولا يجوز تبليغها. ويشمل ذلك، بالنسبة إلى المدعي العام، التقارير والمذكرات أو أية وثائق أخرى داخلية أعدتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة أو مساعديها أو ممثليها في إطار تحقيقاتها.

ولا تلزم القواعد أي فريق أن يُعلم الأفرقاء الآخرين بأنه لن يكشف عن مستند أو عن معلومات واردة في مستند، ولا تلزمه حتى أن يكشف عمّا إذا كانت هذه المعلومات موجودة فعلاً أو غير موجودة في الملف.

وبالرغم من أن القواعد لا تمنح أي غرفة دوراً قانونياً في الإشراف على عملية الكشف، طلب محاميا السيد صبرا إلى غرفة الدرجة الأولى النظر في المواد التي يمكن أن تكون خاضعة لأحكام هذه المادة والتي إما أن تكون في حوزة الادعاء وإما أن تكون قد موهت.

> بحجة الحماية حُجبت بعض أقوال شهود الادعاء السرّيين عن الدفاع

رأت غرفة الدرجة الأولى أن على القضاة ضمان التقيّد بأحكام القواعد، وضمنها تلك المتعلقة بالكشف عن المواد. كما رأت أن كل المستندات الخاضعة للكشف، مثل إفادات الشهود هي حقاً حصيلة عمل داخلي. أي إنه، إذا حاول فريق الكشف عن مواد مموهة جاز لغرفة الدرجة الأولى أن تطلب من هذا الفريق بأن يُطلعها على المستند غير المموه.

وتناول قرار الغرفة ثلاث إفادات كان مكتب المدعي العام قد موّه أجزاء منها:

- إفادة الشاهد الأول هي مذكرة لفريق الادعاء تتعلق باجتماع عُقد بين مسؤولين من الادعاء ومحققين عسكريين لبنانيين. وقد عمد الادعاء، قبل أن يكشف عن هذه الإفادة لجهة الدفاع، إلى إدخال تمويهات على بعض المعلومات الواردة فيها شملت على ما يبدو بعض الآراء التي أعرب عنها الشاهد، وأسماء مشاركين آخرين في الاجتماع.

-

أوجيرو
من هنا

مناقصة عمومية

لتأمين المستخدمين الآليات، المراكز/السنترالات والشبكة الهاتفيه لزوم هيئة أوجيرو

تدعو هيئة أوجيرو الشركات المتخصصة إلى تقديم عروض بالظرف المختوم وذلك لتلزيم أعمال تأمين المستخدمين، الآليات، المراكز الهاتفية والمستودعات .

يمكن الحصول على دفتر الشروط الخاصة بذلك من مركز أوجيرو الرئيسي في بئر حسن - مقابل المدينة الرياضية ، الطابق الأول - الغرفة ١١٨ اعتباراً من نهار الأثنين الواقع فيه ٢٠١٩/٧/١ وذلك خلال الدوام الرسمي، على أن يكون آخر موعد لقبول العروض الساعة الثانية عشرة من نهار الأثنين الواقع فيه ٢٠١٩/٧/١٥.

تجري جلسة فض العروض الساعة العاشرة تماماً من نهار الثلاثاء الواقع فيه ٢٠١٩/٧/١٦.

ملاحظة: تقدم العروض لدى أمانة سر الهيئة في الطابق الثاني - الغرفة رقم ٢١٩.

إفادة الشاهد الثاني هي إفادة شاهد أقترح الادعاء دعوته. ففي 25 تموز 2013، أذن قاضي الإجراءات التمهيدية للادعاء بتمويه أجزاء من إفادة هذا الشاهد قبل إيداعها فريق الدفاع. ورأت الغرفة أنه يمكن أن تكون التمويهات المأذون بإدخالها خاضعة لأحكام المادة 116 من القواعد، أي أن من شأنها «تشكيل تهديد خطير لسلامة أحد الشهود أو لسلامة عائلته». وبين المعلومات المموّهة معلومات شخصية تتعلّق بالشاهد وبنظرته إلى الأحداث. وبالتالي لم تطلب غرفة الدرجة الأولى من الادعاء أن يكشف لجهة الدفاع، حسبما طلب محاميا السيد صبرا، عن النسخة غير المموهة من هذه الإفادة.

- أما إفادة الشاهد الثالث فهي موضوع قرار أصدرته غرفة الدرجة الأولى في 19 تشرين الثاني 2013. وتورد هذه الإفادة - وهي إفادة مسؤول لدى الادعاء - وصفاً لكيفية تجميع الصور التي استُخدمت لتعرف الشاهد إلى هوية شخص (أحد المتهمين) من بين صور أشخاص آخرين. لكن بحجة أن الكشف عن ذلك قد «يشكل تهديداً خطيراً لسلامة أحد الشهود أو سلامة عائلته» (المادة 116 من القواعد)، أذنت المحكمة بإخفاء معلومات عن الدفاع. وكان الادعاء قد طلب تمويه أسماء الأشخاص الظاهرة ووجوههم على لوحتي الصور. وتتضمن الإفادة معلومات مموهة في سبع من أصل صفحاتها الاثنتي عشرة. ولم تطّلع غرفة الدرجة الأولى على هذه المعلومات، غير أن الادعاء قال إنها «حصيلة عمل داخلي» (المادة 111 من القواعد).

أما بشأن المواد الواردة في ملف بعثة تقصي الحقائق (2005) والتي لم يكشف عنها لفريق الدفاع، فقد أشار محاميا الدفاع إلى أن الادعاء لم يزوّدهما باربعة مستندات أعدتها البعثة. وبعد أن أودع محاميا الدفاع طلبهما الاطلاع على هذه المستندات، زوّدهما الادعاء باثنين منها، بينما عدّ المستندين الآخرين «حصيلة عمل داخلي» من دون أن تطلع غرفة الدرجة الأولى عليهما.

لم تر غرفة الدرجة الأولى أي سبب يبرّر إبقاء هذه المعلومات سرية بالنسبة إلى الجمهور وغير وجاهية بالنسبة إلى الدفاع. لكنها قررت عدم إصدار أي قرار يوجب الادعاء تزويدها بالمستندات التي حجبت، حيث إن إصدار قرار من هذا النوع لا مسوغ له بحسب القضاة.

يُذكر أن قواعد الإجراءات والإثبات لا تُلزم الادعاء إعلام الدفاع بالأساس القانوني الذي اعتمده لتمويه مستندات خاضعة للكشف. ويدلّ ذلك هنا أيضاً على هشاشة المحكمة الخاصة بلبنان وافتقارها إلى موجبات تحقيق العدالة.

مقابلة | حاوره علي غسان حيدر

مشاكل عديدة تعاني منها كرة القدم اللبنانية على اكثر من مستوى. الموسم المنقضي يُعدّ الاسوأ خلال السنوات الاخيرة، نظراً لضعف مستوى عدد كبير من الأندية، وانعدام المنافسة. العهد بطل الـ«دوبليه»، والذي وصل الى نهائي منطقة غرب اسيا في كاس الاتحاد الآسيوي، لم يعان كثيراً للفوز بالبطولات، خاصة انه يملك استقراراً فنياً وادارياً. وما يميّزه فعلاً، هو العمل الجاد على مستوى الفئات العمريّة. تفوق العهد يبدو انه سيستمر للموسم المقبل، رغم العمل المميّز الذي تقوم به إدارة نادي الأنصار. الأندية بدأت عملها، وكذلك الاتحاد. ولكن واقع الكرة اللبنانية تحيط به علامات استفهام كبيرة، وهي التي أضاء عليها المدرب الإسباني دانيال خيمينيز في حديث مع «الأخبار»، وهو مدرب فئات عمرية سابق في اكاديمية برشلونة الإسبانية، ومشرف على عدد من أندية الفئات العمرية في لبنان، ومدرب أكاديمية «advanced soccer»

دانيال خيمينيز

- الاحتراف يحتاج للكثير من الوقت والجهد
- النتائج لا يجب أن تكون أولوية مع الصغار
- المدرب اللبناني مظلوم، ولا يلقى الدعم الكافي

تحدث خيمينيز عن إيجابيات وسلبيات في الكرة اللبنانية (هيثم الموسوي)

لا يمكن الحديث عن كرة القدم دون الانطلاق من الأساس، وهو الفئات العمرية. هذا القطاع هو الذي يشكل الخزان الرئيسي للأندية، لتكون قادرة على الاستمرار والمنافسة، دون دفع تكاليف مالية هائلة، نتيجة شراء اللاعبين. يرى المدرب الإسباني دانيال خميمنيز إيجابيات كثيرة، كما سلبيات كثيرة في الكرة اللبنانية، وفي الفئات العمرية. هو يرى أن «هناً في لبنان يريدون الوصول للاحتراف، لكن فقط بالكلمات، ولا يعون أن تحقيق ذلك يحتاج للوقت ولكثير من الجهد، وهم غير مستعدين لتغيير هذه العقلية». يتحدث المدرب بعد ثلاث سنوات من العمل في مجال الفئات العمرية في لبنان، وهو راقب العمل في أكثر من نادٍ، وفي أكثر من منطقة.

المدرب لا يضع اللوم على الأكاديميات، ولا حتى على المدربين مباشرة، فالمشكلة الأساسية التي يشير إليها خيمينيز، أن الإدارات دائماً ما تكون متطلبة جداً. الأخيرة تريد تحقيق نتائج مميّزة في وقت قصير جداً. لا يخفي المدرب أنه عايش «هوساً كبيراً» بتحقيق النتائج في لبنان، حتى مع فئات سنيّة صغيرة جداً، وهذا غير سليم بحسب رأيه، وله انعكاسه السلبي على تطور اللاعب، وبالتالي على دوري الدرجة الأولى في لبنان. ويضيف المدرب الإسباني: «النتائج لا يجب أن تكون أولوية مع الصغار، على اللاعب الشاب أن يتعلم أشياء ومبادئ كثيرة قبل الفوز...».

المشكلة في التعامل الإداري، أو التطلب إذا صح التعبير من قبل الإدارات، يقابله شيء مهم وإيجابي جداً في لبنان، وهو المواهب. يتحدث دانيال خيمينيز تقنياً في ما يخص كرة القدم اللبنانية. وأعرب «دانيي» عن تفاجئه الشديد بجودة اللاعب اللبناني وموهبته، وأنه لم يكن ينتظر ذلك عند قدومه إلى لبنان. وقال بعد مراقبة ومتابعة دقيقة: «قد تجد بعض اللاعبين في الفرق اللبنانية أفضل تقنياً وفردياً من بعض الذين يلعبون في فرق إسبانية، ولكن حين تحاول دمجه في تلك المنظومة، لن ينجح على الإطلاق». وقد تكون لعبة الـ«ميني فوتبول» هي المسؤولة تحديداً عن تلك الظاهرة، فهي - بحسب رأيه - تحسّن اللاعب تقنياً، لكنها تفقده الكثير من مبادئ كرة القدم الحقيقية. ويعلل قائلاً: «يمكن كرة الشوارع أن تعلمك الكثير، لكنك بحاجة دائماً إلى المدرب الذي يعلمك أشياء لا يمكنك تعلمها في الشارع». كلام دانيال خيمينيز هنا يتقاطع مع عدد من المدربين الأجانب الذين أشرفوا على أندية لبنانية على مدى السنوات، والذين أجمعوا على أن اللاعب اللبناني يمتلك الموهبة، ولكنه لا يعرف كرة القدم على الورقة والقلم. وبمعنى أدق، اللاعب هنا لا يجيد اللعب في المنظومة، وهو ضعيف في تطبيق الخطط والتكتيكات، حتى إن هذا الأمر يظهر في مباريات المنتخب.

وبالحديث عن المدربين، أكد داني أن بعض المدربين الموجودين في لبنان «مميزون»، وهناك «مدربون يملكون التواضع»، كما هو الحال في برشلونة أو في أي مكان. يرى المدرب الإسباني الشاب، الذي قضى فترة في أكاديمية برشلونة، أن «كمية الشهادات التي تحصل عليها وحدها، والبلد الذي تأتي منه لا يجعلانك مدرباً جيداً»، ويرى أن مشكلة المدرب اللبناني الأساسية هي التأسيس المحصور بشهادات الاتحاد الآسيوي (A ، B، C)، وهو سقف يمنعه من التطور ومراكمة الخبرات ما لم يخرج من بلاده. وبناءً على ذلك، يرى أن المدرب اللبناني مظلوم من حيث التسهيلات، ويعلّل قائلاً: «أنا في لبنان منذ ثلاث سنوات، ولم تسنح لي فرصة حضور أي مؤتمر أو ورشة عمل مختصة بكرة القدم». في الحديث عن المدربين يستطرد، فهو يرى أيضاً أن جزءاً من طاقة المدرب اللبناني تستنزف خارج الملعب، في مهمات من غير اختصاصه، تُلقى على كاهله، منها الإدارية والمالية واللوجستية. وبحسب دانيال، بعض المدربين، نتيجة لهذه الأمور التي ليس من اختصاصهم أصلاً، باحترافية بمجرد تقاضيه بدلاً مادياً مهما كانت قيمته، ويضيف: «الرواتب المتواضعة ليست إلا عذراً وذريعة لتبرير بعض التراخي وعدم الاحترافية. لا شك في أن هذه النقطة بالغة الأهمية، فالعقلية الاحترافية ركيزة أساسية لدى كل لاعب، ولاأسف هي أكثر ما نفتقده اليوم في لعبتنا». وبالحديث عن العقلية، لم يقصد داني فقط «الأكل والنوم والانضباط»، بل تطرق إلى جزء آخر من العقلية «اللبنانية الخاصة»، وهي «السلبية التي لمسها من جميع مجتمع اللعبة». انطلاقاً من الإعلام، مروراً باللاعبين ووصولاً إلى الأهل. يرى المدرب أن الكرة اللبنانية تتلقى سهاماً من دون أي ساتر، فاغلب الأهالي يفضلون ويحاولون منع اتخاذ أطفالهم من كرة القدم مهنة خوفاً منهم على مستقبل غير مطمئن، والإعلام يقوم بعمله بالتصويب على المشاكل بشكل دائم، واللاعبون يشتكون من حال اللعبة... واللعبة متروكة من دون أي دعم، معنوياً كان أو فعلياً. إذاً، هي قراءة شاملة لواقع اللعبة، والمسؤولية لا تقع على جانب دون الآخر، فالجميع مسؤول، من إداريين إلى لاعبين، وحتى الأهل، والإعلام.

> **الموارد البشرية المتوافرة قادرة على رفع مستوى اللعبة**
>
> **يمتلك لبنان مواهب مميزة في كرة القدم وهي تحتاج الى المتابعة**

مدرب الفئات العمرية شدّد على وجوب وأهمية احتضان كرة القدم اللبنانية من قبل جميع مكوناتها بهدف دعمها، وعدم الاكتفاء بالنقد والتذمر غير المجديين. فبحسب المتابعة، «الموارد البشرية المتوافرة في لبنان من طراز رفيع وقادرة على رفع مستوى اللعبة إن استُثمر بها بالطريقة المناسبة»، يختم دانيال خيمينيز حديثه مع «الأخبار».

لا يتفرغون 100 بالمئة لعملهم كمدربين وحسب، وهذا من شأنه أن يؤثر بشكل أو بآخر بالإنتاجية، وبنوعية التدريبات.

انعكاس هذه المشكلات على دوري الدرجة الأولى يبدو واضحاً بطبيعة الحال، إلا أن اللوم الأكبر بحسب رأي المدرب الإسباني يقع على اللاعب. وفي هذا الإطار، يرى أن اللاعب يجب أن يتصرف

الكرة اللبنانية

وصل نادي العهد إلى نهائي غرب اسيا ضمن منافسات كاس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم. النادي اللبناني، لم يقدم المستوى المطلوب، وخاصة في مباريات نصف النهائي. علامات استفهام كثيرة طرحت حول أداء العهد، وخاصة انه يملك العديد من النجوم المميّزين. لعب بطل لبنان بواقعية، أراد الخروج بنتيجة إيجابية، وكان له ما أراد. طبقاً العهد مقولة أن «النهائيات تكسب ولا تُلعب» في نصف النهائي. ومن المتوقع أن تكون هذه فلسفته أيضاً في النهائي. هو ليس النادي الأول الذي يلجأ إلى هذه الخطة، ولن يكون الأخير

لم يقدم العهد أداء ممتعاً في نصف النهائي (عدنان الحاج علي)

العهد الجديد التاريخ يكتبه المنتصرون

علي زين الدين

الاتحاد الآسيوي هي إحدى أمتع البطولات حول العالم. فعلياً، هي مسابقة لفرق الصف الثاني في القارة، بعد الذين يشاركون في دوري الأبطال. النظام الجديد الذي يقضي بفصل فرق شرق آسيا عن غربها لم يأتِ عن عبث، وتفوّق الفرق الغربية فرض أن تلعب وحدها، بدلاً من تحقيق نتائج كبيرة على الفرق الشرقية المتعبة، كما يراها غرب القارة، لم تعد موجودة كالسابق، لكن مباراة العهد والوحدات لم تكن مباراة نهائية، بل لم تكن مواجهة الإياب في نصف النهائي أيضاً، وبالتالي، الحذر المبالغ فيه ليس أمراً اعتيادياً في هذا الدور. الجيش السوري فاز على الجزيرة الأردني بثلاثة أهداف دون رد في مواجهة الذهاب ضمن الدور عينه، قبل أن يسقط أمامه برباعية في لقاء الإياب. ربما لو لعب الفريق السوري بالطريقة عينها التي طبّقها العهد، لالتقيا معاً في النهائي. العهد أساساً، حقق الفوز في تسع مباريات ضمن بطولة الدوري، بنتيجة هدف دون رد. هكذا حافظ على لقبه، وهكذا ظفر بلقب كاس لبنان أيضاً، بعد تغلّبه على الأنصار بالنتيجة عينها في المباراة النهائية. ثلاث مباريات انتهت بهدف واحد له ضمن بطولة كاس الاتحاد الآسيوي، فيما تعادل سلباً في ثلاث مباريات أخرى. هكذا وصل إلى نهائي غرب آسيا، ويظفر باللقب. لن يذكر أحد كيف كان أداء الفريق. التاريخ يحفظ النتائج، ويكتبه المنتصرون. هذه حقيقة، لكن يقابلها حقيقةٌ أخرى، وهي أن العهد كوّن فريقاً من نجوم اللعبة في لبنان، إن كان عبر لاعبيه الشباب، أو عبر التعاقدات التي أبرمها، ومن المفترض، أن فريقاً يضم العدد الأكبر من اللاعبين الدوليين، ويمتلك خط هجوم هو الأقوى على صعيد اللاعبين المحليين، لا يُمكن أن يكتفي بذلك الأداء الحذر، بل أن يفرض نفسه على منافسيه، إن كان محلياً أو قارياً.

الأكيد أنه بالنسبة إلى هؤلاء، كانت الكرة من خارج منطقة الجزاء. إما هذه واحدةٌ من أسوأ المباريات التي قدّمها بطل لبنان، فهم لم يتعوّدوا على هذه النسخة من الفريق. أما بالنسبة إلى من حضر في الملعب للمرة الأولى، فقد تكون تلك الأخيرة. لا أحد يريد أن يجلس ساعتين وهو يشاهد اللاعبين وهم يمررون الكرة من دون نتيجة نهائية. لا يهم أحياناً إن دخلت الكرة المرمى أو ذهبت إلى المدرجات، المهم أن يسدد أحد.

لم يسوّق سابقاً إلى أن بطولة كاس جدوى، فيسدد أحد لاعبي الوحدات الكرة من خارج منطقة الجزاء. إما يتصدّى لها مهدي خليل، أو تصطدم بأحد المدافعين، أو تخرج إلى ركلة ركنية. وهكذا دواليك. تسعون دقيقةً من الملل الكروي على ملعب مدينة كميل شمعون الرياضية.

موقع كاس الاتحاد الآسيوي نشر كعادته ملخّصاً عن المباراة. لقلّة الفرص، وضع من بين اللقطات، واحدة لتمريرة خاطئة من أحد لاعبي الوحدات، عرضيتان غير ناجحتين للعهد، وثلاثُ لقطاتٍ لخروج الحارس مهدي خليل عن مرماه. هذه مباراة لن يشاهد إعادتها أي مُشجّع. لا أهداف فيها، فرص قليلة، وكرة قدم بطيئة. غالباً، قُدّمت للجماهير بهذه الطريقة لأهميتها، كون العهد لا يحتاج سوى إلى تعادل سلبي للتأهّل إلى نهائي غرب القارة، والوحدات، ليس الفريق الأقوى في المسابقة، بل ليس الأقوى في دوريه حتّى، وهو غير قادر على تقديم كرة هجومية من دون أن يترك فراغاً في الدفاع، ما قد يسمح لأصحاب الأرض بقيادة هجمةٍ مرتدة وتسجيل هدف، قادر على أن يحسم التأهّل. ربما أرضية الملعب السيئة كان لها تأثيرٌ أيضاً، لكن ما قدّمه الفريقان في هذه المباراة تحديداً لا يختلف كثيراً عمّا قدّماه في مواجهة الذهاب على أرض ملعب بحالةٍ جيّدة.

على المدرّجات، كان الحضور الجماهيري الأكبر في تاريخ نادي العهد. غالباً، حضر بعض المشجعين مباراةً لفريقهم من الملعب لأوّل مرة، والأكيد، أن عشرات الآلاف شاهدوا اللقاء عبر التلفزيون، إن كان في لبنان أو الأردن، أو في أي مكانٍ داخل القارة. لم يخرج مشجعو العهد خائبين من الملعب، كون فريقهم تأهّل إلى النهائي، لكن الفريق الضيف استحوذ على الكرة أكثر، وكان له ثماني تسديدات، ثلاثٌ منها على المرمى. وصل إلى منطقة الجزاء مراتٍ عدة دون فعالية، ولم يتمكّن من تسجيل هدفٍ في مباراةٍ سلبية النتيجة. مباراةٌ كانت كأنها تُكرر نفسها كل خمس دقائق. شيءٌ من وهم، سبق الرؤية. مدافع نادي العهد أحمد الصالح يمرر الكرة إلى زميله علي حديد، فإما يعيدها إليه، أو يلعبها نحو أحمد زريق. على الجهة المقابلة، رجاء العايد يلعب الكرة إلى أحمد الياس، والأخير ينطلق بها، ثم يتوقف، يُعيدها إلى الوراء، أو يلعب عرضيةً طويلة يقطعها الصالح. ينقطع الأمل من المحاولات التي تتكرر من دون

> **ثلاث مباريات انتهت بهدف واحد للعهد ضمن بطولة كاس الاتحاد الآسيوي**

الكرة المعولمة

ثورة كروية على الـ«ذكورية»

عالم الكرة لا يعترف بالمساواة

تفوح رائحة عدم المساواة من عالم كرة القدم. طبعاً. اللعبة تتخذ طابعاً ذكورياً إلى حدّ بعيد، خاصة في جوانبها المالية. وهو أمر فتح الباب على مشكلات عدة، بعضها قديم، والآخر مستجد. لكن الأكيد أن كرة قدم السيدات الحالية لن تبقى على ما هي عليه لفترة طويلة

شربل كريّم

قبل أيام ضجّت في الولايات المتحدة الأميركية قضية مطالبة لاعبات المنتخب الأميركي للسيدات ـ عبر الدوائر القانونية ـ بالمساواة، أو أقله الحصول على حقوق تقارب ما يحصل عليه منتخب الرجال من الاتحاد المحلي للعبة. سيدات أميركا اللواتي دخلن المونديال الحالي المقام في فرنسا وهنّ بدافعين عن اللقب العالمي، لطالما سجّلن حضوراً قوياً في نهائيات كأس العالم، حيث يُعَدّ المنتخب الأميركي الأنجح في تاريخ البطولة بالقابه العالمية الثلاثة. وهذا طبعاً بعكس منتخب الرجال الذي لم يتمكن من الخروج من ظل المنتخبات الكبيرة في العالم، وبقي في ظل إنجازات السيدات أو منتخبات أميركية لرياضات شعبية أخرى على غرار كرة السلة.

لاعبات المنتخب الأميركي لم يطالبن بأشياء مستحيلة، بل بأمور تعدّ من البديهيات والأساسيات، وهنّ طبعاً يستحققنها بحكم ما تمكنّ من تقديمه لسنوات طويلة، إذ ضمن مطالبهن الأساسية رفع القيمة المالية لقاء تمثيلهن للمنتخب، ورفع قيمة المكافآت الخاصة بالبطولات، وخصوصاً المونديال، إضافة إلى معاملتهن أسوةً بالرجال لناحية توفير الراحة في السفر وأماكن الإقامة خلال المعسكرات والاستحقاقات.

هذه المطالب تؤكد فعلاً عمق الهوّة في عالم الكرة بين الرجال والسيدات. اللعبة في البدايةُ بُنيت حول الرجال، والاهتمام بكرة قدم السيدات لم يبدأ من فترة طويلة، وهذا الأمر أدى إلى أن تكون القيمة التسويقية والمالية في كرة القدم عند الرجال عالية جداً، مقارنة بكرة القدم عند السيدات. ولكي تصل الأمور إلى مرحلة متساوية نسبياً، فإن المسؤولين عن اللعبة مدعوون إلى القيام بمشروع كبير جداً، على مستوى الأندية والبطولات. وكما في أميركا، تبرز المشكلة بنحو مشابه في أوروبا، وتحديداً في فرنسا. منتخب السيدات الذي يقدم كرة قدم جميلة أخيراً، رفعت لاعباته الصوت وطالبن بسقف أعلى للمكافآت المرصودة لهنّ في حال الفوز بالمونديال، إذ كان الاتحاد الفرنسي قد حدد مكافأة بقيمة 50 ألف يورو في حال تحقيق المنتخب الإنجاز الصعب، بينما حصل كل لاعب من منتخب الرجال على 500 ألف يورو مكافأةً للفوز في كأس العالم الصيف الماضي! واللافت أن المونديال الحالي خلق حراكاً في عالم كرة القدم النسائية، وهو أمر يمكن تشبيهه بالثورة العالمية، إذ لم ينحصر الموضوع بين الولايات المتحدة وفرنسا، فقد رفضت لاعبات المنتخب النيجيري مغادرة الفندق بعد خروجهن من دور الـ16 أمام ألمانيا (0-3)، إذ طالبن بحقوقهن المالية أيضاً. هذه الخطوة ليست بالجديدة للنيجيريات أن أقدمن على هذه الخطوة بعد فوزهن بلقب بطولة إفريقيا، وذلك لانتزاع حقوقهن.

> **يوازي ما يتقاضاه نيمار ما تحصل عليه 1693 لاعبة كرة قدم**

نيمار و1693 لاعبة

دراسات كثيرة حاكت قضية المساواة في كرة القدم، وخلصت إلى فارق كبير في ما يتقاضاه الجنسين. إحدى هذه الدراسات أخذت النجم البرازيلي نيمار كعيّنة حول الفوارق في الرواتب بين الرجال والنساء، وهي فوارق تأخذ حجماً أكبر من أي مجال آخر، مثل الطب أو التعليم أو غيرها... الواقع أن راتب نيمار الذي يقارب 42 مليون يورو في الموسم مع باريس سان جيرمان، يوازي ما تتقاضاه كل اللاعبات الناشطات في أهم 7 بطولات محلية حول العالم. وبشكل أدق، يعادل راتب نيمار ما تحصل عليه 1693 لاعبة ينشطن في بطولات ألمانيا، فرنسا، إنكلترا، الولايات المتحدة، السويد، أوستراليا، والمكسيك.

هناك في قسم من البلدان المذكورة تبدو الفوارق ضخمة أيضاً. فإذا أخذ بالاعتبار فريق مثل ليون الفرنسي، وهو أفضل فرق العالم عند السيدات، يظهر أنه يدفع ما معدله 180 ألف دولار رواتب سنوية للاعباته، وهو رقم ينخفض بنحو «رهيب» في إنكلترا، حيث يصل إلى 34 ألف دولار للاعبة الواحدة، بينما يصل معدل رواتب اللاعبين السنوية في «البريمير ليغ» إلى 3,3 ملايين دولار. كذلك سبق أن كشفت لاعبات في الدوري الإنكليزي أن هناك رواتب شهرية تراوح بين 320 و1900 دولار لدى بعض الفرق، في وقتٍ يتخطى فيه معدل الراتب الشهري عند فرق الرجال الـ250 ألف دولار، بحسب آخر الإحصاءات المحلية.

غبن مستمر

ليس مُستغرباً التوقف عند مشكلة المساواة بالنظر إلى تاريخ اللعبة في بعض البلدان، إذ إن إنكلترا ـ على سبيل المثال ـ وهي مهد كرة القدم، كانت قد منعت تنظيم بطولات خاصة بالسيدات لمدة خمسة عقود، وتحديداً حتى عام 1971، قبل أن تطلق حديثاً دورياً محترفاً لأندية السيدات. وعند الكلام عن الاحتراف، يبرز الفارق الكبير، إذ إن دراسة إنكليزية تشير إلى وجود 137,021 لاعباً محترفاً حول العالم مقابل 1287 لاعبة محترفة فقط، ما يجعل السيدات يشكلن 0,93% فقط لا غير من نسبة ممارسي اللعبة على المستوى الاحترافي.

ورغم إيمان بلدانٍ وشعوبٍ كثيرة بالكرة النسائية على غرار إسبانيا، حيث احتشد أكثر من 60 ألف متفرج لمتابعة اللقاء بين برشلونة وأتلتيكو مدريد في «الليغا»، فإن اللاعبات يقفن خلف اللاعبين، خاصة في ملف البدلات المالية، إذ إن عمل الاتحاد الدولي لنشر اللعبة على مستوى السيدات وضخ الأموال في الاتحادات الوطنية لتنشيطها وتطويرها، لم تواكبه أي خطوات عملية من مؤسسات كروية عظمى أخرى. وإذا أخذ الاتحاد الأوروبي كعيّنة يمكن لمس هذا الأمر، إذ إن «اليويفا» يمنح 99,8% من أرباح مسابقة دوري أبطال أوروبا إلى فرق الرجال، فيما تحصل فرق السيدات على 0,2% فقط، وذلك رغم ارتفاع نسبة المتابعة التلفزيونية للكرة النسائية في الأعوام القريبة الماضية، وارتفاع أيضاً سعر حقوق البث التي تباع إلى بلدان عدة في «القارة العجوز»، وخصوصاً تلك التي تنافس فرقها في «التشامبيونز ليغ» حيث تبدو المحطات مستعدة لدفع أرقام كبيرة مقابل نقل المباريات عبر شاشاتها.

باختصار، هذا هو الحال في عالم الرياضة عامةً، إذ لا يمكن تصوير كرة القدم بصورة الظالم الوحيد للنساء، وإحصائية بسيطة من رياضة أخرى يمكن أن تؤكد هذه المقولة، فهناك في «بلاد العم سام» حيث تطالب سيدات كرة القدم بالمزيد من الحقوق، تبدو الهوة ضخمة أيضاً بالنسبة إلى نظرائهن المحترفات في كرة السلة، حيث يصل معدل الراتب السنوي للاعبة في الـ WNBA إلى 73 ألف دولار، بينما يصل المعدل عند لاعبي الـ NBA إلى 7 ملايين دولار سنوياً.

سبوت لايت

الـ«فيفا»... الرياضة في خدمة «إسرائيل»

حسين سمور

لافتاً كان حضور رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم جياني إنفانتينو في العاصمة البحرينية المنامة والمشاركة بـ«ورشة العمل». هناك حضر ممثلون عن بعض الدول بدعوة من صهر الرئيس الأميركي غاريد كوشنير، وحضر بعض

> **يواصل الاتحاد الدولي لكرة القدم دعم الاستيطان وسرقة أراضي الفلسطينيين**

العرب أيضاً بمالهم، من أجل دفع الرشى، وتصفية القضية الفلسطينية. إنفانتينو لم يلتفت الى كل المطالبات بعدم حضور القمة، وفصل الرياضة عن السياسة، بل إن رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم حضر المؤتمر، وادلى بدلوه في محاولة منه لتكون الرياضة أداة في خدمة ما بات يعرف بـ«صفقة القرن».

الرئيس السويسري وعد ببناء المزيد من ملاعب كرة القدم على الأراضي المحتلة، هي خطوة تخفي وراءها الكثير. الفيفا وعلى مدى السنوات دعم الكيان الصهيوني والرياضة فيه، حتى إن الاتحاد الدولي دعم أندية على حساب الرياضة والشعب الفلسطينيين. في عام 2016، دانت منظمة هيومن رايتس ووتش أداء الاتحاد الدولي لكرة القدم، واعتبرت أنه يغطي تجاوزات كيان الاحتلال، من خلال رعاية مباريات لأندية المستوطنات، تقام على أراض مسروقة في الضفة الغربية المحتلة. كما أن الـ«فيفا»، على مدى السنوات، تغاضى عن اعتقالات قامت بها سلطات الاحتلال بحق الرياضيين الفلسطينيين، وتوقيفهم على المعابر. دعم الـ«فيفا» أندية المستوطنات، وسمح لها باللعب على أراضٍ مسروقة، كما تغاضى عن تدمير ملاعب للأندية الفلسطينية، وبناء مستوطنات مكانها. في تلك الفترة، رأت منظمة هيومن رايتس ووتش أن الفيفا «تشوّه لعبة كرة القدم الجميلة بإقامة مبارياتها على أرض مسروقة»، وتمنع الفلسطينيين من الدخول الى أراضيهم تحت حجة إقامة هذه المباريات.

اليوم يتكرر المشهد، إنفانتينو يريد بناء ملاعب كرة قدم جديدة على الأراضي المحتلة، فبحسب قوله، هو يريد «إعطاء شيء ملموس، يعطي الأمل، بعض الأحلام»، ولكن الحقيقة مختلفة تماماً. الفيفا لم تغيّر سياساتها، فهي ستواصل دعم الاستيطان، على اعتبار أن هذه الملاعب ستبنى على أراض مسروقة من الفلسطينيين لكي تلعب عليها أندية المستوطنات. وفي الشق الآخر، فإن خطة الاتحاد الدولي، الذي شارك في مؤتمر البحرين، إعطاء شرعية لهذه السرقة للأراضي، على أساس أن من يقوم بعملية بناء الملاعب هذه المرة هو الاتحاد الدولي وليس سلطات الاحتلال، وبالتالي غطاء الفيفا يكون موجوداً، ويشرعن عملية السرقة هذه بطريقة أو بأخرى.

على المقلب الآخر، يمكن استنتاج أمر آخر، وهو أن الاتحاد الدولي، ومن يقف خلفه من الدول التي ضغطت لكي يشارك رئيسه في مؤتمر البحرين، يسعون إلى أن تكون الرياضة وتحديداً كرة القدم، منصة لإبعاد الشباب الفلسطيني عن قضيتهم، وخاصة اللاعبين الصغار. وفي هذه النقطة، يمكن أن يتم تأسيس أندية يشرف عليها أشخاص مقرّبون من سلطات الاحتلال، ويستقطبون الفتية الفلسطينيين لممارسة كرة القدم على هذه الملاعب، وبالتالي تصبح هذه الملاعب أمراً قائماً مع السنوات، رغم أنها غير شرعية ومبنية على أراض مسروقة.

الاحتلال لا يتعب، وهو مدعوم من جهات دولية كثيرة، هي التي تضغط بجميع الطرق، ومنها الرياضية، من أجل محاولة تصفية القضية، وإبعاد الشعب الفلسطيني عن خيار المقاومة. زيارة رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم للبحرين ومشاركته في المؤتمر لم تكن بريئة، وهي تصب في مصلحة «مؤتمر العار»، وضد مصلحة الشعب الفلسطيني وقضيته المحقة. وبعد هذه المشاركة، تأكد أن الرياضة ستكون منصة أساسية من أجل تحقيق مصالح الاحتلال الصهيوني، وسرقة أراضي الشعب الفلسطيني. والأكيد أيضاً أن هذه الخطوة لن تنجح، على اعتبار أن الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين ومنهم الأندية والمنتخبات الرياضية ستكون متنبهة لهذه الخطوة، وتدرك تماماً أن كلام إنفانتينو ليس إلا ذراً للرماد في العيون. وكما الفلسطينيون، فإن الأندية والمنتخبات العربية لن تدخل إلى الأراضي المحتلة للمشاركة في المباريات بأي شكل من الأشكال، وهذا أيضاً سيشكل ضربة لمشروع إنفانتينو ومن يقف وراءه.

مشاركة إنفانتينو في مؤتمر البحرين مريبة «عن الويب»

استراحة

كلمات متقاطعة 3196

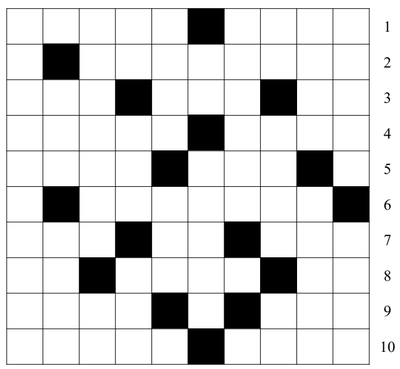

أفقيا

1- خوفي وفزعي – فرع من الشعوب السامية تتركز أساساً في الوطن العربي بشقيّه الآسيوي والأفريقي – 2- ممثل سوري قدير – 3- للنداء – ضرب برجلة – فريق غنائي سويدي معتزل – 4- خلاف علمي – أول جبار في الأرض ذُكر في التوراة – 5- مدينة صينية عاصمة سيكيانغ قديماً – حبوب الذرة المقليّة – 6- محطة قطارات بمرسيليا في فرنسا – 7- قطع الشجرة من أصلها – اضطرم وتلهّب – أمات – 8- حرف نصبٍ – نضج الثمر – من كبار الآلهة عند المصريين – 9- طرد صائحاً به – ما تقوم عليه الكهرباء في الطرقات العامة – 10- الأصل – مدينة مغربية فيها سوق زراعية ومركز سياحي وصناعي ومصنوعات حرفيّة

عمودياً

1- بين الجبال – وكالة أبحاث الطيران والفضاء الأميركية – 2- دوبيات فتكت بالأشجار والمزروعات في لبنان خلال الحرب العالمية الأولى – مراة – 3- خاصتي – عائلة مغنية فرنسية راحلة غناؤها عكس حالة غريبة من الألم والبؤس الذين رافقا حياتها – خنزير برّي – 4- يعلمان بالأمر – 5- أدرج الميت في الأكفان – مسحوق بلوّري أبيض يُعرف بكلوريد الأمونيوم يُستعمل في المأكولات – 6- ضد أساء إليه – ثوب ومكافأة – 7- للنفي – مهرب – خبز يُعمل مستديراً أو مستطيلاً من الدقيق والحليب والسكر – 8- ممثل لبناني مشهور – حرف جر – 9- من الأفاعي الضخمة – مدينة فرنسية على السين – 10- منطقة في البقاع الغربي قرب الحدود السورية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- رياض الصلح – 2- أبو الهول – 3- سيبيريا – ما – 4- إد – روبنس – 5- جحا – يعبر – 6- خبز – سك – رنا – 7- يا – زبون – دم – 8- ملوك – رودان – 9- ربّان – 10- ماركو بولو

عمودياً

1- رأس الخيمة – 2- بيبد – بال – 3- اوب – جزّ – وفا – 4- ض ا ي رح – زك – 5- الرواسب – رك – 6- لهيب – كوربو – 7- صواني – نوّاب – 8- ل ل – سعر – دنو – 9- بندا – 10- سأكرامنتو

3196 sudoku

				8		5		
7	9	1	5		2			
			1		6			2
		5	7			3		
3	7	9				6	1	4
		2			4	9		
5			4		3			
	2		8		9	4	5	6
				1				

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3195

8	2	7	3	6	5	4	1	9
6	1	9	4	8	2	5	3	7
4	3	5	7	9	1	6	8	2
1	4	8	2	5	6	7	9	3
7	9	2	1	3	4	8	5	6
3	5	6	9	7	8	1	2	4
5	8	3	6	2	7	9	4	1
9	7	4	5	1	3	2	6	8
2	6	1	8	4	9	3	7	5

مشاهير 3196

ممثلة مصرية وزوجة الفنان كرم مطاوع. إكتشفتها ناظرة المدرسة وحصلت منها على شهادة تقدير. حصدت عدة جوائز من مهرجانات مختلفة

1+10+11 = يضع خفية ■ 8+2+9 = في السنة ■ 4+5+3+6+7 = ألف مليون

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **ياكوبو بلّيني**

الأخبار
al-akhbar
رئيس التحرير - المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
مدير التحرير: وفيق قانصوه
صادرة عن شركة أخبار بيروت
www.al-akhbar.com
@AlakhbarNews

مَن هم بُناة أورشليم القدس الأوائل؟

علاء اللامي *

العصر البرونزي هو الذي توصل فيه الإنسان القديم إلى صناعة السبائك المعدنية بمزج أملاح النحاس بالفحم النباتي، ثم يُخلَط النحاس الخام بالقصدير. لم يبدأ هذا العصر بداية واحدة في مختلف القارات، فهو إذا كان قد بدأ - وفق أغلب التقديرات - في «الشرق الأوسط» الآسيوي منذ ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد وحتى عام 1200 ق.م، فإنه لم يبدأ في أوروبا عموماً إلا بعد ذلك بخمسة قرون تقريباً.

وقد شهدت نهاية العصر البرونزي ظهور أولى الحضارات الإنسانية في آسيا وإفريقيا؛ فخلال هذا العصر ظهرت أقدم حضارتين إنسانيتين في بلاد الرافدين بآسيا ووادي النيل بإفريقيا. وقبل الميلاد بثلاثة آلاف سنة، ظهرت الكتابة المسمارية في جنوب بلاد الرافدين - العراق القديم - وبعدها بعدة قرون ظهرت الكتابة الهيروغليفية في وادي النيل.

في العصر البرونزي، كانت البلاد التي نسمّيها اليوم «فلسطين»، تشهد نهايات عصر نمط حياة الصيد والالتقاط والترحال، فيما يعود ظهور الإنسان على أرضها إلى عهود سحيقة أقدم. وشهد هذا العصر في عهده الأقدم بدايات مرحلة التمركز السكاني ونشوء التجمعات البشرية الثابتة نسبياً، والانتقال إلى نمط حياة القرى المحصنة، ثم «دول المدن». وتشذّ مدينة أريحا عن هذا التزمين، فقد عاشت هذا الطور قبل العصر البرونزي بعدة آلاف من السنوات، ثم اندثرت، ثم عادت إلى الوجود مجدداً. وكان أغلب الخبراء والباحثين يرجحون أن أولى الهجرات الجزيرية «السامية» إلى هذه البلاد هي الهجرة الكنعانية التي حدثت بحدود القرن الخامس والعشرين ق.م.، غير أنَّ هناك باحثين بدأوا بمراجعة فكرة الهجرات الجزيرية هذه، وتوصل بعضهم إلى إنكار حدوثها أو التحفظ عليها؛ كما سنبيّن بعد قليل.

إنَّ المعطيات التي ظلت متداولة طوال القرن الماضي، تقول إنَّ العصر البرونزي القديم يمتد من 3300 وحتى 2000 ق.م، وخلال الألف الثالث قبل الميلاد، هاجر العموريون «الأموريون» والكنعانيون، وكذلك اليبوسيون والفينيقيون، إلى فلسطين وعموم الإقليم الذي نطلق عليه اليوم «بلاد الشام»، حيث استقرّ الكنعانيون في سهول فلسطين، وتركز العموريون في الجبال، واستقرّ اليبوسيون في القدس وما حولها، وهم الذين أنشأوا مدينة القدس وسمّوها في البداية «يبوس»، ثم «أورسالم - أورساليم». أما الفينيقيون، فاستقروا في الساحل الشمالي لفلسطين، صعوداً إلى الساحل في ما نسيمه اليوم «لبنان».

غير أن هذه المعطيات التي اكتسبت نوعاً من الشيوع والاستقرار الأكاديمي النسبي لزمن طويل أثارت في السنوات الماضية العديد من التحفظات، وأجريت عليها العديد من التعديلات الجوهرية في اتجاهين رئيسين: الاتجاه الأول ينحو منحى التقليل من أهمية اليبوسيين في بناء القدس أو نفيها تماماً. فالباحثان الآثاريان الفلسطينيان عيسى الصريع وهاني نور الدين، يذهبان إلى أن المصدر الوحيد الذي ذكر اسم اليبوسيين ودورهم في القدس هو التوراة، التي لا يعوّل عليها ككتاب تأريخي موثوق، وهذا هو السبب الأول. أما الثاني، فهو عدم العثور على أي أثر أو سند أركيولوجي مكتوب أو غير مكتوب يؤكد ما ذهبت إليه التوراة حول اليبوسيين في الوقت الذي وجدت فيه أدلة من هذا النوع تؤكد وجود الكنعانيين وهويتهم (برنامج علمي تلفزيوني بعنوان «عين على القدس» بثه التلفزيون الأردني في 05,10,2015). ويستنتج الباحثان من هذه المقدمات، أنّ الكنعانيين الذين تأكد وجودهم من خلال الآثار المصرية الفرعونية والرافدينية والشامية لذلك العصر هم بناة أورشليم القدس، وهم مَن أطلقوا عليها هذا الاسم. ويستدركان بأن اليبوسيين وملكهم المذكور في التوراة ملكي صادق، ربما كانوا مجرد أسرة أو عشيرة صغيرة من أولئك الكنعانيين الأوائل. بل إن الصريع يذهب أبعد من ذلك، وينفي حصول هجرة كنعانية من الجزيرة العربية إلى منطقة القدس، ويعتبر الكنعانيين قوماً من السكان الفلسطينيين الأصليين هويةً ووجوداً سكانياً، وقد تطوروا ذاتياً بمرور العهود. ويعلّل احتمال عدم حصول هجرة كنعانية من الجزيرة بأسباب بعضها وجيه علمياً. ومن تلك الأسباب قوله إن المناطق التي وجد فيها الكنعانيون، أي في محيط تلال القدس، ليس فيها ما يجذب المهاجرين من مسافات بعيدة، كالمياه الوافرة والزراعة المستقرة وتربية الحيوان. فالمنطقة المقصودة كانت شبه جرداء وصعبة طوبوغرافياً وجافة مناخياً. ويفسّر الصريع تعاظم دور الكنعانيين ووزنهم التاريخي لاحقاً، بما يسميه «التطور الذاتي» للأقوام الفلسطينية التي كانت تعيش ضمن إطار الثقافة الغسولية. أما هاني نور الدين، الذي يتفق كثيراً مع زميله الصريع في ما ذهب إليه، فيسمّي هذا العامل «التراكم الحضاري» لمجموعات السكان الأصلية في تلك المنطقة.

أما الاتجاه الثاني لتلك المراجعات والتعديلات على الأفكار السائدة بخصوص القدس في العصر البرونزي، فهو الذي عبّر عنه الباحث العراقي خزعل الماجدي في كتابه «تاريخ القدس القديم»، الصادر عام 2017. فقد اعتبر الماجدي أن فلسطين كانت في العصر البرونزي المبكر أمورية من حيث سكانها وهويتها الأساسية، وأن الأموريين هم الذين بنوا العديد من المدن في وسط فلسطين، وخصوصاً في تلال القدس، ومنها مدينة أورسالم على جبل أوفل.

ومن الأفكار المهمة والتخمينات التحليلية الجديرة بالتمعن والتمحيص والإسناد الآثاري التي يطرحها الماجدي، اعتقاده «أن الصخرة المقدسة لبيت المقدس، التي بنى فوقها الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان قبة الصخرة، كانت مقدسة عند الكنعانيين بصفة عامة، ثم عند اليبوسيين بصفة خاصة (...) ورغم أن هذه الصخرة كانت خارج مدينة القدس الكنعانية، وعلى مرتفعات موريا، ولكنها كانت مقدسة مثل جبل موريا نفسه. وتروي الأخبار أن ملكي صادق، كاهن وملك القدس الثانية، كان يقدم الأضاحي والقرابين ويقوم بالطقوس الدينية عند هذه الصخرة» (ص 86). وليت الباحث توقف عند تلك الأخبار بشيء من التفصيل والتوثيق؛ إذ كان ذلك مفيداً وذا دلالة. أما بخصوص الجذور الأقدم لهيكل سليمان في الرواية التوراتية، فيسجل الماجدي أن «تقديس الإله شاليم ظل قائماً في القدس اليبوسية، باعتباره إله المدينة وحاميها، ولكننا لا نعرف على وجه الدقة مكان هيكل شاليم وفيما إذا جدد بناؤه أو لا في العصر البرونزي المتأخر» (ص 130). لافتاً الانتباه إلى أنّ علينا «أن نتحاشى اللبس الشائع والخطير الذي يمثله ارتباط «صهيون» باليهود وإسرائيل وغير ذلك، لأن صهيون لا علاقة له مطلقاً في بداياته بهؤلاء الذين لم يكن لهم وجود حين أطلقت هذه التسمية على الجبل، فـ«صهيون» اسم كنعاني أيضاً، ولكن اليهود الذين ما زال على ظهورهم ألف سنة سرقوا هذا الاسم واعتبروه جزءاً من تراثهم في مدينة القدس مثلما سرقوا هيكل شليم واعتبروه هيكل سليمان وأصبح مركز عقيدتهم» (ص133). ثم يوضح الباحث جذور تسمية «صهيون» ويؤثلها إلى صفُن أو صفون، وهو الجبل الذي دفن فيه الإله الكنعاني بعل بعد صراعه المتجدد مع الإله «موت» كل سبع سنوات، حيث تقوم زوجته «عناة» بدفنه هناك. واعتقد أن هذا التفسير جدير بالاعتبار والمزيد من الاهتمام البحثي.

وحين يراجع الماجدي جداول طبقات تربة القدس الأركيولوجية الواحدة والعشرين التي توصلت إلى وضعها البعثات الآثارية الأجنبية خلال القرنين الماضيين، ويتوقف عند طبقات العصر البرونزي، وتحديداً عند الطبقة العشرين، يسجل أن «مدينة القدس قد بنيت في بداية العصر البرونزي المبكر، أي قبل مجيء الكنعانيين واليبوسيين وبنائهم المدينة كما هو شائع، وهذا يشير إلى أن القدس الأولى كانت - موجودة - في العصر البرونزي المبكر، وأنها على الأرجح كانت ذات هوية أمورية» (ص71). يبقى كلام الماجدي إذاً في حدود الترجيح النظري، ولكنه ترجيح ينطوي على منطق قوي. ومن الأدلة الآثارية التي يستشهد بها الباحث لتأكيد وجود القدس في بداية ومنتصف العصر البرونزي؛ الخزفيات والألواح التي عثر عليها في مدينة ومملكة إبلا، المسمارية الكتابة، (تقع اليوم شمال غربي الجمهورية العربية السورية)، ويرد فيها اسم أورسليم. يلخص الماجدي وجهة نظره في هوية بُناة وسكان أورشليم القدس البرونزية فيسجل أن ما يسمى القدس اليبوسية، قد ظهرت في نهايات العصر البرونزي، وبعد انتهاء وجود القدس الأمورية - الأولى -، ولكنه يضيف مرجحاً أن مدينة القدس في العصر البرونزي الأوسط إنما (بناها عموم الكنعانيين وليس طبقتهم الارستقراطية التي كانت تتزعمها قبيلة «يبوس». أما قدس العصر البرونزي الأوسط فنستطيع أن نطلق عليها اسم «القدس الكنعانية» وبالتحديد «أورسالم» أي «مدينة سالم» الذي كان إله المدينة الحامي والرئيس لها (ص79). ونكرر أن هذا الاعتقاد يبقى مهماً وواعداً، لكنه يحتاج إلى المزيد من التفحص العلمي والأدلة الأركيولوجية وغير الأركيولوجية الساندة.

> إن فكرة وجود أقوام في فلسطين قبل الهجرة الجزيرية «السامية» أمر يؤكده باحثون كثيرون

> الوجود السكاني البشري في محيط القدس يعود إلى ربع مليون سنة ق.م

التفسير الجديد

أما بخصوص التفسير الجديد الذي يقترحه الماجدي لاسم المدينة «أورساليم/ أورشاليم»، بعيداً عن التفسير الشائع والقائل إنه يعني «مدينة السلام» والمؤلف من المفردة السومرية الجذور «أور» تعني مدينة، وهذا صحيح، وشاليم أو ساليم تعني السلام، وهذا غير صحيح كما يعتقد، لأن معنى السلام من المعاني الثانوية لكلمة سالم في اللغات السامية. أما المعنى الأول لها، فهو الكمال والتمام. وقد مرّ بنا التفسير الذي ترجحه كارين آرمسترونغ لهذا الاسم في كتابها «القدس مدينة واحدة، عقائد ثلاث» (ص 28)، حيث قالت إنه «هو نفسه الشمس الغاربة أو كوكب المساء».

والتفسير الجديد الذي يقدمه الماجدي يقوم على اعتبار سلم، شلم، شالم أو سالم اسماً خاصاً بالإله الحامي والخاص بالمدينة منذ تأسيسها على أيدي الأموريين. ويضف الماجدي موضحاً أن سالم «هو ابن الإله إيل، ولكنه لا يأتي عن طريق الاتصال الجنسي، بل عن طريق التقبيل والعناق» (ص99)، مستنداً في تأثيله هذا إلى أسطورة كنعانية تعرف باسم «أسطورة مولد الآلهة الجميلة»، ومقتبساً نصها المترجم إلى العربية الذي ترجمه أنيس فريحة. والواقع، أن تفسير الماجدي هذا لاسم القدس يعبّر عن وجهة نظر مهمة وقابلة للنقاش، رغم أنه يعتمد أساساً على التحليلات والتخريجات اللغوية لمادة أسطورية آتية من مكان بعيد نسبياً عن القدس ومحيطها. فقد عثر على ألواح هذه الأسطورة الكنعانية ضمن أساطير أوغاريت الكنعانية شمال سوريا الحالية قرب اللاذقية، وليس لأثر مادي مباشر، سواء كان مكتوباً أو غير مكتوب، من الميدان الأركيولوجي المقدسي؛ ثم إن هوية الأسطورة الكنعانية يمكن توظيفها ضد وجهة نظر الماجدي ولمصلحة إضفاء الهوية الكنعانية، لا الأمورية على المدينة.

وبالعودة إلى الباحثَين الفلسطينيين الصريع ونور الدين، نرى أنهما يؤكدان أن نمط الحياة الغسولي - نسبة إلى تليلات الغسول شمال شرق البحر الميت - الذي وجدت آثاره في مناطق عديدة في فلسطين، منها منطقة القدس، هو الاحتمال الأكثر ترجيحاً لأصول السكان المقصودين، والذين أطلق عليهم اسم الكنعانيين وبضمنهم اليبوسيون. وحتى بهذه الحدود، التي يتكلم فيها وعنها الباحثان الفلسطينيان والباحث العراقي، فهذا لا ينفي أن بناة أورشليم القدس وسكانها الأوائل، لعهود طويلة، هم جزيريون «ساميون» بالمعنى الإثني العام للكلمة التي تطلق على الفَرْشَة الإناسية «الأنثروبولوجية» للمشرق العربي بين دجلة شرقاً وضفاف المتوسط شرقاً، وكانت تضم أقواماً سابقين للهجرة الجزيرية المفترضة، ما لبثوا أن اختلطوا واندمجوا بهم.

إن فكرة وجود أقوام في فلسطين قبل الهجرة الجزيرية «السامية» المفترضة أمر يؤكده باحثون كثيرون، وقد لخص باحث فلسطيني آخر هو يوسف سامي اليوسف هذه الفكرة تلخيصاً ممتازاً بقوله: «ومما هو جدير بالتنويه، أن معظم المدن الفلسطينية التي أصبحت لها أسماء كنعانية في أواخر الألف الثالث ق.م، لم تكن من إنشاء الكنعانيين على الإطلاق. وليس بإمكاننا اليوم أن نحدد هوية الأقوام التي بنت تلك المدن. وعلى أية حال، إن الساميين حين وفدوا إلى فلسطين في أواسط الألف الثالث ق.م، قد وجدوا فيها حضارة متطورة صالحة للدخول في التاريخ. ولكنهم سرعان ما طبعوا الإقليم كله بطابعهم بعدما تمثّلوا منجزاته الحضارية برمتها» («تاريخ فلسطين عبر العصور»، ص24).

غير أنّ وجود بقايا آثارية غسولية لا تقول الكثير من المعطيات بخصوص هوية أولئك الأقوام الأصليين وغير الجزيريين لا يحلّ الإشكال القائم تماماً، وقد يدفع إلى طرح المزيد من الأسئلة، بانتظار ما تجود به فؤوس الأركيولوجيا، ولكنه قد يكون مفيداً لمراجعة موضوعة «اليبوسيون بُناة القدس» ووضعها في الإطار الكنعاني الأعمّ الذي كان سائداً في مناطق واسعة بين الفرات وضفاف المتوسط.

في هذا السياق، يلفت الباحث الصريع الانتباه إلى أن هناك إصراراً لدى الباحثين «الإسرائيليين» على عملية «تمرحل» تاريخ القدس في العصر البرونزي وتقسيمه إلى مرحلة يبوسية؛ ثم أخرى كنعانية؛ تمهيداً لاعتبار ما بقي من مراحل مرحلة عبرانية يهودية واحدة وطويلة. بل إن بعض علماء الآثار «الإسرائيليين» حاولوا مصادرة العصر الحديدي اللاحق للبرونزي كله، كما تخبرنا الباحثة الهولندية مارغريت شتاينر في كتابها «القدس في العصر الحديدي» (ص 178)، وأطلقوا عليه اسم «المرحلة الإسرائيلية»، ولكنهم تراجعوا عن ذلك لاحقاً، ربما بسبب فجاجة هذه التسمية اللاعلمية، وهذا أمر مقصود وغير صحيح. ففلسطين، وأورشليم القدس منها بمثابة القلب، بقيت كنعانية طوال تاريخها من الناحية الإناسية «الأنثروبولوجية» والعرقية «الإثنوغرافية» وبشكل غالب ورئيس. وهذا الرأي بدوره لا ينفي تماماً حدوث هجرات أقوامية في تلك العصور، التي وسمتها هذه الظاهرة الشاملة بوسمها.

وبما أن كلمة اليبوسيين، يستكمل الباحث نور الدين كلام زميله الصريع، كلمة غير تاريخية، فيجب ألا يقع المتخصصون العرب في التاريخ والآثار في فخها، بما يجعلهم رهائن للقناعة التوراتية غير التاريخية بدورها. والواقع أن حجج الباحثَين الفلسطينيين، نور الدين والصريع، جديرة بالتأمل العميق، خصوصاً وهي تستند في المقاوم الأول إلى منجزات علم الآثار وما قدمه من الثمار المادية المهمة؛ إضافة إلى كشوفات علم المناخ والبيئة.

ومن المعلومات والكشوفات الأركيولوجية اللافتة التي أعلنها الصريع، تأكيده أن الوجود السكاني البشري في محيط القدس يعود إلى ربع مليون سنة ق.م، بدليل المخلفات التي عُثر عليها في منطقة «سور باهر»، أما في وادي قالونيا - يضيف الصريع - فهناك دلائل ومخلفات تؤكد أن الاستيطان البشري في هذه المنطقة بدأ قبل عشرة آلاف سنة ق.م، واستمر حتى الفترة البرونزية المتأخرة وما بعدها. وكل هذا يعني، أن جغرافية القدس العامة تؤكد أن هذه المنطقة مسكونة بشرياً منذ أقدم العصور، رغم أنها مرت بظروف جفاف وجدب وقلة سكان في فترات مختلفة، لكن الاستيطان البشري فيها لا يمكن أن يختصره مظهر واحد من مظاهره في هذا التل المقدسي أو ذاك فقط، أو يذكره كتاب ديني غير تأريخي، ولا نجد له أي أثر أركيولوجي ملموس.

نختم بالقول، سواء كان بُناة القدس القديمة في العصر البرونزي هم الأموريين الذين بنوا حضارة بابل وعاصمتها شرقاً في العراق القديم، والعديد من الممالك في بلاد الشام الداخلية، أو كانوا يبوسيين أو كنعانيين، فهذا يؤكد هوية أورشليم القدس الجزيرية «السامية» وانعدام أية علاقة لها تأسيساً وتسمية وهوية إثنية أو دينية بالعبرانيين أو بني إسرائيل القدماء.

*كاتب عراقي

**هذه المقالة جزء من دراسة طويلة في الموضوع ستصدر لاحقاً في كتاب «نقد الجغرافيا التوراتية ودراسات أخرى»، نشر جزء آخر منها في 4 حزيران 2019.

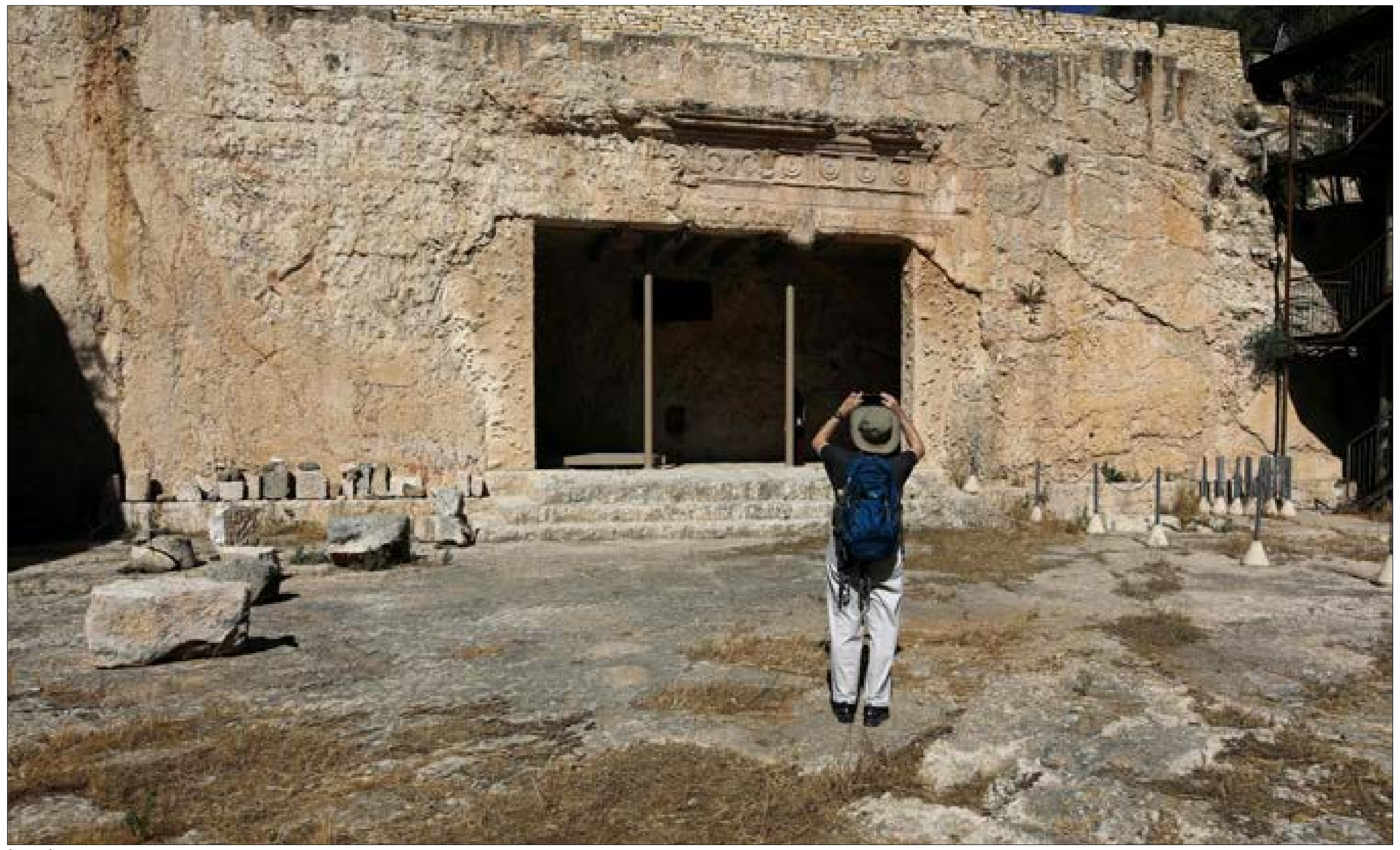

(أ ف ب)

فرج الله الحلو في ذكرى اغتياله الستين [2/2]

سعد الله مزرعاني *

رغم إبعاده التعسفي عن القيادة وعمله في الترجمة، حافظ فرج الله الحلو على جوهر موقفه من القضايا القومية التحررية. هكذا، ما إن أعلنت دولة الوحدة، حتى بادر إلى كتابة افتتاحية في جريدة «النور» بعنوان «أهلاً بعبد الناصر في سوريا». أثار ذلك حنق خالد بكداش الذي أُرغم على إعادة فرج الله إلى دوره القيادي، بضغط الحزب والمهمات السياسية والشعبية، ومنها معركة خالد نفسه الانتخابية، حين ترشح نائباً عن دمشق وفاز بالمقعد بدعم كبير من فرج الله الحلو ونقولا شاوي اللذين توليا تنظيم حملاته الانتخابية وإدارتها وقيادتها. لكن بكداش ما لبث، دون قرار قيادي، أن أشهر معارضته للوحدة، واضعاً اشتراطات ظاهرها حق ومحتواها مواصلة سياسة تعتبر العناوين القومية جميعها شأناً بورجوازياً متعارضاً مع «الأممية» والاشتراكية!

هذا الخلاف الجديد بشأن الوحدة، بعد قرار التقسيم، ثمرة تعارض نهجين مثّلهما كل من خالد بكداش وفرج الله الحلو. تناولنا في المقالة الأولى الموقف الاستقلالي لفرج حيال المركز الأممي الذي كان يمارس سياسة وضع اليد التنظيمية والوصاية السياسية على الأحزاب الشيوعية، وخصوصاً على قادتها أو معظمهم. مثَّل خالد بكداش، بامتياز، نهجاً ستالينياً واستقوى به لقمع كل معارضة مهما صغُر شأنها. في المقابل، كافح فرج من أجل تكريس نهج مختلف سياسي وتنظيمي. شدَّد في الشق الأول على «نظرية التحرر الوطني» التي كانت تسم المرحلة التاريخية آنذاك. واستناداً إلى ذلك، كان موقفه من سلطة الانتداب ومن نضال الشعب الفلسطيني وحقوقه، ورفضه لقرار التقسيم. في امتداد ذلك تبنى، في لبنان، شعارات أولوية الاستقلال والسيادة والتحرر من النفوذ الاستعماري والانخراط في مقاومة الانتداب الفرنسي في العهد «الفيشي» خصوصاً. وفي هذا السياق، ودفاعاً عن مطالب الفئات الشعبية وحقوقها، كانت برامج الحزب في الشأنين السياسي والاقتصادي. نذكر أن فؤاد الشمالي، «المؤسس العمالي» للحزب، كان أول من رفع شعار يوم عمل ثماني ساعات، وسعى إلى تأسيس النقابات المستقلة عن أرباب العمل. توجت هذه السياسة بنجاحات كبيرة بقيام حركة نقابية وطنية، كان أبرز قادتها النقابي الشيوعي مصطفى العريس.

تناول فرج في تقريره المذكور آنفاً (1943) المصدر الثاني لقوة الحزب، أي مسألة التنظيم وطابعه الأساسي: «فإذا كان الحزب الشيوعي ديمقراطياً في ميثاقه الوطني وأهدافه التحررية، فهو ديمقراطي أيضاً في داخله... إن وحدة الحزب لا يمكن أن تكون مضمونة إلا بالديمقراطية الداخلية الصحيحة». شدَّد، دون مواربة وكأنه يخاطب بكداش مباشرة وبحضوره، على أن الحزب «لا يقبل وجود (هيئة) أو (زعيم) فرد فوق قانون الحزب العام». قدم مطالعة شاملة تدفع بمقولة «الديمقراطية المركزية» إلى أقصى ممكناتها الديموقراطية لجهة انتخاب الهيئات في كل المستويات، وصدور القرار عن هذه الهيئات الشرعية دون سواها، وممارسة رقابة متبادلة ما بين الهيئات القيادية والقاعدية، وممارسة النقد والنقد الذاتي بشكل حر بالاستناد إلى حق التعبير وحريته وواجب الاستماع الودي إلى الملاحظات المنطلقة، بدورها، من منطلق الحرص لا بغرض التعريض أو التحريض. وانتهى إلى «أن الديمقراطية الداخلية هي الشرط الأساسي لكي تنفذ الأقلية قرارات الأكثرية وتحول دون نشوء الفرق والتكتلات». كرر فرج هنا مرة جديدة، بحضور بكداش أيضاً، أهمية التعامل مع الرفاق بتفهم ورفاقية بعيداً عن التوبيخ والفوقية... وكان قد أدلى بهذه الأفكار في اجتماع قيادي سوري لبناني في دمشق عام 1937 في تقرير شهير هو الآخر!

في السياق نفسه، كان فرج يشدِّد على التثقيف المستند، بالدرجة الأولى، إلى تطوير المعرفة بالنظرية العلمية وبالخطة الحزبية، مؤكداً أن «الشيوعيين لا يستطيعون أن يرفعوا مستواهم النظري والسياسي إذا لم يدرسوا أحوال وطنهم وتاريخ شعبهم... ويفهموا تاريخنا العربي وثقافتنا العربية»... ودافع فرج عن قيام جبهات وطنية لتحقيق الأهداف الكبيرة المرحلية ضد الاستعمار (الانتداب) وضد عملائه ومن أجل تحرير البلاد وإنجاز استقلالها وتطوير اقتصادها وتأمين حقوق شعبها السياسية والاجتماعية. وألحّ دائماً على أن هذه الجبهة مصدر قوة للجميع، وتعبير عن سلامة التوجه، وعن ثقة الحزب بنفسه. ولقد أدى فرج، ممثلاً الحزب الشيوعي، ومستنداً إلى رصيد سياسي وشعبي، دوراً بارزاً في «المؤتمر الوطني اللبناني» الذي قاد، إلى حدٍّ كبير، معركة الاستقلال في عام 1943 إنجازاً واعتراضاً على محاولات باريس ولندن عرقلة تحقيق هذا الهدف المصيري وقمع رموزه وإرهاب مؤيديه.

لطالما شكل فرج الله ونقولا شاوي ثنائياً متعاوناً ومتكاملاً. معاً، ومع آخرين، نهضا بالحزب، فبلغت عضويته في مرحلة الاستقلال أكثر من 18 ألف عضو. حقق كل من القائدين إنجازات مرموقة في حقول السياسة والتنظيم. تحولا قائدين وطنيين شعبيين. دخلا السجون معاً، ومعاً خاضا الانتخابات في لوائح وتحالفات وطنية إلى جانب كبار القادة اللبنانيين. وشملت نجاحاتهما الخارج، وخصوصاً نقولا، الذي من موقعه الصحافي رئيساً لتحرير «صوت الشعب» (أهم الجرائد اللبنانية آنذاك)، شارك في مفاوضات الجلاء لعدة شهور بين باريس ولندن، لهذا استُقبل استقبال القادة الشعبيين الكبار عند عودته إلى لبنان: من الناقورة إلى طرابلس!

حاول بكداش أن يعوق هذا التعاون بين الثنائي. عطّل الهيئات الشرعية. أحلَّ في رئاسة الحزب اللبناني نقولا مكان فرج. لكن نقولا تابع سياسة فرج نفسها، ما دفع بكداش، لاحقاً، إلى إرساله إلى رومانيا مندوباً في مجلة «في سبيل سلم دائم»!

إن منع بروز قادة لبنانيين (وسوريين آخرين) كان همّاً دائماً عند بكداش، وشمل ذلك عشرات كبار المثقفين من لبنان، خصوصاً من أمثال رئيف خوري وسواه!

كان هاجس بكداش الدائم، السيطرة على الحزب الشيوعي السوري اللبناني الموحد. استقوى على ذلك بالدعم السوفياتي بالأممية وأولوياتها في دعم النظام السوفياتي على حساب الأهداف التحررية الوطنية والقومية. وحين كان نضال فرج وأسلوبه ومواقفه تتخذ المزيد من التأييد بما بات يعرف باسم «مدرسة فرج الله»، لم يكن بكداش يتردد في فرض نص في رسالة «سالم» الشهرية بنفسه (!) ينسب فيه إلى فرج تخليه عن هذه المدرسة!

محاولات الشيوعيين اللبنانيين المتكررة للإفلات من هيمنة بكداش وتسلطه وتعسفه بدأت منذ عام 1943، مع تبلور استقلال البلدين وإعلانه. تجددت بإنشاء رئيسين وقيادتين، وإعلان ذلك رسمياً عام 1959، قبيل استشهاد فرج. لكن محاولات الهيمنة استمرت حتى عام 1968 حين عقد المؤتمر الثاني التاريخي للحزب، الذي كان أبواه الفعليان، في التوجهات والبرامج والسلوك، فرج الله الحلو ونقولا شاوي. فضلُ فريق «الشباب» أنه واصل هذه المهمة. كرَّس أكثر مما ابتكر. جذور هذا المؤتمر في تقريري فرج الله لعامي 1937 و1943، وفي نشاط القائدين الكبيرين فرج الله ونقولا شاوي وتعاونهما!

* كاتب وسياسي لبناني

على الغلاف | الديموغرافيا السورية: الفتنة (ليست) نائمة

ملف التهجير السوري: العودة غير قريبة؟

حلّ، قبل أيام، «اليوم العالمي للاجئين»، المناسبة التي بات ذكرها مقترناً باللاجئين والنازحين السوريين. وعلى رغم أن مناطق سورية كثيرة قد خرجت من خرائط العمليات العسكرية، فإن كتابة السطر الأخير في مأساة النسبة الكبرى من المهجّرين لا تبدو قريبة على الإطلاق. وعلاوة على كل ما يعنيه ذلك من تعقيدات تترك أثرها على الملف السوري في الوقت الراهن، يشكّل هذا الملف خطراً فعلياً على مستقبل النسيج السوري، في المديين المتوسط والبعيد، ولا سيما في ظل ارتباطه ارتباطاً وثيقاً بالخريطة الديموغرافية للبلاد

ثمة خلخلة نجمت عن المتغيرات الاقتصادية الهائلة، مثل انسحاف الطبقة الوسطى كلياً (أ ف ب)

صهيب عنجريني

في نيسان من عام 2011، سُجّلت أول موجة نزوح سورية، وكانت الوجهة تركيا. حتى منتصف حزيران 2011، لم يكن عدد السوريين في تركيا قد لامس حاجز العشرة آلاف (8538). ولم تكن موجات الهروب إلى بقية دول الجوار قد انطلقت. اليوم، تغيّر كل شيء، وبات أعداد اللاجئين السوريين (المسجّلين رسمياً) خارج البلاد يُحسب بالملايين (أكثر من 5,6 ملايين حتى آذار الماضي، وفقاً لـ«مفوضية اللاجئين»). يضاف إليهم ما يقارب 3 ملايين نازح داخل البلاد (على الأقل)، ما يعني أن الحرب اقتلعت ما لا يقلّ عن 9 ملايين سوري من منازلهم.

يبدو جلياً أن حركة النزوح قد أفرزت خريطة ديموغرافية جديدة للبلاد، من دون أن تكون المآلات النهائية لهذه الخريطة محسومة حتى الآن. وتتنوع حوامل التحول الديموغرافي السوري، فلا تقتصر على الانتماء العرقي أو الطائفي، بل تمتد لتشمل التركيبة العمرية، والتوازن الجندري، إضافة إلى طغيان صبغات أحادية الولاء السياسي على مناطق بعينها، ولعلّ أوضح الأمثلة في هذا السياق مناطق «درع الفرات» التي بات الهوى السياسي للغالبية المطلقة من سكانها محسوباً على أنقرة، الأمر الذي ينطبق أيضاً إلى حدّ كبير على مناطق «غصن الزيتون» (عفرين ومحيطها). ويمكن هذا التفصيل، معطوفاً على التجاذبات الإقليمية، أن يتحول في المدى المتوسط إلى عامل حاسم في مسألة وحدة البلاد الجغرافية والسياسية، ولا سيما في ظلّ تخلخل النسيج الاجتماعية في سوريا (في السنوات الثلاث الأخيرة على وجه الخصوص).

«بذور أزمة المستقبل»؟

ثمة خلخلة نجمت عن المتغيرات الاقتصادية الهائلة، مثل انسحاق الطبقة الوسطى كلياً، وتغير توزع الكتل المالية تأسيساً على طرق غير مشروعة في كثير من الأحيان. ومن المسلَّم به أن الخطورة في مسألة تغير «الموازين المالية» لا تنبع من الحالات الفردية، بل من اجتماع تلك الحالات في مُحدّدات جغرافية معينة. ولتوضيح هذه النقطة، يمكن أخذ مدينة حلب بوصفها نموذجاً تعرّض لأقسى أنواع الإفقار، ويسود الشارع الحلبي اعتقاد بأن «إفقار حلب كان هدفاً من أهداف الحرب فيها». ولعلّ أخطر ما في الأمر، غرس بذرة استعدائية ما بين الشارع الحلبي، وبين المناطق الجغرافية «التي تناوبت على إفقاره». وفقاً لما يعتقده كثير من الحلبيّين. ليس بعيداً عن الذهن أن الصراع الريفي المديني قد أدى دوراً أساسياً في تأجيج الأزمة السورية الراهنة، الأمر الذي يبدو مرشّحاً للتكرار في المستقبل، مع تبادل الأدوار في بعض المناطق (مثل حلب)، ومع بقاء الأدوار على ما هي عليه في مناطق أخرى (مثل دمشق).

> يقتصر دور «المفوضية» على تقديم المساعدات للعائدين

كذلك غُرست بذور كراهية شديدة ما بين منطقة وأخرى (من بين أوضح الأمثلة دوما والساحل). ويمكن مسألة النزوح وخسارة البيوت وانعدام فرص الوصول إلى مناطق السكن الأصلية، أن تتحول إلى عامل تأجيج مستقبلي إضافي، إذا ما استمرّت العوائق قائمة ما بين كثير من السوريين وبين مناطقهم، وإذا ما غابت فرص تعويضهم ما خسروه، ولو جزئياً.

عودة «شبه مستحيلة»

على رغم أن تغيير الموازين الديموغرافية لم يكن هدفاً ثابتاً في كل المناطق التي طاولتها الحرب، فإن حدوثه كان حصيلة حتمية، سواء كان مقصوداً بعينه في صورة علنية (كما في عفرين، وكفريا والفوعة)، أو أتى بقصد تثبيت واقع عسكري معيّن (كما في الزبداني والقصير). ثمة تداخلات كثيرة فرضت نفسها في ملف النزوح منذ الشهور الأولى، من بينها «الاستثمار السياسي»، كما «الاستثمار العسكري». ومثلما كان الملف أسير تلك التداخلات في البواكير، ظلّ كذلك حتى الوقت الراهن. ويكاد يصحّ القول إن أيّاً من الأطراف المعنية غير مهتم بعودة «جميع اللاجئين والنازحين» إلى مناطقهم الأصلية، من دون تحقيق شروط على مقاسه (أو غير قادر على فعل ذلك). في أفضل الأحوال، يبدو هذا الواقع مفهوماً و«منطقياً» في ما يتعلق بملف اللاجئين خارج البلاد، إذ تحوّل إلى ملف سياسي بامتياز. ويختلف الحال في ملف النازحين داخل البلاد، ولا سيما في ظل تضافر عوامل عدة في عرقلة عمليات العودة، تتربّع على رأسها «الحسابات الأمنية» (إذا ما استثنينا الدمار الكبير الذي ترك كثيراً من السكان بلا بيوت يرجعون إليها).

«المفوضية»: لا دور لنا في تنظيم العودة

يُعدّ ملف «النازحين داخل البلاد» شأناً محلياً، وتتولى تنظيم «العودة» الجهات الحكومية والأجهزة السورية، مع تأثير لـ«الحلفاء» في بعض المناطق (موسكو في درعا والغوطة الشرقية، طهران في الغوطة الغربية، «حزب الله» في ريف حمص الغربي). لا تؤدي «مفوضية اللاجئين» أي دور على صعيد «تنظيم العودة»، بل يقتصر دورها على «تقديم المساعدات للعائدين في المناطق التي تستطيع الوصول إليها»، وفقاً لما يؤكده لـ«الأخبار» مكتب «المفوضية» في دمشق. وتحضر «مفوضية اللاجئين» في محافظات دمشق وريف دمشق، وحمص وحماة، ودرعا والسويداء، وحلب، والحسكة، أما محافظتا دير الزور والرقة، فـ«الوصول إليهما ما زال محدوداً». ويتلقى العائدون (سواء من اللاجئين أو النازحين) الدعم من خلال «برامج المفوضية الاعتيادية، ومن شركائها المحليين»، فيما تشمل المساعدات «المواد غير الغذائية، المأوى، المواد الشتوية، والمساعدة في الحصول على سُبل العيش»، وفقاً للمصدر نفسه. تعمل «المفوضية» في دمشق وريف دمشق وحلب، بينما هناك 17% من مجموع السكان يقيمون في ثلاث محافظات تشكل مساحتها نحو 41% وهي الرقة ودير الزور والحسكة، كما أن 9% من مجموع السكان يقيمون في محافظتي طرطوس واللاذقية، واللتين تشكل مساحتهما معاً نحو 2,2% فقط من المساحة الكلية. وهي نسب تمخّضت عنها تأثيرات اقتصادية واجتماعية عديدة؛ فالمحافظات ذات الكثافة السكانية العالية كانت تستنزف الموارد بشكل حاد، مع توسع ملحوظ لأحزمة الفقر، في حين أن موارد المحافظات ذات الكثافة السكانية الأقل استُثمرت بحدود معينة، فضلاً عن الإهمال التنموي الذي لَحق بها، كما هو حال محافظات المنطقة الشرقية.

وفي كل مرة كانت البلاد تتعرض فيها لمتغيرات اقتصادية أو اجتماعية أو حتى مناخية، فإن الهجرة الداخلية كانت تعيد رسم الخارطة من جديد، بدليل ما حصل مع موجة الجفاف الحاصلة في عام 2006، والتي دفعت بآلاف العائلات من المنطقة الشرقية للنزوح إلى أطراف العاصمة ومناطق ريفها والساحل. وبحسب مدير الإحصاءات السكانية السابق في المكتب المركزي للإحصاء، علي رستم، فإنه «لم تكن هناك سياسة تدخّل حكومية واضحة في ما يخصّ الهجرة الداخلية، لجهة توجيهها ووضع ضوابط إدارية وقانونية ناظمة للهجرة في سوريا، سواء للتشجيع أم للحدّ منها». ويضيف رستم، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «حجم الهجرة الداخلية واتجاه تدفقاتها ارتبطا بأشكال التنمية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، وبعوامل ودوافع الجذب والطرد التي تحكم هذه الظاهرة». وتظهر الإحصاءات الرسمية أن عدد المهاجرين داخلياً بين مختلف مناطق البلاد بلغ نحو 354 ألف مهاجر خلال السنوات العشر الممتدة من عام 1984 لغاية العام 1994، مشكلين بذلك نسبة قدرها 6,2% من إجمالي عدد السكان، ثم انخفضت وتيرة الهجرة في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي حتى العشرية الأولى من القرن الحالي، لتصل النسبة إلى نحو 1,8%، على رغم ارتفاع تكاليف المعيشة وقلة فرص العمل.

ليس مبالغةً القولُ إن الحرب غيّرت بشكل شبه كامل خريطة التوزع الديموغرافي للسكان، وهذا كان طبيعياً مع نزوح ما يزيد على 40% من إجمالي عدد السكان، وشمول الظاهرة المحافظات كافة مع اختلاف شدتها بين محافظة وأخرى من حيث حركة النازحين، والتي يوضح معالمها رئيس «الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان»، أكرم القش، في حديثه إلى «الأخبار»، حيث بيّن أن تلك الحركة تمت في ثلاثة اتجاهات؛ فجزء من السكان فضّلوا العودة إلى أماكن سكنهم الأصلية، وجزء آخر توجهوا إلى خارج محافظاتهم قاصدين

> حلّت محافظة ريف دمشق في المرتبة الأولى لاستقبالها النسبة الأكبر من النازحين

محافظات أخرى، أما الجزء الأكبر من النازحين في بعض المحافظات فقد كانت حركة نزوحهم ضمن المحافظة الواحدة، تماماً كما حصل في درعا وحلب وريف دمشق.

وهذا ما تذهب إليه البيانات الإحصائية الرسمية، التي أكدت أن نحو 30% من إجمالي عدد النازحين نزحوا من محافظة حلب، تلتها محافظة ريف دمشق بنسبة 23% من إجمالي النازحين. أما من حيث استقبال النازحين، فقد حلّت محافظة ريف دمشق في المرتبة الأولى، إذ نزح إليها نحو 22% من إجمالي عدد النازحين في سوريا، تلتها محافظة حلب بنسبة بلغت نحو 20%. وفي هذا السياق، يثير رستم نقطة أخرى تتعلق بحصول تغير في عوامل الجذب والطرد تحت ضغط الظروف الأمنية، ويقول: «مع بداية الأزمة، أصبحت محافظة الرقة من المحافظات الأولى الجاذبة للسكان، بعد أن كانت قبل الأزمة طاردة لهم. لكن مع السقوط المفاجئ للمحافظة بأيدي المجموعات المسلحة، عادت وأصبحت طاردة للسكان مجدداً. كذلك الحال بالنسبة إلى المحافظات الساحلية، التي تحولت من طاردة إلى جاذبة بفعل الوضع الأمني». وعلى رغم الاعتقاد السائد بزوال تلك المتغيرات مع توقف الحرب، إلا أن استعادة الدولة سيطرتها على مناطق واسعة من البلاد لم تفضِ إلى تحقّق هذا الاعتقاد. على العكس من ذلك، هناك مخاوف من «ديمومة» الخلل الديموغرافي المتشكل بفعل الحرب، ولا سيما أن هناك مؤشرات تدفع بخيار الاستقرار النهائي للنازحين في مناطق نزوحهم، كطول فترة النزوح وعدد مراته. ففي المؤشر الأول، تكشف نتائج مسح السكان الأخير أن 80% من النازحين وصلت فترة نزوحهم لأكثر من سنة، و24% لأكثر من سنتين، وفقط 1% لم تتجاوز فترة نزوحهم ثلاثة أشهر. وتضيف النتائج بالنسبة إلى المؤشر الثاني أن 85% من النازحين نزحوا لمرة واحدة، و11% لمرتين، و3% لثلاث مرات أو أكثر. وبمقاربة نتائج المؤشرين، فإنه يمكن القول إن الشريحة الأكبر من النازحين تعيش حالة من الاستقرار في نزوحها، على رغم تأكيد 62% من إجمالي النازحين رغبتهم في العودة إلى مكان إقامتهم الأصلي، إلا أن هناك في المقابل 33% يفضلون الاستقرار في المكان الحالي. وهي نسبة يبرّرها رستم «بالدمار الكبير في أماكن إقامتهم الأصلية، والاستقطاب الحاد في المناطق التي أتوا منها، إضافة إلى إمكانية توفير مكان النزوح للبيئة الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية الموائمة لهم». ومع أن بيانات المسح الديموغرافي، الذي نفذه المكتب المركزي للإحصاء في العام 2018، تذكر أن نسبة النازحين بتاريخ إجراء المسح لم تتجاوز 18,1% في 11 محافظة شملها المسح، وعلى رغم الشكوك المثارة من قِبَل بعض الباحثين حول دقة تلك البيانات، إلا أن وجود 2,7 مليون نازح هو بحدّ ذاته تأكيد للمخاوف السابقة، ولا سيما أن نسبة العائدين من النزوح كانت قليلة جداً، حيث بلغت نحو 0,6%. وحتى مع عودة بعض النازحين إلى محافظاتهم، فإن ذلك لن يغير من المشهد كثيراً، «بالنظر إلى أن عودة البعض لن تكون إلى أماكن سكنهم التي تركوها، بل إلى مناطق قريبة منها بسبب دمار منازلهم أو خطورة الإقامة فيها»، يقول القش. ويعرب عن اعتقاده بأن «معالجة تفاقم مشكلة التوزع الجغرافي للسكان تحتاج إلى اعتماد سياسة سكانية خاصة، وذلك بالتوازي مع إعادة بناء وإعمار المدن والمناطق المدمرة». وحتى يتحقق ذلك، فإن جميع المدن والتجمعات السكانية تكون قد طالتها الحرب، فإن كانت قد نجت من الخراب العمراني فإنها لم تنجُ من الخراب الديموغرافي.

ليست المشكلة فقط في نزوح نحو تسعة ملايين شخص عن منازلهم ومدنهم، بل في التبعات المترتبة على ذلك النزوح، لا سيما الجهة تفاقم حالة عدم التوازن الديموغرافي القائمة منذ ما قبل الحرب، وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة

التغيير الديموغرافي الحقيقي... بين زمنين

زياد غصن

ليس هناك ما يوحي بعودة قريبة للوضع الديموغرافي إلى ما كان عليه قبل الحرب؛ فحجم الدمار الذي لحق بالوحدات السكنية، والمُقدّر أممياً بنحو 28%، وتقاعس كثير من النازحين مع أماكن نزوحهم اقتصادياً واجتماعياً، إضافة إلى تعثر عودة اللاجئين بفعل الضغوط والحسابات السياسية، كل ذلك يجعل من فرص إعادة التوزع الجغرافي للسكان إلى سابق عهده صعبة المنال، وهو ما يعني أن المشكلة السكانية في سوريا نحو مزيد من التعقيد، في وقت تعيد فيه المدن والتجمعات السكنية تشكيل نفسها على وقع تطورات الحرب. لم يكن وضع ما قبل الأزمة مثالياً أو حتى مقبولاً بالنسبة إلى حالة التوزع السكاني، لكن كما يقولون شعبياً، فإن «الكحل يبقى أفضل من العمى». ترسم البيانات الرسمية الخاصة بتلك المرحلة صورة واضحة عن ذلك الخلل، إذ إن نحو 44 % من إجمالي عدد السكان يقيمون في ثلاث محافظات لا تتجاوز مساحتها نحو 20% من المساحة الكلية للبلاد، وهذه المحافظات هي دمشق وريف دمشق وحلب، بينما هناك 17% من مجموع السكان يقيمون في ثلاث محافظات تشكل مساحتها نحو 41% وهي الرقة ودير الزور والحسكة، كما أن 9% من مجموع السكان يقيمون في محافظتي طرطوس واللاذقية، واللتين تشكل مساحتهما معاً نحو 2,2% فقط من المساحة الكلية. وهي نسب تمخّضت عنها تأثيرات اقتصادية واجتماعية عديدة؛ فالمحافظات ذات الكثافة السكانية العالية كانت تستنزف الموارد بشكل حاد، مع توسع ملحوظ لأحزمة الفقر، في حين أن موارد المحافظات ذات الكثافة السكانية الأقل استُثمرت بحدود معينة، فضلاً عن الإهمال التنموي الذي لَحق بها، كما هو حال محافظات المنطقة الشرقية.

وفي كل مرة كانت البلاد تتعرض فيها لمتغيرات اقتصادية أو اجتماعية أو حتى مناخية، فإن الهجرة الداخلية كانت تعيد رسم الخارطة من جديد، بدليل ما حصل مع موجة الجفاف الحاصلة في عام 2006، والتي دفعت بآلاف العائلات من المنطقة الشرقية للنزوح إلى أطراف العاصمة ومناطق ريفها والساحل. وبحسب مدير الإحصاءات السكانية السابق في المكتب المركزي للإحصاء، علي رستم، فإنه «لم تكن هناك سياسة تدخّل حكومية واضحة في ما يخصّ الهجرة الداخلية، لجهة توجيهها ووضع ضوابط إدارية وقانونية ناظمة للهجرة في سوريا، سواء للتشجيع أم للحدّ منها». ويضيف رستم، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «حجم الهجرة الداخلية واتجاه تدفقاتها ارتبطا بأشكال التنمية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، وبعوامل ودوافع الجذب والطرد التي تحكم هذه الظاهرة». وتظهر الإحصاءات الرسمية أن عدد المهاجرين داخلياً بين مختلف مناطق البلاد بلغ نحو 354 ألف مهاجر خلال السنوات العشر الممتدة من عام 1984

ص. ع

من عفرين إلى الزبداني: مهجّرون بـ«رغبة الإقليم»!

حزب الله: لا عراقيل في وجه العائدين

نفت مصادر في حزب الله وجود عراقيل من جانبه تمنع عودة من يرغب من أبناء منطقة القصير، ضمن قوافل العودة الطوعية. وأكدت المصادر أن «حزب الله متواجد في هذه المنطقة لأنها منطقة حدودية، والعمل فيها كان ولا يزال قائماً لتسيير المصالحات بين أهالي المنطقة»، مضيفة بالقول: «نلعب دوراً إيجابياً فيها، خاصة أنها منطقة تضمّ نسبةً لباقي المناطق المحيطة، أكبر عدد ممكن من العشائر والتنوع الطائفي والمذهبي. فالموضوع حساس نوعاً ما». وأشارت إلى أن «غياب أبناء القصير عن القوافل يعود إلى أنها أكثر منطقة شهدت أحداثاً دموية. ويوجد خوف لدى الأهالي من بعضهم البعض، من احتمال وقوع أفعال ثأرية. وفعل وردات فعل مجدداً».

(الأخبار)

أسهم اللاعبون الإقليميون، بنحو مباشر وكبير، في تهجير أبناء عدد من المدن والمناطق السورية. تشكل عفرين أحدث عمليات التهجير لأسباب ديموغرافية، واشدّها وضوحاً. ويزيد من سوء الأمر، في نظر أبنائها، «التجاهل الإعلامي الكبير لما حدث ويحدث في عفرين»، وفقاً لمحمد، المهندس العفريني الذي فرّ وعائلته من المدينة إبّان الغزو التركي لها. وحتى مطلع العام الحالي، كان عدد النازحين من عفرين يراوح ما بين 151 ألفاً (وفق منظمات أممية) و350 ألفاً وفق جهات حقوقية (راجع «الأخبار» 22 كانون الثاني 2019).

«اتفاق المدن الأربع»

كان اتفاق «المدن الأربع» (كفريا والفوعة، الزبداني ومضايا) أرضية بُني عليها «اتفاق المدن الخمس»، بعد ضمّ «مخيم اليرموك» إلى القائمة. شكّل الاتفاق ما يمكن عدّه كبرى عمليات «التهجير بإدارة إقليمية»، إذ قامت ترتيباته باتفاقات إقليمية (بين طهران والدوحة على وجه الخصوص)، وبموافقة دمشق. نصّ الاتفاق على إخلاء كفريا والفوعة (ريف إدلب الشمالي) نهائياً من السكان، في مقابل السماح بخروج مَن يرغب من الزبداني ومضايا (واليرموك) إلى الشمال السوري. بدأ تنفيذ الاتفاقية في نيسان 2017، وانتهى في تموز 2018. لا توجد إحصاءات دقيقة عن عدد الخارجين بموجب الاتفاق من مضايا واليرموك، أما عدد الخارجين من الزبداني، فكان نحو 760 عائلة، يسكن الآن نحو 500 منها في الفوعة وكفريا تحت سيطرة «أحرار الشام»، وفقاً لبحث أجراه «تجمع ضمّة» المدني، ونُشر قبل أيام.

القصير: سنرجع يوماً

من بين المناطق التي فرغت في مراحل سابقة من سكانها، تكاد مدينة القصير تنفرد بخصوصية بالغة التعقيد. ولا تزال حركة العودة شديدة البطء، إلى المدينة التي كانت أحد العناوين الأساسية لانخراط «حزب الله» في الحرب السورية. يقول عبد الله، أحد أبناء المدينة لـ«الأخبار» إن «العقبات الكثيرة التي تعترض عودتنا إلى مدينتنا ليست مؤقتة، ولن تكون. هناك سعي من حزب الله لإعادة رسم الخريطة السكانية على مقاسه». وعلى رغم أن عدداً من أبناء المدينة قد عادوا إليها بالفعل، إلا أن منح «الموافقات الأمنية» لا يزال محصوراً بمَن هم داخل سوريا، وبوتيرة مُنخفضة، وشروط صارمة. وتعاني المدينة من دمار هائل، وتضرر كبير في البنى التحتية، وتسيطر على أبنائها مخاوف من خسارة ما بقي من أملاكهم، في ظلّ انعدام فرص عودتهم في المدى المنظور. «دفنت نصف أفراد أسرتي في القصير، ودفنت أبي قبل فترة في لبنان. حتى أمواتنا لم تعد لدينا فرصة كي يتقاسموا تراباً واحداً»، يقول عبد الله بغضب، ويضيف: «لكننا سنرجع ذات يوم».

كفريا والفوعة: «الخذلان» سيد الموقف

«لا أريد المغادرة»، قال أبو هادي (اسم مستعار) بإصرار لنسبيه قبل سنوات، إبّان بدء الاستعدادات لإخلاء بلدتَي كفريا والفوعة. في الفترة الممتدة بين خروج قوافل نيسان 2017، والإخلاء النهائي (تموز 2018)، توفي الرجل، ولم يغادر بلدته. يُعلّق محمد، أحد مهجّري البلدتين المقيمين في حسيا (ريف حمص الجنوبي)، بالقول: «كان حظو حلو، ما شاف اللي عم نشوفو»، فيما يشرح حسين أن ظروف أبناء البلدتين في حسيا هي «الأصعب على الإطلاق». يقول الشاب إن أصعب ما في الأمر «شعورهم بأن الأمل بعودتهم يوماً ما ضعيف جداً. هدول ببساطة ما بقي عندهم ضيعة، أو حتى قبور يزوروها». تفرّق أبناء البلدتين بين مناطق عدّة، أبرزها (علاوة على «حسيا») منطقة «السيدة زينب» في دمشق. يروج كلام كثير عن أن نازحي البلدتين يستولون على منازل مهجري مناطق أخرى. لكن على أرض الواقع، لا يمكن تعميم الأمر وعدّه ظاهرة، على رغم تسجيل حالات قليلة متفرقة. وتعاني النسبة العظمى من نازحي كفريا والفوعة ظروفاً مشابهة لنظرائهم، ويُداخل كثيراً منهم شعور بالندم لأنهم غادروا، معطوفاً على إحساس بالخذلان بعد تناقص المعونات المقدمة إليهم بدرجة كبيرة. «كانت جمعيات الشام والست زينب تقدم دعم جيد. كان في رعاية صحية كاملة، وتعويضات إيجار بيوت ومساعدات، هاد كلو صار يتراجع شوي شوي لحتى ما بقي شي»، يقول حسين.

تفرّق أبناء كفريا والفوعة بين مناطق عدّة، أبرزها حسيا والسيدة زينب (أ ف ب)

على الغلاف | الديموغرافيا السورية: الفتنة (ليست) نائمة

نازحو حمص: العودة مُنتهى الغايات ولكنّ الشرح يطول!

تختلف أسباب عودة نازحي حمص بين مواطن وآخر، وبين ميزّرات شخصية أو موقتة تتعلّق بانتهاء العام الدراسي وبدء العطلة الصيفية. يبقى الدمار الشديد أصعب التحديات، فيما التخويف من الملف الأمني قائم، رغم جهود رسمية حثيثة لتقديم تسهيلات للعائدين

يبتسم الولد وبواصل مساعدة امه في سحب المياه لتنظيف ممر المدرسة التي يشغلونها (الاخبار)

حمص ـ مرح ماشي

السير في شوارع حمص خلال شهر رمضان يشي بالكثير من الأمل بعودة الحياة إلى ما كانت عليه سابقاً. يسهل أن تجد شارعاً يسود أعلاه الخراب، فيما عادت بعض محاله التجارية إلى العمل بعد الترميم، بصرف النظر عن قلة عدد زبائنها. وبين من ينتظر تعويضات حكومية، وآخر تكفّل بترميم منزله أو محله على نفقته الخاصة، يبقى من لا يملك مالاً بلا حول أو قوة. ومن عاد إلى

> هذه الجدران المتهالكة ما عاد يمكنها ان تشكّل «بيتاً»

منزله ووجده ركاماً يجلس في ماواه المؤقت البائس بانتظار عجلة إعادة الإعمار الشاملة في المدينة.

أسباب كثيرة تقف حائلاً أمام عودة النازحين إلى أحيائهم في حمص، بما لا يشبه حالات العودة السريعة إلى أحياء حمص القديمة كالحميدية ومحيطها، عندما انسجمت تطلعات محافظة حمص مع إرادة الأهالي وسرعة تجاوبهم بالعودة. الدمار الكلي في بعض الشوارع والأحياء أحد أهم أسباب تعثّر العائدين، مع كل ما يترتب عليه من صعوبات وضع مناطق باتت مهجورة من سكانها على أولويات إعادة الخدمات الكاملة. غير أن الملف الأمني حاضر في وجدان الناس، بحسب خصوصية كل منطقة. كل من عاد إلى منزله اجتاز الدراسة الأمنية بسلام. لا يمكن التركيز على هذا الأمر خلال مناقشة ملف العودة مع المسؤولين الحكوميين، إذ إن الحذر الأمني محسوم بعد حرب قاسية شكّلت أحياء المدينة مسرحاً حامياً لمعاركها. غير أن استعادة الثقة بين الدولة والمواطنين، أمر يتطلب جهوداً رسمية تُبذل بشكل واضح في حمص، لغاية تسهيل التسويات الأمنية ومقترحات حلول لملف التخلّف عن الخدمة الإلزامية وتخفيف عقدة الخوف التي جرى تكثيف الحديث عنها في المرحلة الماضية. كما لابد هُنا من ملاحظة تقاطعات بين ما يمنع المواطنين في الخارج من العودة وما يصرف نازحي الداخل عن اجتياز بضعة شوارع للوصول إلى ما كان في الماضي يدعى «بيتاً»؛ فهذه الجدران المتهالكة ما عاد يمكنها أن تشكّل هذا البيت، وعودته إلى حالته السابقة، تتطلب جهوداً إضافية جبّارة من كل المعنيين في البلاد.

في مركز الإيواء: البيت بيتهم!

مسيرة نزوح أبناء حمص بدأت باكثر من 16 مركز إيواء، خلال معارك أحياء المدينة. تركزت هذه المراكز في مدارس خرجت عن العمل التربوي والتعليمي، وعلى أطراف الأحياء السكنية أو في وسط الأحياء المنكوبة بعد انتهاء معاركها. كل مركز ضم مئات الأفراد ممن لجؤوا إلى رعاية الدولة وحمايتها، إثر اشتعال أحيائهم، فيما وصلت أعداد نازحي بعض المراكز إلى الآلاف، وسط أصعب الظروف المعيشية، رغم استنفار المنظمات والجمعيات الأهلية. وبعدما تكفلت الدولة السورية بهؤلاء طيلة سنوات، تغير واقع الحال اليوم. تقلص عدد مراكز الإيواء إلى ما دون 10 مراكز، إضافة إلى مركز الإيواء في مدينة حسيا، جنوب حمص، والذي يضم نازحي كفريا والفوعة، جولة على المراكز اليوم، تختلف كلياً عن جولات السنوات السابقة. بضع عشرات من الموجودين اليوم كما لو انهم باقون ليحرسوا ذكريات أيام الخيبة والنزوح.

«البعض غادر إلى بيته»، رغم عدم اكتمال ترميمه. استبدل جداراً مدمراً بستار قماشي، واستخدم الغرف غير المتضررة للسكن»، يقول أحد رواد المكان البائس. ويضيف: «عاد الكثير من النازحين إلى منازلهم بعد ترميمها. منهم من نال تعويضاً سمح له بالبدء من جديد، بحسب حالة كل منزل».

تستهوي مثل هذه الحكايات الحكومة، فتتلقف كل قصة تعبر عن إرادة أهالي حمص للعودة إلى «مواطنة فاعلة»، لتغذّيها وتبني عليها ما يعزز فكرة حضور الدولة لدعم أبنائها وتعويضهم. غير أن بعض النازحين «يقتله ترديده»، أو ربما نداءات التشجيع لم تنل منه ما يتوقع المعنيون.

خلود البقاعي، امرأة أربعينية، بقيت في أحد مراكز الإيواء في منطقة بابا عمرو، من غير أن تعود إلى بيتها في باب الدريب، رغم تسهيلات العودة. ترك المياه في ممر المدرسة التي تحجز مع طفلتها وابنة شقيقها إحدى غرفها، إثر إعادة تأهيلها جزئياً. لا أحد يرغب في نقل أبنائه من مدرسة إلى بيتك؟ «النوافذ والأبواب... ساعات المياه والكهرباء قيد الإنجاز. يمكنني العودة الآن لو أردت. ولكني أنتظر انتهاء امتحانات الشهادة الإعدادية»، وتشير إلى ابنها الذي تتمنى أن ينجح في امتحانه المنتظر. يبتسم الولد ويواصل مساعدة أمه في سحب المياه لتنظيف ممر المدرسة التي يشغلونها.

يبرز العام الدراسي بين المعوقات الموسمية التي تقف في طريق عودة بعض الأهالي إلى أحيائهم المهجورة، إثر إعادة تأهيلها جزئياً. لا أحد يرغب في نقل أبنائه من مدرسة إلى أخرى خلال شهور الدراسة، بل يفضل الجميع انتظار العطلة الصيفية. ومدارس حي الإنشاءات هي الأقرب إلى بابا عمرو، حيث تقيم خلود وعائلتها، ما يتطلب نقل ابنيها إلى مدارس حي الورشة، القريب من باب الدريب، بعدما جرى تأهيلها لاستقبال الطلاب، فور العودة إلى الحي. تفاجئنا خلود بحديثها عن ابنها الأكبر الموقوف في السجن على خلفية أحداث الوعر، وتقول: «أول ما تهجرنا مضينا إلى الوعر. كان الوضع آمناً في البداية. تورط الولد لاحقاً مع بدء العنف داخل الحي، وحكم عليه بالسجن 6 سنوات. سيخرج قريباً. أتمنى أن نعود جميعنا إلى بيتنا أخيراً».

العودة بين الترهيب والترغيب

من مدينة تدمر التاريخية، مضت فريحة دياب في تغريبتها الثانية نحو أحد مراكز الإيواء في حمص، إثر مقتل زوجها على يد «داعش»، منذ 5 أعوام. عادت في المرة الأولى بعد تحرير الجيش للمدينة، غير أن تكرار الهجوم من قبل عناصر التنظيم سبّب نزوحها ثانية، مع عدد من جيرانها، حاملة أبناءها الخمسة. عاد الناس مؤخراً إلى المدينة، إنما بقيت فريحة مع جيرانها قابعين في ملجئهم الآمن. لم تعد المرأة بعد، رغم الزيارات الحكومية المتكررة إلى تدمر وحالة من الاطمئنان إلى عودة خدماتها ومدارسها ومخبزها الآلي المجهّز بخط إنتاج إضافي، وسط عودة 200 عائلة إلى مدينة السخنة شمالاً، خلال الشهر الفائت. وبوجود أسباب للعودة أو عدمها والتي تختلف تبعاً للظروف الشخصية بين مواطن وآخر، يمكن التساؤل عن دور ملزم بالعودة، من قبل الدولة ممثلة بالمحافظة. لا داع للرد، إذ لا إلزام بالعودة، وسط مَا تفتعله جهات عدة بين صفوف اللاجئين في الدول المجاورة لترهيبهم عن العودة، عبر الملف الأمني. الأسلوب الرسمي في حمص لاستعادة الغائبين هو الترغيب.

حين يغدو الاسم تهمة: «الخوف من الآخر» عقبة في وجه العودة

> انطفأت نيران المعارك في دمشق ومحيطها منذ أكثر من عام، لكن ذلك لم يكن كافياً لعودة مئات الآلاف النازحين إلى منازلهم. ثمة عوائق عديدة كانت لهم بالمرصاد. ولا تزال. من بينها «الخوف من الآخر»

ماهر المونس

يوم سمحت السلطات السورية بعودة المهجّرين إلى حيّ برزة شمال دمشق، عقب انتهاء المعارك فيه بشكل كامل، توجّه حسام، مباشرةً، لمعاينة منزل العائلة. أوصت أم حسام ابنها البكر بأن يصطحب معه أثناء عودته بعضاً من «ملاقط الغسيل» التي تركتها على الشرفة. كانت السيدة ترغب في إشباع شوقها إلى كل تفصيل من تفاصيل بيتها مهما صغُر. تستذكر أم حسام، الحاجة الخمسينية، كل لحظة من لحظات تاريخ 16 آب 2012، يوم تركت «عزّها في منزلها». تقول: «كان شهر رمضان. كنا صائمين، ودرجة الحرارة تجاوزت الأربعين»، وتضيف: «في العاشرة صباحاً خرجنا جميعاً. اصطحبتُ معي بعض الأغراض الشخصية والأوراق الثبوتية. لم يكن المجال يسمح بإخراج المزيد. كنتُ أظن أن غيابنا سيمتدّ أسبوعاً أو اثنين. لم أتوقع يوماً أن أغيب عن منزلي ست سنوات كاملة». عاد حسام بعد سبع ساعات مُحمّلاً بالخيبة. وجد الشاب بعض ملاقط الغسيل، لكنه لم يجد الشرفة التي أودت بها قذيفة؛ لم يتكلّم حسام طيلة ساعتين بعد مجيئه، كانت الصور التي التقطها تكفي لتشرح أحوال البيت، ويعلو صوت نحيب أمه. أصرّت أم حسام على معاينة الأضرار بنفسها، فتوجهت صبيحة اليوم التالي إلى برزة. تقول لـ«الأخبار» بحرقة: «أردت أن أشاهد لأصدق. الصدمة كانت كبيرة. معظم الأغراض مسروقة، والبيت في حالة يُرثى لها». وعلى رغم أن أم حسام «محظوظة» لأن منزلها قابل للإصلاح والسكن بعد الترميم، فإنها تقول: «لن أعود. لفظني المكان الذي عشتُ فيه ثلاثين سنة. بيتي الجميل لا يشبه ذلك البيت الذي اقسمتُ ألا أزوره مرة أخرى، والمنطقة لا تشبه المنطقة. سنبيع المنزل في أقرب فرصة ممكنة».

«أخشى النوم هناك»

على رغم الدمار المهول الذي يهيمن على مدينة حرستا في الغوطة الشرقية، فإن منزل حسن (اسم مستعار) نجا بأعجوبة. جدرانه موجودة، وسقفه مكتمل، الشرفة قائمة ومطلة على جامع «الشيخ موسى». والشارع المجاور بات نظيفاً بعد عمليات إزالة الركام. عاد عدد من سكان منطقة السيل في حرستا، بمَن فيهم كثير من سكان البناء الذي يقطنه الشاب الثلاثيني، لكن حسن لم يعد، فما زال «خوفه في جوفه». ينتمي حسن إلى إحدى أقلّيات العاصمة، لكنه توجّه إلى حرستا قبل عشر سنوات، بعد أن وجد فيها منأله لرخص أسعار عقاراتها وقربها من دمشق في الوقت نفسه. يقول مستذكراً ظروف نزوحه: «تلقّيت كثيراً من التهديدات، ولم أكن أكترث لها. لكنني استيقظتُ يوماً لأجد كفّاً من الدم مطبوعة على باب داري، وورقة نعي باسمي، وإلى جانبها تهم بالكفر والخيانة والعمالة، وبعض العبارات الطائفية. عرفتُ حينها أن الوقت آذن بالرحيل». ويضيف: «خُطف ابن عمي، ثم قُتل لأن اسمه يوحي بمذهبية، وخشيتُ أن تتكرّر التجربة. زرتُ منزلي مرات عديدة في الآونة الأخيرة، لكنني لا أبقى أكثر من ساعة أو ساعتين. أخشى النوم هناك». يعترف الشاب بأنه «قد يكون مبالغاً في مخاوفه»، لكنه بات يشعر بأنه «غريب عن المكان والسكان». يقول: «كان أصدقائي يطلبون مني الخروج في التظاهرات، وكنتُ لا أفضل ذلك، فهجرني معظم أهالي المنطقة، وتوقفوا عن زيارتي ومحادثتي، حتى صاحب الدكان امتنع عن بيعي الأغراض، وبقيتُ مكروهاً من محيطي».

وعلى غرار حالة حسن، أُعيد رسم جزء من ملامح دمشق بعد سنوات الحرب. لم يرجع كثير من أبناء الأقليات إلى المناطق التي كانوا يسكنونها، وفضّلوا الاستقرار في أماكن تجمعهم، والتكتل في «كانتونات مذهبية» تكون أحياناً غير معلنة، وأحياناً أخرى تفضحها مظاهرها.

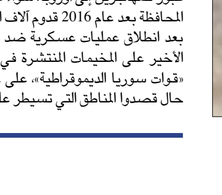

> أُعيد رسم جزء من ملامح دمشق بعد سنوات الحرب

«الكهرباء هي الحياة»

على عكس أم حسام، وحسن، يزور أنطوان نعمة منزله يومياً. أعاد ابن بلدة عربين في الغوطة الشرقية افتتاح دكّانه هناك، لكنه لم يعد وعائلته للسكن بعد، إذ لم يتمكن من العيش في ظروف البلدة الحالية. يسهم نعمة في عمليات ترميم الكنيسة الوحيدة في عربين، بعد أن أكمل صيانة بيته بشكل كامل. يقول: «أنا متشوّق للعودة مع عائلتي في أسرع وقت، لكن الخدمات والبنى التحتية في البلدة بحاجة إلى الكثير كي تصبح مقبولة. معظم أنابيب المياه بحاجة إلى صيانة، الكهرباء ضعيفة والانقطاعات طويلة. أنا شخصياً يمكنني العيش تحت أي ظرف، لكن الكهرباء بالنسبة إلى أولادي وزوجتي تعني الحياة». ويرغب كثير من أبناء البلدة في العودة إليها فور عودة الخدمات، بعد أن أرهقتهم الإيجارات المرتفعة في دمشق (قد تصل إلى 300 ألف ليرة للمنزل الواحد شهرياً). يؤكد نعمة أن العودة معلّقة «حتى إشعار آخر»، وهي رهينة تحسّن الوضع الخدمي.

«كنيتي... تهمتي»

يبدي أحمد (اسم مستعار) رغبة «منقطعة النظير» في العودة إلى منزله في مدينة داريا «ولو كان تراباً». يقول لـ«الأخبار» عبر الهاتف: «أريد العودة إلى منزلي وأرضي، سأعمل هناك وأعيد بناء غرفة صغيرة أعيش فيها، لكن الموافقة لم تأتِ بعد». ينتظر أحمد ورود اسمه في قوائم الأسماء التي تصدر دورياً، ليُسمح له بالدخول إلى داريا، بعد أن خرج جميع سكانها منها خلال سنوات الحرب. يؤكد الشاب الثلاثيني أن «الواسطات والمحسوبيات» هي التي تحكم تسجيل معظم الأسماء، فملفه «نظيف» أمنياً، لكنه ينحدر من عائلة نشطت خلال الحراك والتظاهرات، الأمر الذي يظنّه سبباً يحول بينه وبين عودته. يقول: «تهمتي كُنيتي». يؤكد أحمد أن مئات العائلات تنتظرُ موافقات أمنية كي تعود إلى داريا، أو وادي بردى أو عين الفيجة في الغوطة الغربية.

«لا شيء اسمه القابون»

تهدم في الحرب الكثير من البيوت، لتخلق في الوقت نفسه روايات وذكريات لا تموت بالقصف أو القذائف. يؤكد عزت محجوب، ابن حي «القابون»، أن عودته إلى منزله «باتت مستحيلة». يختصر حكايته وحكاية حيّه بكلمتين اثنتين: «ما بقي شي اسمو حي القابون... ما بقي».

نازحو الشرقية: في جحيم المخيمات... حنين إلى السكن «الأولي»

مثّل الاستقرار النسبي لمحافظة الحسكة، مقارنة بنظيراتها في المنطقة الشرقية، سبباً لتحوّلها قبلة للفارين من نار الحرب. فسعى كثير من هؤلاء بأن جزءاً من نسيج المحافظة الاجتماعي، فيما لا يزال آخرون يعيشون في جحيم مخيمات «الإدارة الذاتية»

الحسكة ـ أيهم مرعي

لم تواجه «روما البورسان»، المعروفة بأم علي، صعوبةً في اختيار مدينة الحسكة، كمسكن بديل من بيتها في حي الحويقة في مدينة دير الزور، الذي دمّرته الحرب منذ أكثر من ستة أعوام. تقول السيّدة لـ«الأخبار» إن «تشابه الطبيعة الاجتماعية بين المدينتين، ووجود أقارب ومعارف كثر في الحسكة، جعلا منها خياراً رئيساً بعد دير الزور»، ولكنها لا تخفي حنينها إلى منزلها ومدينتها.

عائلة أم علي واحدة من آلاف العائلات التي وفدت إلى الحسكة هرباً من الحرب، وبطش الجماعات المسلحة التي فتكت بسكان المحافظات الشرقية، فاختار أغلبهم اللجوء إلى الحسكة التي بقيت، على رغم الحرب، أكثر محافظات الشرق أماناً. ومع انقضاء أعوام الحرب الثمانية، بدأ النزوح يأخذ شكل الاستقرار، بعدما باتت للوافدين أرزاقهم وأعمالهم وتأثيراتهم الاقتصادية والاجتماعية على مجتمع المحافظة، وأيضاً بعدما طحنت الحرب غالبية ممتلكاتهم في مواطنهم الأصلية. ولم يجد قاطنو الحسكة الجدد صعوبة في الاندماج بمجتمعها، لتشابه النمط الاجتماعي والعادات والتقاليد، ووجود صلات قربى واسعة، إلى جانب كون طبيعة المحافظة قائمة أصلاً على التنوع الاجتماعي والديني والقومي.

نشاط الوافدين الاقتصادي

لم يعد خافياً على أحد من سكان محافظة الحسكة حجم الاستثمارات

> لم يعد خافياً على سكان الحسكة حجم الاستثمارات التجارية التي أحدثها الوافدون

التجارية التي أحدثها الوافدون إلى المحافظة، ما أسهم في تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية فيها، وسدّ فراغ هجرة الآلاف من أبناء المدينة باتجاه شمال العراق وتركيا وأوروبا، الأمر الذي سدّ هوة النقص في اليد العاملة على الأقل. كما أدخل الوافدون قطاع الصناعة إلى المحافظة، من خلال افتتاح عدد من المصانع والمعامل الصناعية، بعد أن اقتصر النشاط الاقتصادي فيها على قطاع الزراعة. بعد مرور أكثر من خمسة أعوام على تأسيس مخيمات الهول والعريشة وعين عيسى والمالكية وعين الخضرا ومبروكة وأبو خشب، وبفترات زمنية متقاربة، تحوّلت هذه المخيمات إلى مدن أو بلدات صغيرة، اعتاد قاطنوها نمط العيش فيها، مع نشاط تجاري واقتصادي ملحوظ.

في مخيّم العريشة (25 كلم جنوب الحسكة)، يستيقظ أبو محمّد (اسم مستعار) منذ الصباح الباكر ليقلي البيض ويعدّ مكونات الفلافل والبطاطا، في مطعمه الصغير داخل المخيم، والذي تحوّل إلى مصدر دخل لأسرته، إلى جانب عشرات المحال التجارية التي تبيع الخضر والفواكه والألبسة. اختار الشاب محمّد، الفار من قرية القورية في ريف دير الزور الشرقي، العمل كعتّال مع إحدى المنظمات الخيرية، لتأمين قوت أسرته اليومي. لا يخفي الشاب رغبته في العودة إلى قريته، لكنه يبدي تخوفاً من ملاحقة أمنية قد تطاله. يقول لـ«الأخبار»: «لا أحد يفضّل المخيم على منزله، لكننا نسمع بأن حساباً كبيراً ينتظرنا في القورية، لاتهامنا بموالاة الجيش الحر وداعش». وفي هذا السياق، نشرت صفحة محافظة دير الزور الرسمية على «فايسبوك» تأكيداً أن «باب التسوية والمسامحة مفتوح، وأن كل من لم تتلطخ يديه بالدماء مُرحّب به في بيته ومنزله».

وأوضحت الصفحة أن «أكثر من مليون و200 ألف مدني عادوا إلى منازلهم في مدن وأرياف المحافظة بعد فكّ الحصار منذ عام ونصف عام، مستفيدين من عودة الخدمات الحكومية»، مؤكدة أنه «تمت تسوية أوضاع أكثر من 6 آلاف مدني منذ بداية العام الجاري».

على رغم انتهاء مرحلة الإرهاب، واندحاره عن كامل جغرافية المنطقة الشرقية، إلا أن كثيراً ممّن فقدوا منازلهم لا يزالون غير قادرين على العودة إليها، فيما لا تزال «الإدارة الذاتية» تحتجز آلاف المدنيين في مخيماتها، وتمنعهم من العودة إلى منازلهم، على رغم أنها أعلنت قبل أكثر من أسبوعين بدء الاستعدادات لعودة قاطني مخيم الهول من السوريين إلى مناطقهم، تحت ضغط التظاهرات والمطالب العشائرية.

لا تزال «الإدارة الذاتية» تحتجز آلاف المدنيين في مخيماتها (أ ف ب)

قصة النزوح

لا إحصائية دقيقة لعدد الوافدين الذين قصدوا الحسكة منذ أوّل الحرب، إلا أن أرقاماً حكومية حصلت عليها «الأخبار» قدّرت أعداد العائلات التي وفدت إلى المحافظة وتقطن فيها بـ18200 عائلة، مكوّنة من 141500 فرد. في صيف عام 2014، ولّدت هجمات «داعش» على الموصل وسنجار موجة نزوح كبيرة باتجاه مناطق شمال الحسكة، ليصل عدد الفارّين من هناك إلى أكثر من مئة ألف، بعضهم قصدوا الأراضي السورية كممرّ باتجاه شمال العراق، فيما بعضهم الآخر استقرّوا فيها لعدة أشهر، في مخيمَي عين الخضرا والمالكية، قبل أن يعودوا إلى بلادهم. وتحوّلت الحسكة، في عامي 2014 و2015 إلى ممرّ عبور للمهاجرين إلى أوروبا، سواء عبر تركيا أو شمال العراق، بينما شهدت المحافظة بعد عام 2016 قدوم آلاف الأسر من أرياف الرقة ودير الزور وحلب، بعد انطلاق عمليات عسكرية ضد مناطق سيطرة «داعش». وتوزّع النزوح الأخير على المخيمات المنتشرة في الحسكة والرقة، وعلى مناطق سيطرة «قوات سوريا الديموقراطية»، على خلفية الخوف من الملاحقات الأمنية في حال قصدوا المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية.

السودان

اجبرت المسيرة المليونية التي دعا إليها «تجمع المهنيين»، «المجلس العسكري» على العودة إلى طاولة المفاوضات «ثنائيًا» مع قوى «الحرية والتغيير». لكن وفق مبادرة «الاتحاد الإفريقي». ما يشي بأنها صفحة جديدة من المماطلة يسعى بها المجلس إلى تنفيس الشارع، في ظل ضغوط دولية متزايدة

دعوة لمفاوضات وفق المبادرة الإفريقية

«مليونية 30 يونيو» تخضع العسكر

الخرطوم ـ الأخبار

أعادت «مليونية 30 يونيو» بدعوة من «تجمّع المهنيين السودانيين»، الذي قاد الاحتجاجات ضد الرئيس المعزول عمر البشير منذ كانون الأول/ ديسمبر 2018، المشهد في البلاد إلى نقطة البداية أمس، هذه المرة ضد «المجلس العسكري» الذي يسعى إلى كسر الثنائية بينه وبين قوى «إعلان الحرية والتغيير»، وفرض مرحلة انتقالية من طرف واحد، عبر التوافق مع قوى شاركت وظلت تدافع عن النظام البائد حتى سقوطه، بالإضافة إلى حركات مسلحة وقبائل، في إطار مبادرات إقليمية من سبيل التي قدمها جنوب السودان، للالتفاف على الوساطة المشتركة ـ الإثيوبية والإفريقية ـ المدعومة دولياً، ولا سيما أميركياً وأوروبياً.

ليس توجه المحتجين إلى القصر الجمهوري، ونزول المظاهرات في مختلف مدن البلاد، في الشمال والجنوب والشرق والغرب، والاستخدام المفرط للقوة، وحدها مظاهر العودة إلى مرحلة يفترض أن الجيش طواها بالانقلاب على البشير في 11 نيسان/ أبريل، لكن بدت أيضاً في محاولة العسكر احتواء الموقف بالدعوة إلى «اتفاق عاجل وشامل» مع «الحرية والتغيير» من جهة، وشدّ عصب قادة المعارضة بتبني «المليونية» بعدما سعى بعضهم في الآوان الأخير إلى التغريد خارج سرب «الحرية والتغيير»، مثل زعيم حزب «الأمة القومي» الصادق المهدي.

يقول القيادي في «الحرية والتغيير» أحمد ربيع، لـ«الأخبار»، إن الحشود المليونية «كانت استفتاءً حقيقياً لمطالب الشعب في تكوين سلطة مدنية وتسليمها لقوى الحرية والتغيير»، في ظل سعي المجلس ـ كما دأب البشير ـ إلى إقصاء قادة الاحتجاجات بتكوين حاضنة سياسية من قوى تقليدية وإشراكها في السلطة تارةً، أو الدعوة إلى حوار سياسي ينتهي بوعود تبقى حبراً على ورق تارة أخرى. لكن الرسالة هذه المرة تبدو أقوى، في ظل تهديد المتظاهرين، وعسكرة العاصمة بسيارات الجيش وقوات «الدعم السريع» وعناصر الشرطة، وإغلاق الطرقات والجسور، وقطع خدمة الإنترنت. المسيرات أمس، وفق القيادي في حزب «البعث العربي الاشتراكي»، عضو «الحرية والتغيير»، محمد ضياء الدين، «رسالة واضحة إلى العسكر بأن لا خيار غير تسليم الحكم لسلطة مدنية»، وهو الأمر الذي أكده القيادي في «الحزب الشيوعي السوداني» عضو التحالف المعارض، صديق يوسف، الذي قال لـ«الأخبار»، إن «الشباب خرجوا وفاءً للشهداء وتأكيداً لرغبتهم في إقامة سلطة مدنية»، لكنه أشار إلى أن «العسكري» لا يزال ماضياً في استخدام القوة المفرطة. وذكر يوسف أن «بعض المواكب التي انطلقت في العاصمة وبعض الولايات قوبلت بإطلاق الغاز المسيل للدموع من الأجهزة الأمنية»، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى، في وقت استبق فيه العسكر ممارسات القمع قبل «المليونية» بالقول إن «الحرية والتغيير» مسؤولة عن «أي روح تزهق في المسيرة».

> اعادت المليونية امس المشهد في البلاد إلى نقطة البداية

أياً يكن، أعادت مليونية أمس الزَخم إلى الشارع التي حاول «العسكري» إحراقها بمجزرة فضّ اعتصام القيادة العامة مطلع الشهر الماضي، حين قتل فيها، وفي الحملة التي تلتها، أكثر من مئة معتصم. كذلك فرضت على بعض قادة الاحتجاج التماشي مع رغبة الشارع المليء بالشباب غير المنتمي كما يؤكد مسؤولون في قوى «الحرية والتغيير». ومن هؤلاء (القادة) الصادق المهدي، المنضوي في التحالف المعارض، الذي كان قد رفض المسيرة حين دعا إليها «تجمع المهنيين»، باعتبار أنها تستبق موقف «العسكري» من المبادرة المشتركة. إذ أكد نائب رئيس «الأمة القومي»، اللواء فضل الله برمة ناصر، في حديث إلى «الأخبار»، أن «قوى الحرية والتغيير تناست خلافاتها من أجل التوصل إلى رؤية تقود إلى حلول يتجاوز عبرها السودان صعوبات الماضي».

وكما أجبرت المسيرة المليونية السابقة (الشهر الماضي) «العسكري» على استئناف المفاوضات ثنائياً مع تحالف «الحرية والتغيير» في الجولة الثانية، بناءً على «وثيقة دستورية» قدمتها على إثرها، تبيّن رؤية الحراك للمرحلة الانتقالية، دفعت مسيرة أمس، الأكبر منذ بدء الاحتجاجات، المجلس إلى الدعوة لاستئناف المفاوضات، كما بدا في رده على المبادرة المشتركة الإثيوبية ـ الإفريقية المقدمة قبل أيام، لكنه كما أعلن رئيس اللجنة السياسية، المتحدث الرسمي باسم المجلس، شمس الدين كباشي، طلب أن تكون على أساس مقترح «الاتحاد الإفريقي» الذي ينص على إلغاء الاتفاقات السابقة تماماً (وهي اتفاق حول «المجلس التشريعي»، تحصل فيه قوى «الحرية والتغيير» على الأغلبية بنسبة 67%، وآخر حول مدة المرحلة الانتقالية بثلاث سنوات)، على أن تحصل قوى «الحرية والتغيير» على 50% من الحكومة والبرلمان الانتقاليين. أما عن «المجلس السيادي»، فتقترح أن يضم سبعة مدنيين وسبعة عسكريين آخرين، على أن يجري التوافق على شخصية مدنية قامة لترأس هذا التشكيل الذي يمثّل رأس الدولة.

وليس معلوماً موقف «الحرية والتغيير» من «الإفريقية» بعدما وافق على «الإثيوبية» ثم «المشتركة»، لكن ذلك قد يتضح مع نيات المجلس، سواء بالعودة إلى المفاوضات، لخفض احتقان الشارع وفتح صفحة جديدة من المماطلة في تسليم السلطة، أو بالتراجع عن المبادرات التي تسمح بتوسيع مروحة التفاوض، من سبيل مبادرة جوبا، المدعومة مصرياً، التي تطالب بإشراك الحركات المسلحة في المرحلة الانتقالية بعد إبرام اتفاق «سلام».

ويبدو الاحتمال الأول الأرجح بالنظر إلى وعد رئيس المجلس، عبد الفتاح البرهان، أول من أمس، خلال مهرجان شبابي، قال فيه إنهم سيصلون إلى «اتفاق سريع» مع «قوى الحرية والتغيير والأحزاب السياسية الثانية»، ما يعني أنه لا يزال مصراً على إشراك القوى السياسية الخارجة عن «إعلان الحرية والتغيير»، من سبيل تحالف «تنسيقية القوى الوطنية» الذي يضم سبع كتل سياسية داخلها 21 حزباً، و«الحزب الأهلي السوداني» الذي وحد زعماء الإدارات الأهلية في كيان سياسي، بمباركة نائب رئيس المجلس، محمد حمدان دقلو، الملقب بـ«حميدتي»، الذي أحلّهم أخيراً محل «المجلس التشريعي»، لتفويض «العسكري» تشكيل الحكومة، بالإضافة إلى الحركات المسلحة التي شكل المجلس «لجنة عليا» بقيادة الأخير للتواصل معها في إطار مبادرة جوبا.

ملك «المليونية» استفتاءً لمطلب الشعب في تولي «الحرية والتغيير» السلطة المدنية (أ ف ب)

إيران

أوروبا تفعّل «إنستكس»: مناورة لا تقنع طهران

استبقت أوروبا مهلة إيران للخروج من الاتفاق النووي بإعلان تفعيل آلية «إنستكس»، في محاولة أخيرة لكفّ طهران عن إجراءاتها المهددة لمصير الاتفاق. إلا أن مصدراً دبلوماسياً إيرانياً يضع الخطوة الأوروبية في إطار التحرك السياسي، مشككاً في فعاليتها الاقتصادية بصورة تمنع انهيار اندماتيكياً لاتفاقية فيينا المتعثرة، خصوصاً إن لم تشمل شراء النفط

طهران ـ محمد خواجوئي

قبل نحو أسبوع من الموعد (7 تموز الجاري) الذي أعلنته إيران لاتخاذ الخطوة الثانية لخفض التزاماتها في الاتفاق النووي، أعلنت أوروبا وضع آلية التبادل المالي مع إيران (إنستكس) موضع التنفيذ. لكن هل الإجراء قادر على تحفيز إيران على البقاء في الاتفاق؟ وهل تستطيع «إنستكس» معالجة المشاكل الناجمة عن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق وإعادة فرض العقوبات؟

في أعقاب إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، انسحاب بلاده من الاتفاق النووي مع إيران في 8 أيار 2018، وعدت أوروبا، في خطوة لإقناع إيران بالبقاء في الاتفاق، بإيجاد آلية مالية خاصة تكفل المزيد من التجارة مع إيران. أُرجئ إيجاد هذه الآلية مراراً إلى أن أعلنت كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا في 31 كانون الثاني 2019 أنها وضعت هذه الآلية بهدف تسهيل «التجارة القانونية» بين إيران والشركات الأوروبية. وأطلقت عليها اسم أداة دعم التبادل التجاري (Instrument for supporting trade exchanges).

كان مقرّراً أن تعمل «إنستكس» كمؤسسة وسيطة تستطيع إيران من خلالها الاحتفاظ بالعوائد المتأتية من صادراتها إلى أوروبا على شكل قيمة ائتمانية لدى هذه المؤسسة والاستفادة من هذا الائتمان عند الضرورة للشراء من الشركات الأوروبية. لكن الوعد الأوروبي في ما يخص تشغيل هذه القناة المالية لم يرَ النور حتى بعد أشهر من تسجيلها. وإيران التي كانت قد راهنت على الوعود الأوروبية لنحو سنة، وكانت لا تزال تعتبر نفسها ملتزمة الاتفاق النووي، ارتأت قبل نحو شهرين مراجعة هذه السياسة. وفي 8 أيار من هذا العام، وفي الذكرى السنوية لانسحاب أميركا من الاتفاق، أعلن الرئيس الإيراني، حسن روحاني، مستنداً إلى البندين 26 و 36 من الاتفاق النووي، اتخاذ إيران لخطوة عملية لجهة خفض التزاماتها بهدف الضغط على الأطراف الأخرى للوفاء بتعهداتها. وكان هذا الإجراء الإيراني بمنزلة خطوة مهمة وعملية لتذكير الأطراف الأخرى، ولا سيما الأوروبيين، بأنه يجب عليهم الوفاء بالتزاماتهم تجاه الاتفاق.

وحسب إعلان الرئيس روحاني، ستمتنع إيران عن بيع الفائض عن 300 كلغ من المواد المخصبة (التي كانت تتسلم إزاءها الكعكة الصفراء) وكذلك بيع الفائض عن 130 طناً من مائها الثقيل. إن هذا الإحجام عن البيع أعلن للجانب الأوروبي خلال إنذار مدته 60 يوماً، ليهتم هؤلاء بتنفيذ واجباتهم وتعويض الخسائر الناتجة من انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، الإنذار الذي رفضته الدول الأوروبية منذ اليوم الأول.

وتكون إيران، في ضوء اتخاذ هذا القرار، قد وضعت الدول الأوروبية الخمس أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن تفي بتعهداتها وتلبي شروط إيران بالعودة إلى بيع النفط على ما كان عليه قبل العقوبات وتنفيذ التبادل المالي والمصرفي الدولي، وعندها ستكون إيران قد عادت إلى ظروف ما قبل 8 أيار 2019. وبغير ذلك، ستُتَّخَذ الخطوة الثانية باتجاه المزيد من تقليص التعهدات الإيرانية بما يشمل تخطي مستوى التخصيب بنسبة 3,67 % (تأسيساً على التزامات الاتفاق النووي) وكذلك اتخاذ إيران القرار لإعادة مفاعل أراك للماء الثقيل إلى حالته التي كانت عليه قبل الاتفاق.

وقد دفع الإنذار الإيراني بخفض الالتزامات الأطراف الأوروبية إلى المزيد من التحرك لإقناع إيران بالتخلي عن قرارها هذا. وزار بعض الدبلوماسيين

> بلا شراء النفط أو فتح خط ائتماني لن يكون لطهران رصيد مالي في أوروبا

الأوروبيين إيران ودعوها إلى مراجعة هذا القرار. وبالتزامن، فإن بعض التطورات بما فيه إسقاط طائرة التجسس الأميركية من دون طيار، أظهرت دافع طهران وجديتها للخروج من الضيق الاستراتيجي واتخاذ موقف تفاعلي.

وقبل ثمانية أيام من انتهاء المهلة التي حددتها إيران، أعلنت الأطراف الأوروبية الجمعة الماضي، بعد الاجتماع المشترك للجنة الاتفاق النووي في فيينا، أنّ «إنستكس» وُضع موضع التنفيذ. ردّاً على ذلك، رأى نائب وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، الاجتماع الأخير للجنة الاتفاق النووي أنه بناء، لكنه رأى أن الخطوة الأوروبية «غير كافية». وأضاف أن بلاده ستدرس الإجراءات التي اتخذت كخطوة إلى الأمام في اللجنة بصورة كاملة «وسانقلها إلى طهران على أن يتخذ القرار النهائي في طهران».

من غير الواضح بعد ما إذا كانت «إنستكس» ستستخدم كما قال الأوروبيون سابقاً لتبادل الغذاء والدواء والبضائع التي لا تشملها العقوبات، أم كما تريده إيران: تغطية البضائع المشمولة بالعقوبات الأميركية بما فيها النفط. وفق مصدر دبلوماسي مطلع في طهران، طلب عدم الإفصاح عن اسمه تحدّث إلى «الأخبار»، إن لم تغط «إنستكس» مبيعات النفط الإيراني إلى أوروبا أو اعتماد خط ائتماني لإيران لشراء البضائع التي تريدها، فإن هذه الآلية لن تحظى بقبول إيران.

وذكّر بأن الأوروبيين كانوا قد أعلنوا في وقت سابق أنهم غير قادرين على شراء الخام الإيراني بسبب العقوبات الأميركية، وبذلك فإن لم تشترِ أوروبا النفط من إيران، ولا هي فتحت خطاً ائتمانياً، فإن طهران لن يكون لديها رصيد مالي في أوروبا على أرض الواقع لكي تنفقه من طريق هذه الآلية المالية. وحسب المصدر، فإن الإجراء الأوروبي الأخير «يتسم بطابع سياسي لا أكثر، وأفاق أدائه الاقتصادي غير شفافة كما يجب». وتابع المصدر: «تشغيل إنستكس ليس مهماً بمفرده بالنسبة إلى إيران، فالمهم هو ماهية هذه الآلية ومحتواها، وهل تنطوي على أداء مؤثر بالنسبة إلى إيران لاحتواء العقوبات الأميركية». وزاد: «إن لم تتمكن إنستكس من تلبية مطالب إيران، فإن الأخيرة ستواصل عملية خفض تعهداتها في الاتفاق النووي».

يبدو أن الأوروبيين، بدلاً من تلبية مطالب إيران الرئيسية في ما يخصّ الوفاء بالتزاماتهم والتعويض عن الخسائر الناجمة عن الانسحاب الأميركي، يحاولون إظهار أن إجراءات مثل تشغيل وتطبيق القناة المالية تمثل خطوة عملية عسى أن تغض إيران النظر عن مهلتها التي حددتها. ولم تفصح المصادر الأوروبية عن حجم التجارة التي من المؤمّل أن تجرى من طريق «إنستكس»، بيد أن «وول ستريت جورنال» تحدثت قبل أيام عن ضخّ ملايين قليلة من الدولارات لهذه الآلية، المبلغ الذي يعد لا شيء تقريباً مقارنة بالمبادلات المتوقع أن تصل إلى عدة مليارات من الدولارات.

وثمة خيارات مرجحان بما يخص ردّ فعل إيران في الأيام المقبلة إزاء تشغيل «إنستكس»: الأول، أن ترفض إيران هذا الإجراء الأوروبي جملة وتفصيلاً وتعدّه غير كاف وتواصل عملية خفض التزاماتها في الاتفاق النووي بعد انتهاء مهلة الـ 60 يوماً. أو أن تقوم، كخيار ثانٍ، بتمديد مهلتها المعلنة لفترة محددة، عسى أن تتضح ملامح الآلية ومدى تلبية مطالبها.

خيارات امام طهران بعد إعلان اوروبا تفعيل «إنستكس» بينهما تمديد المهلة (أ ف ب)

ماقل ودل

حذّر رئيس حكومة العدو الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، من عملية عسكرية جديدة في قطاع غزة، قائلاً في افتتاحية الجلسة الأسبوعية للحكومة أمس، إنه «يفهم خائفة سكان غلاف غزة»، في إشارة إلى الحرائق المستعرة في المستوطنات المحاذية للقطاع جراء إطلاق بالونات حارقة منه. ولذلك توجد «إمكانية لعملية عسكرية وفقاً للتطورات». وبينما يدرس «المجلس الوزاري المصغر» (الكابينت) ما سماه «التوتر في الجنوب»، دافع نتنياهو بالقول: «فرضنا عقوبات قاسية على حماس، بما في ذلك وقف الوقود. وإذا ما احتجنا فسنمارس ضغوطاً كبيرة... لا أهتم بتصالح من يسمون أنفسهم الخبراء الذين يُملون علينا ما نفعله وهم لم يفعلوا شيئاً يوم كانوا في موقع صنع القرار. وهم أول من سيهاجمنا إذا ما خرجنا لعملية».

(الأخبار)

ليبيا

سقوط غريان نقطة تحوّل: حفتر يهدّد أنقرة

مع خسارته مدينة غريان (غرب طرابلس) الأسبوع الماضي، أطلق خليفة حفتر وحلفاؤه المحليون حملة غير مسبوقة ضدّ تركيا ومصالحها. يأتي هذا التصعيد بسبب الدور الحاسم الذي لعبته أنقرة في دعم قوات «الوفاق الوطني» بالسلاح والمشورة

ردّاً على خسارة قوات المشير خليفة حفتر مدينة غريان الاستراتيجية (75 كلم جنوب غرب العاصمة الليبية طرابلس)، بدأت الحكومة المؤقتة شرقيّ ليبيا إجراءات ضد المصالح التركية جراء دعم أنقرة الحاسم في سقوط المدينة. فأوقفت الرحلات بين تركيا وشرقي ليبيا، وبدأت السلطات ملاحقة المصالح التركية، وتوقيف حملة الجنسية التركية. وإذ لم تتأثر مطارات غربي البلاد، الواقعة تحت سيطرة حكومة «الوفاق الوطني»، بتوقّف الرحلات، لم تقف أنقرة مكتوفة الأيدي، بل قال وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، إنه سيكون هناك «ثمن باهظ جداً لأي موقف عدائيّ أو هجوم»، مضيفاً في تصريح أمس: «سنرد بالطريقة الأكثر فعالية وقوة». كما هدّدت الخارجية التركية أمس بأن قوات حفتر ستصبح «أهدافاً مشروعة» إذا لم تفرج عن 6 أتراك احتجزتهم بعد التطورات الأخيرة. وتعكس هذه التصريحات التوجه التركي العام في ليبيا منذ الهجوم على طرابلس في 4 نيسان/أبريل الماضي، إذ اندفع الأتراك لدعم «الوفاق» عسكرياً على نحو يضاهي الدعم الذي يتلقاه حفتر من الإمارات.

وكانت «الوفاق» قد أطلقت في منتصف حزيران/يونيو الماضي عملية لاسترجاع سيطرتها على مقرّ مطار طرابلس الدولي، جنوب العاصمة، الخارج عن الخدمة منذ خمسة أعوام. رمت حكومة غرب البلاد بثقلها على جبهة المطار الذي سيطر عليه قوات حفتر منذ الأيام الأولى لهجومها، وعلى امتداد أكثر من أسبوع لم تسترجع سوى أجزاء من مساحته الشاسعة. ورغم خسارتها عدداً كبيراً من المقاتلين والآليات، فإنّها حققت عدداً من النتائج أبرزها الانتقال من الدفاع وردّ الفعل إلى الهجوم، وإيجاد نقطة ثابتة لاستنزاف قوات حفتر.

> ترى تركيا ومحورها الامر كانتصار مهم ضمن صراعها الإقليمي حول النفوذ

وبينما كان التركيز منصبّاً على معركة المطار، أطلقت قوات «الوفاق» عملية مباغتة الأربعاء الماضي للسيطرة على غريان التي تقع جنوب غرب العاصمة، وهي أكبر مدن الجبل الغربي، وسيطرت عليها قوات حفتر عبر صفقة مع تشكيلات عسكرية داخلها قبل مدة من الهجوم. ونظراً إلى طبيعتها الجبلية المحصّنة وإطلالها على الحدود الجنوبية للعاصمة، صارت المقرّ الرئيسي للتخطيط. عملية استرجاع غريان مثّلت مفاجأة لقوات حفتر، إذ تزامن دخول قوات من خارج المدينة مع تحرّك خلايا نائمة داخلها وغطاء جوّي وفرته الطائرات المسيّرة التركية. ففي أقل من يوم، انسحب جيش حفتر من مواقعه داخل المدينة على نحو غير منظم، تاركاً وراءه عتاداً مهماً يشمل غرفة العمليات الرئيسية الموضوعة داخل حافلة، وثلاث طائرات مسيرة إماراتية وصواريخ أميركية مضادة للدروع تعود أيضاً إلى الجيش الإماراتي، وعشرات الأسرى.

لا يمكن فصل إجراءات محور شرقي البلاد التصعيدية تجاه تركيا عن سقوط غريان الذي لم يكن ليتحقّق من دون دعم أنقرة العسكري. ومباشرة بعد سقوط المدينة، كشفت قوات حفتر عن مدى الدعم التركي لقوات «الوفاق»، إذ نشر موقع موال لهذه القوات (يتلقّى دعماً إماراتياً) وثائق حول 16 خبيراً عسكرياً تستعين بهم «طرابلس»، أغلبهم أتراك، ويعملون على إدارة الطائرات التركية المسيّرة إضافة إلى المشورة، وقد ظهر بعضهم سابقاً في أشرطة فيديو وهم يدربون على تشغيل عربات مدرعة استقدمت من تركيا. مع ذلك، يمثّل سقوط غريان في يد «الوفاق» نقطة انعطاف في مسار النزاع الليبي، حيث لم يبقَ تحت سيطرة قوات حفتر سوى مدينة ترهونة الجبلية (جنوب شرق العاصمة) وتمركزات في بعض الأحياء على الأطراف الجنوبية لطرابلس. أما صبراتة وصرمان اللتان يسيطر عليهما، غرب العاصمة، فصارتا معزولتين، وتبذل «الوفاق» الآن جهوداً عسكرية ومفاوضات اجتماعية لمحاولة استعادتهما.

هكذا، ترى تركيا ومحورها الأمر كانتصار مهم ضمن صراعها الإقليمي حول النفوذ، لكن يمكن أن يتطور الوضع في اتجاه تقديم الإمارات ومحورها دعماً أكبر لحفتر، ما سيخلق دائرة مفرغة من التسليح المتبادل. في الأثناء، يمكن لبعثة الأمم المتحدة أن تستغل اختلال التوازن الحالي للدفع في اتجاه وقف لإطلاق النار واستعادة المسار السياسي، لكن ذلك يبقى مشروطاً بتحصيل دعم من مجلس الأمن والدول الكبرى.

(الأخبار)

انسحبت قوات حفتر تاركة وراءها غرفة العمليات الرئيسية وأسلحة إماراتية (أ ف ب)

تقرير

هدنة تجارية صينية ـ أميركية
مصافحة كيم وترامب تُحيي التفاوض

كان من المتوقّع أن يكون لقاء دونالد ترامب مع شي جينبينغ الحدث الطاغي على قمة مجموعة العشرين التي عُقدت في اليابان، خلال اليومين الماضيين، إن كان من خلال اللقاءات التي رفض حضورها، أو تلك التي حضرها، هذا فضلاً عن التصريحات التي أدلى بها. ترامب كان الشغل الشاغل للإعلام الأميركي والعالمي، ربطاً بلقائه الرئيس الصيني جين شينبينغ واتخاذ القرار المشترك بالهدنة التجارية بين البلدين، وأيضاً بسبب زيارته الأراضي الكورية الشمالية، بعد تصريح مفاجئ عن نيّته القيام بذلك عبر «تويتر»، في طريق عودته إلى واشنطن. وما بين الحدثين إشادة للرئيس الأميركي بـ«العمل الاستثنائي» الذي يقوم به ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، الذي التقاه حول مائدة فطور. وخلافاً لرأي مجلس الشيوخ الأميركي، رأى أن مسؤولية وليّ العهد السعودي عن جريمة قتل الصحافي جمال خاشقجي «الفظيعة» غير مؤكدة.

عبر ترامب برفقة كيم الخط الإسمنتي الذي يجسّد الحدود بين الكوريتين (أ ف ب)

ترامب: مسؤولية ابن سلمان عن جريمة قتل خاشقجي غير مؤكدة

استحوذ الرئيس الأميركي دونالد ترامب على الأضواء المسلّطة والمحيطة بقمة مجموعة العشرين التي عُقدت في اليابان، خلال اليومين الماضيين، إن كان من خلال اللقاءات التي رفض حضورها، أو تلك التي حضرها، هذا فضلاً عن التصريحات التي أدلى بها. ترامب كان الشغل الشاغل للإعلام الأميركي والعالمي، ربطاً بلقائه الرئيس الصيني جين شينبينغ واتخاذ القرار المشترك بالهدنة التجارية بين البلدين، وأيضاً بسبب زيارته الأراضي الكورية الشمالية، بعد تصريح مفاجئ عن نيّته القيام بذلك عبر «تويتر»، في طريق عودته إلى واشنطن. وما بين الحدثين إشادة للرئيس الأميركي بـ«العمل الاستثنائي» الذي يقوم به ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، الذي التقاه حول مائدة فطور. وخلافاً لرأي مجلس الشيوخ الأميركي، رأى أن مسؤولية وليّ العهد السعودي عن جريمة قتل الصحافي جمال خاشقجي «الفظيعة» غير مؤكدة.

أما الأبرز بين هذه اللقاءات الثنائية، فقد كان لقاءً ودياً للغاية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، حذّره خلاله ترامب ممازحاً من أي تدخل في الانتخابات الرئاسية المقبلة في عام 2020 التي يترشح فيها ترامب لولاية ثانية، لكنّ الأهم أيضاً، أن ترامب، أظهر خلال اليومين اللذين أمضاهما في أوساكا، ابتعاداً واضحاً مع حلفائه الأوروبيين. فعلى الرغم من سعي الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون دون جدوى لعقد اجتماع ثنائي معه، إلا أنه لم يلتقِ من بين الأوروبيين سوى المستشارة الألمانية انغيلا ميركل.

قبل اللقاء المنتظر جداً مع الرئيس الصيني شي جينبينغ، بادر ترامب بتغريدة عبر موقع «تويتر» تجاه كوريا الشمالية، فاجأت الجميع، اقترح خلالها لقاء الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون في المنطقة المنزوعة السلاح التي تفصل بين الكوريتين «لمصافحته» و«قول مرحبا». «سأشعر بالارتياح للقيام بذلك. لن تكون هناك أي مشكلة لدي»، قال الرئيس الأميركي، ليغادر بعدها إلى سيول على متن الطائرة الرئاسية الأميركية «إير فورس وان»، حيث اختتم تحرّكاته بزيارة تاريخية، وطئت خلالها قدماه أرض كوريا الشمالية في خطوة هي الأولى لرئيس أميركي. وبعد لقاء استمرّ 45 دقيقة في الجهة الجنوبية، رافق ترامب كيم إلى بلاده، هذه المرة برفقة الرئيس الكوري الجنوبي مون جاي إن. وعبر ترامب برفقة كيم الذي كان يرتدي بزّته التقليدية ذات اللون الرمادي الداكن، الخط الإسمنتي الذي يجسّد الحدود بين الكوريتين، وسار لوقت قصير داخل الأراضي الكورية الشمالية قبل أن يعود أدراجه. بعدها، وقف الرجلان لالتقاط الصور خلف الخط الحدودي في قرية بانمونجوم حيث وُقّعت الهدنة عام 1953. وأتاح هذا اللقاء استئناف المحادثات بشأن برنامج بيونغ يانغ النووي، بعد نحو عام من قمّتهما الأولى في سنغافورة وفشل قمتهما الثانية في هانوي في شباط/فبراير الماضي. وإذ رأى الرئيس الأميركي أنه «يوم عظيم بالنسبة إلى العالم»، قال إنه «فخور لعبوره هذا الخطّ». أما كيم، فقد أعرب، من جهته، عن أمله في «تجاوز العقبات» بفضل علاقاته مع ترامب. ورأى أن «واقع أن (قائدي) البلدين، ورغم علاقة العداء الطويلة بينهما، تمكنا من مصافحة بعضهما من أجل السلام في المكان الذي يرمز إلى الانقسام، أمر يُثبت أن الحاضر أفضل من الماضي».

وفي طريق عودته إلى واشنطن، أكد ترامب للصحافيين أنه دعا كيم إلى زيارة الولايات المتحدة، لكن من دون تحديد موعد للزيارة. وقال إن «ذلك سيحصل يوماً ما». كذلك، أعلن أن مفاوضي البلدين سيستأنفون المحادثات «في غضون أسبوعين أو ثلاثة» بشأن برنامج بيونغ يانغ النووي.

ومرة جديدة، طغت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، على البرنامج الرسمي لقادة أكبر عشرين اقتصاداً في العالم الذين اختلفوا هذه السنة بشأن المناخ، بعيداً عن الحكومة العالمية المتناغمة التي حددوها هدفاً لهم في اجتماعهم الأول عام 2008. وفي هذا الإطار، تمكّن الرئيسان من تفادي الأسوأ، بإعلانهما هدنة في حربهما التجارية، لكن استئناف الحوار هذا بين أكبر اقتصادين في العالم لم يترافق مع أي جدول زمني.

وقال ترامب: «عقدنا مع الرئيس شي لقاءً جيّداً جداً، لا بل يمكن أن أقول إنّه ممتاز»، مشيراً إلى أن العلاقات بين البلدين الخصمين «عادت إلى السكة الصحيحة». وبعد وقت قصير، أكد ترامب أنه لا ينوي «إضافة» رسوم جمركية على الواردات الصينية ولا إلغاء بعضها، «على الأقلّ في الوقت الراهن»، مشيراً إلى أن المفاوضات ستستأنف بين البلدين. في المقابل، طرح الرئيس الأميركي، ولو بصورة مبهمة، احتمال تليين القيود الأميركية المفروضة على مجموعة «هواوي» الصينية العملاقة التي تشكل نقطة شائكة في الخلاف التجاري بين البلدين. وبذلك، يكرّر الرئيسان السيناريو الذي حصل في قمة مجموعة العشرين السابقة التي عُقدت في الأرجنتين في أواخر عام 2018، وعلّقا خلالها نزاعهما لبضعة أشهر بهدف استئناف المفاوضات التجارية التي سرعان ما تعثّرت.

(الأخبار)

مجموعة العشرين تقرّ بـ«تصاعد» حدّة الخلافات

أقرّ البيان الختامي لقمة مجموعة العشرين بـ«تصاعد» حدة الخلافات التجارية والجيوسياسية، وهي صيغة مبهمة حلّت محل التنديد الصريح بالحمائية الذي لطالما طبع بيانات مجموعة العشرين، إلا أن إدارة ترامب ترفضه.

ويشدد النصّ، أيضاً، على ضرورة أن تواصل المصارف المركزية «دعم النشاط الاقتصادي»، عبر الحرص على «التواصل جيداً» فيما بينها. وجدّد البيان التشديد على التزام 19 من دول مجموعة العشرين باستثناء الولايات المتحدة، بـ«التطبيق الكامل» للاتفاق الموقع عام 2015 في باريس لمكافحة الاحتباس الحراري. وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون: «يجب أن نذهب أبعد من ذلك» في ما يخصّ المناخ، معرباً عن أسفه للموقف الأميركي. وقال الموقعون في البيان الختامي للقمة، إنهم متفقون على «عدم التراجع» عن هذا الاتفاق، مستخدمين لهجة تذكّر بنبرة البيان الختامي لقمة مجموعة العشرين العام الماضي. وأثناء لقاء ترامب وشي، كان دبلوماسيو الدول العشرين التي تمثل 85% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، يواصلون مباحثاتهم حول المناخ، في وقت تشهد فيه أوروبا موجةَ حرّ غير مسبوقة يعتبرها العلماء بمثابة عارض لا لبس فيه للتغير المناخي.

وفي الأيام السابقة، تحدث مفاوضون عن احتمال انشقاق دول ناشئة كبرى خصوصاً، كانت تنوي مواءمة الموقف الأميركي.

(الأخبار)

وفيات

رقد على رجاء القيامة
الأستاذ
أنطوان مارون أبو سمرا
زوجته المرحومة جوزفين شكري الحداد
ابنه القاضي شربل أبو سمرا وزوجته الدكتورة لارا البراك وعائلتهما
بناته تريز زوجة جورج صليبا وعائلتهما
سامية زوجة موسى مخول وعائلتهما
المرحومة ليلي
ندى زوجة النائب العميد جان طالوزيان وعائلتهما
يحتفل بالصلاة لراحة نفسه نهار الاثنين أول تموز الساعة الرابعة بعد الظهر في كنيسة ماريوسف، بدتين اللقش
تُقبل التعازي قبل الدفن وبعده في صالون ماريوسف، بتدين اللقش من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية السابعة مساءً، ويومي الثلاثاء والأربعاء 2 و 3 تموز في صالون كنيسة مار مخايل، الشياح من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية السادسة مساءً.

ذكرى ثالث

تصادف اليوم الإثنين الواقع فيه ١تموز 2019 ذكرى مرور ثلاثة أيام على وفاة فقيدنا المأسوف على شبابه المرحوم:
نادر نواف علي أحمد
والدته: الحاجة مريم نور الدين.
أولاده: مريم، نواف، ريم ورباب.
أشقاؤه: رباب، ماهر والمحامي ياسر علي أحمد (رئيس بلدية كفرمان السابق، ورئيس قسم المحامين في حركة أمل – إقليم بيروت).
صهره: حاتم سبيتي.
وبهذه المناسبة الأليمة سيقام مجلس عزاء عن روحه الطاهرة في حسينية بلدته كفرمان الساعة الخامسة عصراً.
تقبل التعازي في بيروت نهار الإربعاء الواقع فيه 4 تموز في مركز الجمعية الإسلامية للتخصص والتوجيه العلمي - الرملة البيضاء - قرب مديرية أمن الدولة، من الساعة الثالثة بعد الظهر، وحتى السابعة مساءً.
للفقيد الرحمة ولكم الأجر والثواب

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب حسيب توفيق عاقوري لنفسه سندي تمليك بدل ضائع بالعقارين 699 و669 شليفا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب سامي يوسف شمعون لمورث موكله الياس يوسف عبدالله ابو ناصيف والمعروف الياس يوسف شمعون سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 37 سرعين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب ميشال مطانس مشرف لمورث موكلته مخائيل الياس مشرف سند تمليك بدل ضائع بالعقار 825 راس – بعلبك وادي فعره.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب حسين مهدي الحاج حسن بصفته مفوضاً بعقد البيع سند تمليك بدل ضائع بحصة البائع محمد مرشد حمدان بالعقار 1900 شمسطار.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب أديب جرجس عاد لمورثه جرجس يوسف عاد سندي تمليك بدل ضائع بالعقارين 2241، 2410 القاع البنجكية.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب زهير قيصر معلوف بصفته المشتري سند تمليك بدل ضائع بحصة البائعة وديعه توفيق شلهوب المعلوف بالعقار 434 الحدث.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعادة إعلان
تعيد مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية مناقصة عامة بواسطة الظرف المختوم لتلزيم تركيب وتشغيل شبكة اتصال بين فروع ومحطات المصلحة لتامين خدمات WAN & Internet لمدة سنة مع خط دعم بديل احتياطي وخدمة تتبع Vehicle Tracking لجميع السيارات التابعة للمصلحة.
المكان: محطة تل العمارة الزراعية - رياق - البقاع
الزمان: الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الواقع بتاريخ 2019/7/23
فعلى من يهمه الامر الحصول على دفتر الشروط الخاص المودع نسخاً عنه في محطة تل العمارة - رياق - البقاع لدى قسم المناقصات وفي محطة القنار - جديدة المتن لدى السيد غي قاروط ضمن اوقات الدوام الرسمي علماً بان ثمن كل نسخة عن دفتر الشروط هو خمسون الف ليرة لبنانية.
ترسل العروض مباشرة بالبد الى إدارة مصلحة الابحاث العلمية في محطة تل العمارة - رياق - البقاع خلال الدوام الرسمي على أن تصل العروض قبل الساعة الثانية عشرة من اخر يوم عمل يسبق تاريخ اجراء هذه المناقصة وتهمل العروض التي تصل بعد هذا الموعد.
تل العمارة في 24 JUN 2019
رئيس مجلس الادارة - المدير العام
ميشال انطوان افرام
التكليف 1053

إعلان تمديد مهلة قبول طلبات التصنيف
بناءً لموافقة وزيرة الطاقة والمياه بموجب إحالتها بتاريخ 2019/6/21، تعلن وزارة الطاقة والمياه - المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية (لجنة تصنيف كهرباء)، عن تمديد مهلة قبول طلبات التصنيف للشركات الراغبة في اختصاص:
- محطات تحويل رئيسية تعمل بالغاز المضغوط -GIS- 220 كيلوفولت.
- كابلات جوفية توتر 220 كيلوفولت.
والشركات المصنفة سابقاً تحديث بياناتها المالية والمرجعية التي كانت قد تقدمت بها اثناء دراسة ملف تصنيفها، والشركات التي تقدمت بطلباتها قبل انقضاء المهلة لاستكمال البيانات اللازمة.
تُقبل الطلبات بنفس الشروط السابقة خلال مهلة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.
فعلى الراغبين بالتقدم للتصنيف، الاستحصال على الشروط المطلوبة من لجنة تصنيف الكهرباء في المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية (مصلحة التجهيز الكهربائي) في وزارة الطاقة والمياه - كورنيش النهر، وذلك خلال اوقات الدوام الرسمي.
هاتف: 565075 -01 فاكس 01-565074
25 حزيران 2019
المدير العام
للموارد المائية والكهربائية
بالإنابة
المهندسة أورور الفغالي
التكليف 1048

إعلان صادر عن الغرفة الابتدائية الثانية في الشمال
بالدعوى رقم 2016/524
موجه للمستدعى عليها: شيريل فيلارين، من التابعية الفيليبينية مقيمة بالميناء حي الزراعة قرب القاعة الرياضية بناية الزيلع سابقاً، ومجهولة الإقامة حالياً.
تدعوك المحكمة لاستلام استحضار الدعوى ومرفقاته المرفوع ضدك من المدعي عمر مصطفى المرقبي بوكالة المحامي محمد علي العرجة، الرامي لاعلان طلاق المدعي منك وانفصاله القانوني عنك سنداً للمادة 55 من قانون العائلة الفليبيني، ليصار لتنفيذ الطلاق امام دوائر النفوس اللبنانية وفقاً للاصول والقوانين المرعية الاجراء وتدريك الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة وتعاضد القضاة، بمهلة 20 يوماً من تاريخ النشر واتخاذ مقام لك ضمن نطاق المحكمة وابداء ملاحظاتك الخطية على الدعوى بمهلة 15 يوماً من تاريخ التبليغ والا يعتبر كل تبليغ لك لصقاً على باب المحكمة صحيحاً باستثناء الحكم النهائي.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان صادر عن الغرفة الابتدائية الاولى في الشمال
غرفة الرئيس الياس الشيخاني
موجه للمدعى عليه: عبد الرحمن محمد يحيى، مقيم سابقاً في طرابلس الميناء شارع بور سعيد بناية يحيى (الرضا الشناوي) ط4، ومجهول الاقامة حالياً.
بالدعوى 2016/545 تدعوك المحكمة لاستلام كافة اوراق الدعوى المرفوعة ضدك من المدعي طلعت مصطفى امين قبطان بوكالة المحامي ممتاز معرباني، بموضوع الزامك بإتمام اعمال الشقة، اي المقسم /18/ بلوك ب العقار 306 منطقة المنياء 12 العقارية، وجعله جاهز للسكن وتسجيله اصولاً على اسم المدعي حسب الاتفاق الموقع بينكما، وتضمينك الرسوم والمصاريف والاتعاب والعطل والضرر، وذلك بمهلة 20 يوماً من تاريخ النشر واتخاذ مقام لك ضمن نطاق المحكمة وابداء ملاحظاتك الخطية على الدعوى بمهلة 15 يوماً من تاريخ التبليغ والا يعتبر كل تبليغ لك بواسطة رئيس القلم لصقاً على باب المحكمة صحيحاً باستثناء الحكم النهائي.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة بالشمال
غرفة الرئيسة كاتيا عنداري
موجه للمستدعى ضدهم: ورثة عزيز راجي ابراهيم حقوق سنداً للمادة 15 أ.م. وللمستدعى ضدها: بديعة راجي ابراهيم حقوق، سنداً للمادة 3 من القانون 82/16 جميعهم من بلدة الشيخ بان - قضاء زغرتا اصلاً ومجهولي الاقامة حالياً.
بالدعوى 2019/50 تدعوكم المحكمة لاستلام الاستدعاء ومرفقاته المرفوع ضدكم من المستدعي يوسف بطرس سرور بوكالة المحامي يوسف بوعيسى، بدعوى ازالة الشيوع المقامة على العقارين /1054/ و/1056/ منطقة بان العقارية، وذلك بمهلة شهرين من تاريخ نشر الاعلان لورثة عزيز راجي ابراهيم حقوق واتخاذ مقام لكم ضمن نطاق المحكمة والا جاز للمحكمة سنداً للمادة 15 أ.م. تعيين ممثلاً خاصاً ينوب عنكم بجميع أطوار المحاكمة وأمام دوائر التنفيذ ريثما يتم تعيين ممثلكم القانوني أو تعيين الورثة.
وبمهلة 20 يوماً من تاريخ نشر الاعلان للمستدعى ضدها بديعة راجي ابراهيم حقوق واتخاذ مقام لك ضمن نطاق المحكمة وابداء ملاحظاتك الخطية على الدعوى بمهلة 15 يوماً من تاريخ التبليغ، والا يعتبر كل تبليغ لك لصقاً على باب المحكمة صحيحاً باستثناء الحكم النهائي.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلانات رسمية

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ
تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسمائهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ لصق LIPANPOST
شركة مرج الصناعية ش.م.ل	1246	RR200262497LB	09/05/2019	28/05/2019
hermez fashion sarl	3088067	RR200262863LB	10/05/2019	27/05/2019
شركة فيسبير ش.م.م.	2549877	RR200263245LB	13/05/2019	27/05/2019
فريدريك فرنسيس كلود دومون	1664346	RR200263271LB	10/05/2019	27/05/2019
اكاديمية جوائز الانترنت في المنطقة العربية	2104783	RR200263285LB	10/05/2019	27/05/2019
CITY POWER	1967632	RR200263299LB	13/05/2019	27/05/2019
مؤسسة مالك جابر التجارية	83479	RR200263360LB	10/05/2019	27/05/2019
تلكو زون ش.م.ل	1472028	RR200263395LB	13/05/2019	27/05/2019
عبدالواحد عبدو القاسم	2715509	RR200263577LB	15/05/2019	28/05/2019
سري الدين غروب ش.م.م	2733447	RR200263807LB	15/05/2019	27/05/2019
شركة ميجو للصناعة والتجارة	9362	RR200263815LB	15/05/2019	27/05/2019
شركة محمد سنكري وشركاه	2826914	RR200263838LB	17/05/2019	27/05/2019
مؤسسة الاء للتعهدات والتجارة العامة(محمد نعمة قرياني)	595654	RR200263974LB	15/05/2019	27/05/2019
شركة باساريلا برانديس ش.م.م	2724341	RR200264025LB	14/05/2019	27/05/2019
تكنو تراید (حسين علي زعيتر)	2454424	RR200264365LB	15/05/2019	27/05/2019
شركة كوندناس انترناشونال ش.م.ل.	2808	RR200264382LB	15/05/2019	27/05/2019
النجوم للاتصالات ش.م.م	453386	RR200264396LB	14/05/2019	27/05/2019
TechCom	105415	RR200264405LB	15/05/2019	27/05/2019
New Car	2800239	RR200264422LB	15/05/2019	28/05/2019
مؤسسة النخيل للبناء والتجارة والمقاولات العامة	178934	RR200264538LB	17/05/2019	27/05/2019
غايتس ش.م.م	2337200	RR200264586LB	14/05/2019	28/05/2019
شركة البلاد للسياحة والسفر ش م م	2339265	RR200264590LB	14/05/2019	29/05/2019
مازن كمال السيد	30729	RR200264609LB	17/05/2019	27/05/2019
شركة كيموبلاست ش.م.م	1765677	RR200264643LB	15/05/2019	27/05/2019
لاتكس كومفورت	928004	RR200264665LB	15/05/2019	27/05/2019

التكليف 1021

لإعلاناتكم الرسمية والعبوية والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

◄ إعلانات رسمية ►

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ
تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسمائهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
شركة الخريف ش.م.م	1134	RR198351029LB
ان سي سي- نـازك كوميرشيال كومباني	5840	RR198351372LB
شركة بارتنرز مانجيريل سيستم ش.م.م	11096	RR198350068LB
الشركة اللبنانية للتجارة والانماء تردكو ش.م.ل.	11245	RR198347917LB
عدنان بهيج ابو صالح	18457	RR198352917LB
مؤسسة فارس الخازن للهندسة الزراعية والتجارية	29792	RR198354422LB
صيدلية شحادة	35097	RR198352951LB
قرطاس قرطاس واخوه	64587	RR198354881LB
م ب ارتس	71856	RR198352404LB
محطة سان لوي	74451	RR198351664LB
شركة كناري للصناعة	75188	RR198352449LB
لوجيان	184928	RR198352191LB
شركة هاروني تريدنغ - تشيز شوب	189404	RR193142103LB
انطوان فارس سعادة	196981	RR198347948LB
رشوان نخلة فتح الله	205650	RR198351837LB
حسين علي عبدالله	215338	RR198354643LB
صيدلية مرعي	225925	RR198353254LB
ساغونا ش.م.ل SAGONA	226907	RR193149755LB
شركة الريف لمواد البناء ش.م.م.	243227	RR193151462LB
شركة نيو شيخ موسى	244879	RR198355697LB
وليد عمر مشمشاني	244931	RR198355710LB
عبد الله محمد رؤوف الجزار	246155	RR198355785LB
دامرجي لتاجير السيارات	248008	RR198355825LB
عماد مروه	249579	RR198355873LB
احمد محمد دنش	249814	RR198355895LB
محمد احمد كريم	250793	RR198355927LB
مؤسسة المزيد التجارية (حميد احمد اللهيب)	252202	RR198355961LB
خالد محمد المهتدي	252914	RR198356012LB
نقليات مارون مطر (مارون عبد الله مطر)	253261	RR198356074LB
عمر رضوان هرموش	255875	RR198356159LB
مؤسسة انطون شكور التجارية	256890	RR193148548LB
مارين شيبغ اكسبرس	258067	RR198356202LB
شركة قره بت هارتونيان ش. م. ل.	282969	RR193148260LB
شركة KADCO SARL	292988	RR198356278LB
جعفر محمد الشديد	293657	RR198356281LB
عبد اللطيف محمد حسن الشمعه	294390	RR198356304LB
كويلكسي COPLEXI (فادي ميلاد شلالا)	562936	RR198347789LB
جوزف حبيب طربيه	981886	RR193154367LB
عبد الله حسين الضيقة	1111856	RR198342185LB
مظلوم للاكسسوار والسيارات	1184418	RR198342367LB
شركة ا.ب.ن. ش.م.م	1229546	RR198353872LB
شركة انشاءات للباطون الجاهز ش.م.م.	1242418	RR198354144LB
شركة زيـروك كونستراكشن ليبانون ش.م.ل.	1259049	RR198354095LB
ام‌تـي‌او ش.م.ل الصيانة التقنية المثلى	1263403	RR198353890LB
ام اند اي ش.م.م	1284016	RR198353308LB
مؤسسة صباح للتجارة العامة	1296825	RR198353807LB
تشامب انترناسيونال ش.م.م.	1304969	RR198353342LB
شركة الحاج للنقل وبيع مواد البناء التجارية ش.م.م.	1323715	RR198353400LB
لنكو بيطار ش م م	1368230	RR198353492LB
LYS CAFE- RESTO (ميراي حبيب حريز)	1388092	RR198351925LB
شركة platinum residence محمد بدير و شركاه ت‌ب	1425111	RR198351956LB
شركة هوكا لونج ش.م.ل	1527220	RR198352554LB
ادفانسد سوليوشنز ش.م.م	1650941	RR198354232LB
مصطفى عبده للتجارة العامة	1796166	RR198348170LB
محل حلال للتجارة العامة (محمد ابراهيم حلال)	1812485	RR198348245LB
اس.ام.اس. سبيسيال مارين سرفيس	1824024	RR198344354LB
مؤسسة الحاج غسان عبد الحي درة	1929399	RR198348740LB
شركة سكاي محمد وشركاه	1938034	RR198354325LB
بيروت سواي غروب BEIRUT SWAY GROUP	1941139	RR198348798LB
محطة ميزان جبل عامل	1983864	RR198348943LB
اوتو هاوس نسمات ش.م.م.	1991082	RR198349008LB
بيرلا ولونا ش م م	2002003	RR198349073LB
logistic solutions s a r l	2008050	RR198349135LB
يحي احمد مكية	2033571	RR198349232LB
ستافورد اسوسييتس ش م م STAFFORD ASSOCIATES	2040339	RR198349263LB
ساغوبه لا مودا ش م م	2077746	RR198349422LB
رؤفت حمود ركاب	2129659	RR198348118LB
مخول للتجارة العامة - استيراد وتصدير	2138634	RR193152750LB
عادل اسعد مساعد وشركاؤه	2214460	RR198345142LB
بلال ونضال الجردي	2228950	RR198345235LB
MC AUTO GENERAL TRADING(مايا جورج ياغي)	2244227	RR198345275LB
موناكو غلوبل. monaco global	2395182	RR198345902LB
ابو علي منذر واولاده ش.م.م	2446249	RR198346151LB
جمعية مالكي مساكن تلال كفرذبيان	2473617	RR198346298LB
شركة ام. سي. ماشينيري M.C. Machinery لصاحبها محمد الشحيمي وشركاه	2486640	RR198346372LB
حبيب باور سولوشن ش.م.م	2502610	RR198346430LB
شركة ديز جبيل ش.م.ل.	2508168	RR198346474LB
شركة دايف ان ش.م.ل.	2516156	RR198351752LB
شركة اسعد فود اند بفردج ش م ل	2529165	RR198354793LB
لاين كومباني ش.م.م.	2690647	RR198346593LB
EYE SEE EXPERIENCE	2733280	RR198354025LB
محمد مصطفى ابو زينب	2779497	RR198344717LB
ربابة لبنان ش.م.م	2807721	RR198353197LB
الجود للصناعات البلاستكية ش م.ل	2836640	RR198354294LB
اليوسف للتجارة العامة الحديثة	2837480	RR198352523LB
شركة فهده السحمراني و مروة النجار و شركائهم	2840632	RR198356560LB
فادوز ش.م.ل	2872325	RR198346908LB
نخله هوم ابليانسز	2880039	RR198354820LB
فاتن ميشال ناضر النصير	2906108	RR198347041LB
كافيه دو بينيلوب ش.م.ل. CAFE DE PENELOPE S.A.L	2931762	RR198355224LB
أ.م /A.M	2932502	RR198347086LB
شركة سرحان للمحروقات ش.م.م	2943802	RR198347109LB
ACTIVE MED (بلال بهيج عبد الله)	2951898	RR198353965LB
سكاي انترتينمنت ش.م.ل.	2965457	RR198355391LB
شركة بـايـبـلايـنـز ادفـانـسـد سيرفسيز اند سوليوشنز ش م ل (بي اي اس اس)	2974926	RR198355459LB
باسمة علي مزهر	2988729	RR198355502LB
منذر فارمالايف	3017592	RR198347585LB
شركة بي راش ش.م.م.	3030687	RR198354039LB
BODY & MIND	3063084	RR198347262LB
لودي ميلاد البويري(ورثة)	3078327	RR198347302LB
شركة تايغر للمحروقات - جهاد يحي نمر وشركاه	3101709	RR198347381LB
محمد نهاد زكي الزيلع	3172665	RR198349935LB
شركة معراوي غروب (Group) ش.م.م	3176278	RR198349949LB
A.K	3184036	RR198350451LB
A.S.S - s.a.r.l	3188052	RR198350482LB
مهدي عباس عباس	3208387	RR198349759LB
عقيقي وخليل للتجارة ش م م	3212487	RR198349776LB
سمير اسحق سعيد	3226310	RR198347735LB
حسن محمد نمر	3264990	RR198349691LB
ثري دي جيو بلاس ش.م.م	3269477	RR198350709LB
حميد احمد الفليطي	3271764	RR198350726LB
modern energy company sarl	3279342	RR198353930LB
محمد بسام ابراهيم شحاده	3298266	RR198350774LB
علي مصطفى عطوي	3304729	RR198354780LB
شركة VAL ش.م.ل.	3312957	RR198350831LB
GERMANY S GENERATION QUALITY PRODUCTS TRADING	3337666	RR198354011LB
برجوهي بوزانت كيليكيان	3364112	RR198350567LB
خليل احمد العرب	3385051	RR198350624LB
شركة راميندوكا ش م م	3385485	RR198350638LB
رجا حليم قربان	3404130	RR198350669LB

التكليف 1014

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ
تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسمائهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
شركة السي للتجارة والصناعة ش.م.م	8137	RR198369872LB
شركة الحازمية للمحروقات	9019	RR198369841LB
شركة اتوماشين اند كونترولز ش.م.م	9712	RR198369719LB
الشركة الدولية العامة للاستشارات ش.م.ل «كوجيك»	11118	RR198365592LB
شركة الفنار التجارية ش.م.م	11699	RR198365646LB
شركة مصانع عساف الحديثة للرخام ش.م.م	11773	RR198368789LB
مؤسسة اسماعيل العجمي التجارية	14904	RR198365836LB
مؤسسة محمد علي ناصر التجارية	34597	RR198368205LB
المؤسسة الوطنية عبر المتوسط للتجارة والصناعة العامة	35933	RR198367514LB
مؤسسة صلاح الدين مسالخي	36885	RR198368165LB
راندى رامز موفق	42535	RR198368761LB
عبد الرحمن محمد نابلسي	55145	RR198368072LB
سوليبيه فالمي (الياس يوسف كرم)	55453	RR198364892LB
مؤسسة الياس عبدو ابو نادر	56384	RR198368069LB
مؤسسة روبير الكوسا التجارية	59499	RR198368038LB
صيدلية جمول	60920	RR198368007LB
مصانع ومحلات سعد الله الابيض واولاده-لصاحبها زياد الابيض	68018	RR198367647LB
شركة محمد & سليم عطوي التجارية	69728	RR198367678LB
رنا سويس كار	77854	RR198367783LB
زياد ابو الحسن	77907	RR198367797LB
شركة أيش اند أيش باص اند كو	78181	RR198368449LB
بدركو	78818	RR198367845LB
مؤسسة بلال كردية للتجارة والصناعة والاستيراد والتصدير	78937	RR198367854LB
ريجيستر register	80826	RR198363367LB
حسين حيدر	83789	RR198367942LB
شركة اتيكا	84443	RR198368758LB
عفيف حسين سلامة	87312	RR198368687LB
شركة محمد الراعي واولاده	87663	RR198370725LB
امين علي الحركة ومحمد عبد الله عبدو	88974	RR198368523LB
مؤسسة طانيوس بشارة الحاج للنقليات	89000	RR198370765LB
دار احياء التراث العربي	91416	RR198368497LB
شركة الريان للمقاولات	91888	RR198368483LB
سبيعي بلاست	92306	RR198368466LB
مؤسسة زهير ساعاتي وشركاه	93015	RR198368452LB
سمير الياس ميلاد الرحباني	96823	RR198368404LB
سعيد امين بو غنام	96954	RR198369461LB
شركة الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م	101008	RR198368347LB
شركة الحاج محمد دعبول واولاده	101319	RR198368333LB
مؤسسة فارس	102911	RR198370116LB
شركة سيدرا بلاست ش.م.م	109222	RR198369299LB
عصمت عدنان حميد	118810	RR198367559LB
مارون اسعد الطرابلسي	119053	RR198366893LB
قره بت صحاك ارتينيان	122828	RR198368925LB
ريزوس/ رعد هيلت كومباني ش.م.م	123694	RR198368965LB
ريزوس/ رعد هيلت كومباني ش.م.م	123694	RR198370283LB
شركة سعد الدين عمر عاليه	125632	RR198370310LB
مؤسسة حسين محمد سليمان	139778	RR198369047LB
مؤسسة الامان التجارية/احمد امهز	139932	RR198369055LB
مؤسسة الامان التجارية/احمد امهز	139932	RR198371641LB
ديالكو / م. ابراهيم حمزة	140251	RR198370495LB
فينكس كار	149076	RR198370527LB
غسان نمر سعد	149376	RR198370535LB
دلكو للالمنيوم والحديد والزجاج انترناسيونال	162677	RR198366641LB
اليسا تريدنغ ELISSA TRADING	165141	RR198369815LB
محلات كان زمان (ت . ب)	168319	RR198369775LB
سمير يوسف الصباغ	171061	RR198368894LB
ابناء محمد علي البابا	173577	RR198371505LB
مؤسسة قبيسي للتجارة العامة(حسين عدنان قبيسي)	175029	RR198371522LB
مؤسسة حلول	176144	RR198371540LB
ابراهام ملكي دلاليان وشركاه (ادلفي)	176401	RR198371553LB
مؤسسة كارلو للتجارة والصناعة	185257	RR198371068LB
RAG TIME	196469	RR198371350LB
وورلد ميديا هولدنغ ش.م.ل	198635	RR198370822LB
سهيل فكتور حسن	205473	RR198370972LB
ماتركس غروب كومباني	206838	RR198370990LB
فورمو برو ش.م.م	207738	RR198371006LB
اسماعيل نور الدين ابو حمدان	255891	RR198356162LB
مؤسسة نبيل زويا للتجارة العامة - نبيل محمد فاروق زويا	1044795	RR198360343LB
شركة السراي	1051844	RR198360365LB
جناكو	1095564	RR198360502LB
لوتورنان ش.م.م le Tournant	1209303	RR198342472LB
شركة محفوظ اخوان _ محمد محفوظ وشركاه	1285057	RR198367580LB
محمد ابراهيم عبدالرحيم المحمد	1363370	RR198364141LB
شركة صفا مود- عباس صفا وشركاه(توصية بسيطة)	1388600	RR198367491LB
محطة روبير فرنجية	1393059	RR198352695LB
مؤسسة منتوجات حقول الشمس	2029026	RR198361233LB
مؤسسةkawaالتجارية	2052225	RR198369594LB
فوليوم 09 ش.م.م	2115978	RR198360856LB
فيوليت هنري باخوس	2159084	RR198360927LB
TRILLO(دافيد اسطفان مبارك)	2203597	RR198362653LB
المتحدة للتجارة العامة United General Trading	2230561	RR198362636LB
شركة بانوراما مكلس ش.م.ل.	2276661	RR198363234LB
شركة فارس اخوان واولادهم ش.م.م	2293728	RR198363251LB
PHARMALAK (ملاك محمود عيد)	2309326	RR198370371LB
L B CONTRACTING SARL	2339865	RR198345394LB
شركة اكومار لبنان ش م ل	2390051	RR198363194LB
شركة كلاودز ش م م	2397603	RR198363177LB
شركة انجينيرينغ برودكت كومباني ش م م	2406820	RR198363645LB
شركة ت اند ف توريستيك كومبني ش م ل	2437893	RR198370941LB
سهيل سمير حبيش	2438155	RR198346094LB
شركة فرحات التجارية ش.م.م.	2453709	RR198363702LB
هافكو باور بلاس سولوشن ش.م.م.	2495560	RR198361410LB
رحال للاستشارات ووساطة التامين ش.م.م	2681071	RR198364566LB
وايد وايز ش م م	2708361	RR198364725LB
شركة كونستراكشن كونسبت ش.م.م.	2709343	RR198364570LB
ترايـنـغـل لـتـصـمـيـم المـواقـع الإلكترونية وتطويرها	2724996	RR198364478LB
بيفرز للهندسة ش.م.م	2750956	RR198364455LB
ايمان فرنسيس الكلاسي	2752544	RR198368660LB
باشاكو ترايدينغ ش.م.م.	2771723	RR198364075LB
اللبنانية لتنمية الاعمال الدولية ش.م.م	2771793	RR198364084LB

التكليف 1024

يصف المؤلف الصراع بين الفرنسيين والمصريين بوصفه مثالاً للإمبريالية الممارسة أيام الصليبيين

فكر

«الصليبية والجهاد» بين شمال العالم وجنوبه

ويليام بولك: تاريخ سياسي للاستشراق

يمكن القول إن ويليام بولك مستشرق. ويمكن القول إنه مؤرخ. لكن في كتابه الجديد «الصليبية والجهاد: حرب الألف سنة بين العالم الإسلامي وعالم الشمال» (2018) الذي تُرجم أخيراً إلى العربية (الدار العربية للعلوم ناشرون ــ ترجمة عامر شيخوني)، يبدو أنه يجمع الصفتين معاً: المؤرخ المتحمّس للتاريخ، والمستشرق أيضاً بالمعنى الإيجابي للمصطلح أحياناً

أحمد محسن

يلاحظ ويليام بولك في مقدمة كتابه ما لاحظه كلود لبفي ستراوس وآخرون عن مركزية الغرب بالنسبة إلى أهله. يجمع بين ذلك وبين الأفكار الأساسية التي تدور حول الاستشراق. فهو ينتقد ويليام لانغر، الذي يصنّف «الإمبريالية» ــ في كتابه الشهير الذي حمل اسمها ــ كفرع من فروع التاريخ السياسي، بحيث أن الدبلوماسية بالنسبة إليه هي كل ما يحدث بين الأوروبيين فقط. والقول إن ذوات الآخرين في الجنوب، غير ممثلة في الأحداث إلا كمستعمَرين كانت قائمة في الزمن الإمبريالي فقط، ينطوي على قدر من المبالغة. ذلك أن هذا الوضع لم يتغيّر بالنسبة إلى التوسعيين تحديداً. بلطف شديد، يحاول الأستاذ في «جامعة شيكاغو» أن يجد التبريرات والتفسيرات لحدوث «إرهاب»، لكنه ينطلق من موقعه الغربي ليدافع عن «الإرهاب». فذلك الموقع بالنسبة إلى المؤرخ الحكيم هو صاحب الأهلية الوحيد في تحديد ما هو إرهاب وما ليس إرهاباً. لكن ذلك لا يلغي أنه اتخذ مسافة معتبرة بين الماينستريم الغربي وبين الحقيقة، عندما ينظر إلى العرب وإلى الإسلام، ويرى بوضوح:

يغلق بولك احتمالات الثغرات المنهجية بحرفة. الرجل ليس جديداً في البحث، بل إنه حين يرنو إلى الارتجال في الشرح، يبدو واثقاً من دقة التوقيت. ورغم موسوعيته، فإنه باحث في النهاية، ويجعله هذا على درجة من الانتقائية. للحظة خافتة يظهر في معرض تناوله أسس الإسلام في الثقافة والمجتمع والاقتصاد. من ناحية، يبدو معجباً بالشعر العربي قبل الإسلام «الذي يمكن مقارنته لجودته وغزارته بأفضل الشعر في اليونان وإنكلترا وروسيا». ومن ناحية أخرى، يسلّم بالروايات الكلاسيكية عن الشعر العربي وعلاقته بالإسلام. وقد يبدو للوهلة الأولى اختزالياً عندما يتحدث عن العربية، إذ يقول إنّ اللغة العربية الفصحى التي تكتب هذه الأيام هي ذاتها «بشكل أساسي» التي أنشدت شعراً في القرن السادس. وإن كان النفي أو التأكيد يحتاج إلى مراجعات فيلولوجية ــ وهي غير متوافرة بدقة ــ إلا أن حصر تاريخ الشعر بالقرن السادس أي صعوداً مع الإسلام، يعزز نظرية طه حسين عن الأدب الجاهلي، التي لم يأت الكاتب على ذكرها.

غالباً يتحدث الكاتب المعروف بمواقفه النقدية تجاه النظرة الأميركية التقليدية للعرب، عن الحاضر أفضل مما يتحدث عن الماضي. بولك مؤرخ يستند إلى منهج، إلا أنه يجيد بناء ذلك الخيط بين الأزمنة وربطه بإحكام. يرى بولك أن تركيز الإسلام على دعوته «ما هو إلا استمرار للأديان السابقة، أدى إلى تبنيه الكثير من العادات والمعتقدات التي كانت موجودة قبله»، مستشهداً بالكعبة والحجر الأسود فيها. ورغم الطابع الأنثروبولوجي للاستدلال، إلا أن أداته الرئيسة تبقى سياسية، لأنه سيستخدم كل شيء لاحقاً لتفسير العلاقة مع «الغرب الصليبي». في نهاية الجزء الأول، يستنتج من بين استنتاجاته الأخرى أن نمط المذهب الشيعي مرورٌ من الزرادشتية، وأن ترجمة هذه الديانة إلى الإسلام احتاجت إلى مئات السنين، إلا أن

> **الكتاب هو محاولة جدية لتفسير أثر الإمبريالية حين بدأت صليبية وصولاً إلى ما هي عليه الآن**

الطريق هذه بدأت بعد مئة عام على وفاة الرسول. المفارقة أنه يشبّه بدايات التشيّع ببدايات «داعش»، لكثافة الحضور المتافيزيقي التي رافقت نشأة الموتين.

يحفر بولك عميقاً، يحفر ربما في ذاكرته الطويلة في المنطقة، أكثر مما يحفر في مصادره. في الجزء الثاني، يعود إلى التاريخ كناقد يحدد الطبيعة الإمبريالية التي أحاطت الصراع بين الفرنسيين والمصريين بوصفها مثالاً للإمبريالية الممارسة أيام الصليبيين، وكما تمت ممارستها لاحقاً في أفريقيا وآسيا. فقد كان جيش نابليون مشبعاً بالأفكار الصليبية: الجنوب قذر. وردّ الجنوب بالطريقة نفسها. لكن اللافت أن بولك يستند إلى سرديات بميل استشراقي واضح، عندما يصف جمال النساء المصريات، ويعتبره غير ملائم «للذوق الأوروبي». في هذا الجزء الطويل الذي يتناول فيه التوسع الشمالي نحو الجنوب، يحاول بولك إنصاف حركات المقاومة العربية في زمانها، لكنه سرعان ما يسرد من دي توكفيل في 1847 من دون أي ملاحظة نقدية: «لقد جعلنا مجتمعاً مسلماً أكثر بؤساً وبربرية مما كان قبل أن يتعرف علينا». اللافت أيضاً أنه يتبنّى سرديات الحداثة بصيغها المتداولة عربياً. ففي معرض تأكيد فرضيته، بذهاب العرب إلى الخيار القومي وهو خيار متخيّل، يتبنّى سرديات الحداثة العربية بصيغها المتداولة من دون تشكيك. وربما تأثر فارس الشدياق وبطرس البستاني بالطهطاوي، هو أوضح دليل على ذلك. فالبستاني ــ حسب بولك ــ أسس مدرسة علمانية «وطنية» للحث على الوصول إلى الأفكار الأوروبية. لكن ما هو طريف فعلاً، وقد يسبب «مغصاً» للبنانوية التعسيرة الصاعدة في أيامنا، هو استعارة بولك في عرضه للتاريخ، صدور صحيفة «النفير السوري» بإشراف من البستاني، التي هدف من خلالها إلى بث روح الوحدة في وطنه. وليس مرور لبنان في البحث غريباً، فالبحث موسوعي ويبدو أشبه بتاريخ للتاريخ.

من خلاصاته اللافتة تشبيه التجربة المالِيزية بالتجربة الجزائرية، مع فارق بأن القادمين لم يكونوا أوروبيين بل آسيويين، كأنه بخلاصاته هذه ينسى ما عرضه بنفسه عن قطاعات الفرنسيين في الجزائر. وبعد قراءة طويلة لعودة المسلمين إلى الإسلام، يذهب بولك إلى استنتاجات حول الحاضر. إيران والإخوان المسلمون وما بينهما. حزب الله وحماس. فلسطين، لكن بأثر كولونيالي رجعي. أشياء كثيرة أقرب إلى التحليل من قربها إلى التاريخ. من بين ما يذكره إفادة إيران من غزو أفغانستان، وإفادة أميركا من حدود إيران مع أفغانستان. يقرأ ويحلل ويخرج عن ثيمته الأساسية، أو يدور حولها ويعود إليها: «لم يشهد العالم مثل تلك الحروب الدينية الكبرى في أوروبا منذ نحو 400 سنة مضت». كأنه عن غير قصد يعود إلى المركزية الأوروبية. أما ما هو مقصود قطعاً، فهو اعتماد التاريخ والسياسة بعلاقاتها وتشعباتها مصدراً رئيسياً للتحليل في الفصلين الأخيرين من الكتاب، وتجاهل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في إنتاج العنف في مقابل دور العنف الغربي في إنتاج صورة هذا الآخر.

رغم كل ما قد يستوقف القارئ العربي، إلا أنّ الكتاب هو محاولة جدية لتفسير أثر الإمبريالية حين بدأت صليبية بتطوراتها على ما هي عليه الآن، على الصورة المتبادلة للغرب التوسعي في عيون المسلمين، وصورة المسلم معكوسة للمتوسعين. في خاتمة كتابه، يستذكر بولك السينما. كيف أن أسوأ سكّان أميركا الأصليين كان إرهابياً ومخيفاً... جيرونيمو، الذي اجتاح السهول الغربية وهو يذبح الرجال البيض والنساء والأطفال. يستذكر كيف أن السينما كانت أسوأ مصدر لإنتاج معرفة حول الآخر، أو لإعادة إنتاج هذه المعرفة، التي تنتجها العلاقات الدولية يومياً. والصيغ تزداد ابتذالاً في أي حال، حتى وصلت إلى ذروتها في عصرنا: «صفقة القرن»!

نقد

عن كتاب «مأزق النظام السياسي وأزمة قوى التغيير» في لبنان

علي غريب... نقد ذاتي يتجاوز الأصولية اليسارية

سركيس أبوزيد *

«مأزق النظام السياسي وأزمة قوى التغيير في لبنان» (دار الفارابي) عنوان كتاب القيادي في الحزب الشيوعي اللبناني علي غريب الذي يختصر بإيجاز بليغ حالتنا اليوم، حيث نشهد تنامي مأزق النظام، خاصة مع المناقشات المارتونية الاستعراضية للموازنة مؤخراً، كما نشهد تعمّق أزمة قوى التغيير التي تبدو عاجزة عن صياغة برنامج توحّد قواها ونضالاتها حوله.

بداية، لا بدّ من التنويه بأنّ علي غريب سعى إلى تقديم نظرة جديدة للواقع اللبناني من منظور يساري منفتح. أسلوبه بعيد عن اللغة الخشبية والمسلّمات الأيديولوجية الببغائية وسعى جاهداً ليكون مُجدّداً وواقعياً ونقدياً بامتياز، فاعتمد الصراحة من دون مسايرة أو مساومة حتى مع رفاق الدرب والقادة التاريخيين. وقد كان في كتابه حوارياً دون أن يتهرّب من إبداء وجهة نظره ولو كانت موجعة ودون أن يراوح في الحوار للحوار لأن هدفه الجدل لاستخراج الخلاصات ورسم طريق الإنقاذ.

بحث الكتاب في مسائل عديدة ستوقف عند البعض منها:

1- يطرح مسألة نظرية مهمة وأساسية وهي راهنية الماركسية، فاستعرض بعض الآراء المتناقضة بين الشيوعيين، والتي تراوحت بين نهاية الفكر الماركسي ونقد التجربة الاشتراكية والنظرة الخاطئة للماركسية إلى حدّ التشكيك بها، إلى درجة أن البعض طالب بعدم الحاجة إلى أيديولوجيا لاستمرار الحزب الذي وُصف «بالحزب الميت»، لكن المؤتمر السادس أكد على «تجديد الفكر والسياسة والتنظيم على قاعدة الالتزام بالمفهوم العلمي من العالم والمجتمع والنهج الفكري للاشتراكية العلمية».

وفي هذا المجال، لا يسعني إلا أن أؤكد أن الأزمة ليست بفكر ماركس الذي يُعاد الاعتبار له الآن عالمياً، بل بفكر الماركسيين العرب عامة واللبنانيين بشكل خاص، لأن ماركس كتب في ظروف معينة وعلى الماركسيين إبداع منهجهم الخاص في فهم خصوصية واقعهم المتحرك، خاصة أننا نعيش في مرحلة سقطت فيها نظرية النموذج الأوحد، ونتجه إلى اعتماد تعددية المناهج ضمن رؤية موحدة. وفي هذا المجال، لي دراسة مفصلة نشرت في «مؤسسة الفكر العربي» ضمن مجلتها «أفق» بعنوان «نحو نموذج ثقافي جديد في عالم متحول» طرحت فيه مسألة تعددية المناهج....

لذلك على الشيوعيين التمسّك بفكرة ماركسية رئيسية تختصر نظرية المعرفة والتطور المادي للتاريخ وهي: «علينا فهم الواقع من أجل تغييره». لذلك مطلوب منا جميعاً دراسة واقعنا لتغييره، لا تطويع الواقع حتى يتكيّف مع نظرياتنا المسبقة.

وهذا ما حاول علي غريب أن يقوم به في كتابه. كما أتمنّى عليه أن يتوسع بدراسة التجربة الصينية والكورية والكوبية وحتى اليونانية وغيرها من التجارب الاشتراكية، فضلاً عن التحوّلات العلمية والمعرفية في مجالات المناهج الحديثة.

2- انطلق الحزب الشيوعي منذ تأسيسه من مسلّمة نظرية حدّدت هدفه وهو «تحويل المجتمع تحويلاً ثورياً إلى الاشتراكية، وبناء المجتمع الاشتراكي مسترشداً بنظرية الطبقي بالطائفي».

حصل هذا التداخل لأنّ الطائفية ــ وهي مبنية على بنية تحتية مادية مصلحية وبناء نفسي له عصبيته ومعتقده ــ أدت إلى تداخل الانقسام العمودي والأفقي. كما أن المذاهب ليست كتلاً تاريخية متماسكة عبر التاريخ، بل في داخلها انقسامات وتناقضات طبقية، فضلاً عن خلافات بين الريف والمدينة وتيارات سياسية متنازعة إلى حد التقاتل. ولا بد من أخذ هذه الصراعات والتباينات في الاعتبار بعدما سقطت مقولة الطبقة الطائفية التي راجت في الحرب الأهلية وتبنّاها الشيوعيون وتبيّن في الممارسة أنه لا يمكن اختصار الطوائف بطبقة حاكمة أو محكومة، بل يوجد فئات طبقية سياسية لها دورها ومصالحها وفعاليتها داخل طوائفها وفي المجتمع.

توصيف النظام بأنه طائفي طبقي يتطلب دراسات معمقة أكثر عن الواقع لمعرفة الأسباب العميقة لطبيعة النظام السياسي وسواه المركبة للخروج من الثنائيات التي رسمت دوائر مغلقة عصية على الفرز الطبقي وإبراز التناقضات المتداخلة نتيجة تكوّن نظام هجين مركب من عدة أنماط للإنتاج (زراعي، رأسمالي، معرفي) فهو اقتصاد مصرفي ريعي مع هدر وفساد سياسي وهو متفاعل مع بنية فوقية خليط من الخرافات والعلم الناقص والوعي الزائف وانتماءات جزئية متناقضة. وهذه الحالة لا تسمح بفرز طبقي واضح ولا بتحديد الفئات ذات المصلحة بالتغيير لأنه سهل تضليلها وتجييرها للطوائف وللسلطات الهشة.

> **الطائفية تحولت إلى كيان سياسي ــ اجتماعي تطورت وتعززت عبر مؤسسات طائفية**

4- لم يستند علي غريب إلى التحليل الطبقي الصرف التبسيطي لأزمة السلطة، لأنّ البورجوازية متحالفة مع الإقطاع وأمراء الطوائف وقفت بعناد ضد أي تغيير في بنية النظام، ما كرّس واقعاً قام على الثنائيات وإشكاليات الداخل والخارج، ثنائية حول الهوية اللبنانية وإشكاليتها في النظام السياسي الطائفي، لذلك لم تحسم الاعتبار بعدما سقطت مقولة الطبقة والإعلامي والتربوي والميلشيوي والاجتماعي.

مع موافقتي على هذا التحليل لكن لي بعض الملاحظات:

● التحالف الطبقي الحاكم الذي تكلم عنه لا يخلو من قوى طائفية ورجال دين، وهو القائل في مكان آخر إن «لبنان محكوم من فدرالية الطوائف ومجلس إدارة من زعماء الطوائف وأمرائها».

وفي مكان آخر يقول: «تشكلت طبقة حاكمة مكونة من اندماج زعماء الميليشيات الطائفية وأصحاب الثروات الهائلة مع البورجوازية التقليدية... والفصل بينهما مصطنع وأصبح الرأسمال المالي وأمراء الطوائف وجهين لسلطة وأحدة يتداخل فيها

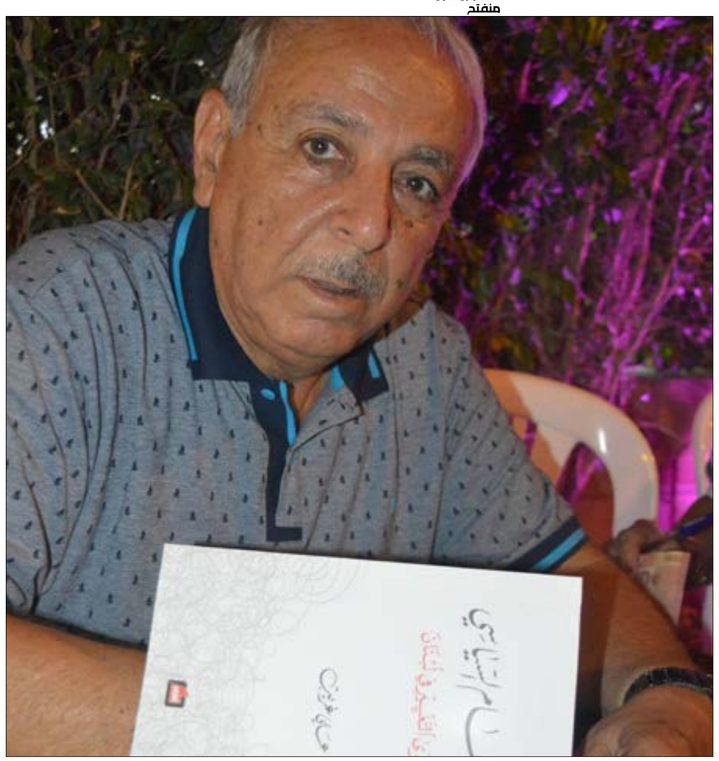

علي غريب إلى يسار

سعى غريب إلى تقديم نظرة جديدة للواقع اللبناني من منظور يساري منفتح

دون تحديد معالمها، مما يتطلب منه طرح بديل عن الهوية المركبة وصياغة مفهوم جديد لهوية المستقبل والنظام الجديد وعلاقاته مع الجوار خاصة الوجود السوري والفلسطيني لأنهما جزء من المكون الكياني اللبناني ولا يمكن عزلهما، فهما جزء من هذا الواقع.

ينقل كلام لمحسن ابراهيم: «ذهبنا بعيداً في تحميل لبنان من الأعباء المسلحة للقضية الفلسطينية فوق ما يحتمل طاقة وعدالة وإنصافاً»، وهذا القول فيه اعتراف بأهمية الحضور الفلسطيني في لبنان، لكن المشكلة ليست كما يقول بأن لبنان يتحمل أعباء فلسطينية، بل المشكلة أن بعض أطراف الحركة الوطنية . ومحسن ابراهيم كان من قادتها البارزين . كان تابعاً لمنظمة التحرير بسبب امتلاكها النفوذ والمال.

5- من جهة أخرى يقول علي غريب: «بلدنا في مهب الريح في انتظار نتائج الحرب في سوريا»، مما يؤكد ترابط المسألة اللبنانية بالمسألة السورية، وبالمسألة الفلسطينية كما ذكرنا آنفاً.

6- بعدما طرح سؤالاً (هل التغيير ممكن؟)، تبيّن له أن الظروف والموازين لا تسمح بأكثر من إصلاح متدرج. لذلك يدعو علي غريب حزبه إلى اعتماد «رؤية جديدة يتجنب من خلالها سياسة حرق المراحل التي اتبعها ويضع أولويات متدرجة للإصلاحات السياسية، آخذاً في الاعتبار الواقع الإقليمي المحيط بلبنان. واعتبر أن سياسة التدرج والمرحلية في عملية التغيير هي أهم مسألة طرحها ماركس ولينين وهي أهمية التحليل الملموس للواقع الملموس بهدف تغييره.

وهو بهذا الطرح يردّ على طروحات طفولية متسرعة طوباوية واجهناها معاً في «جبهة الإنقاذ الوطني» حيث بشرنا البعض بسقوط النظام، ودعوا إلى وراثته الآن بمجرّد تشكيل «هيئة دستورية انتقالية».

كتاب علي غريب يعبّر عن طموح بعض الشيوعيين الذين يتمسّكون بقرارهم المستقل رغم الضغوط والإغراءات، ويسعون إلى التجديد في النهج والبرامج رغم التحديات العلمية والفكرية التي تفرضها التحولات المعاصرة. هو محاولة تجسّد عصيانهم على الانشقاق رغم الأزمات الداخلية التي يواجهونها. هل ما زالت الأحزاب هي الإطار الوحيد للعمل السياسي والتغيير في زمن نشهد فيه نمو وانتشار الحركات الدينية واللوبيات الاقتصادية والتيارات اليمينية والعنصرية الشعبوية، والتي يطلق عليها البعض «موت الحزب».

كتاب علي غريب محاولة جدية وجريئة للإجابة على الأسئلة المطروحة على الشيوعيين والقوميين والتقدميين واليساريين عامة من أجل بناء حركة وطنية ملتزمة بالمقاومة والتغيير معاً. وهو مدخل من أجل إجراء نقد ذاتي شجاع في الحزب الشيوعي، علّه يطال بالعدوى أحزاباً أخرى من أجل التأسيس لتجربة جديدة، تفتح الباب واسعاً أمام قوى التغيير، وخاصة الشباب إلى طرح برامج أكثر جرأة وراهنية وعلمية تُحاكي العصر وتحوّلاته. كما تتجاوز فئوية الأحزاب وأنانية القيادات وكسل التفكير النقدي وجمود خطابها التقليدي منعاً لاستمرار أصولية يسارية لم تعد تواكب زمن ما بعد الحداثة.

* كاتب وناشر لبناني

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 1 تموز 2019 العدد 3795

«أسبوع سوريا» في لبنان: الثقافة ستغلب الحرب

المؤلف الموسيقي اللبناني هُتاف خوري

بدءاً من بعد غدٍ الأربعاء لغاية 11 تموز (يوليو) الحالي، تجري فعاليات الدورة الخامسة من مهرجان «أسبوع عالمي لسوريا» (تنظيم شركة Music and Beyond ومؤسسة Culture Unlimited في هولندا) الذي سيتنقل بين فضاءات لبنانية عدّة، بين بيروت وطرابلس، فضلاً عن ورش عمل بين عاليه وضاحية بيروت الجنوبية ومشمش (عكار). كما بات معلوماً، يهدف الحدث السنوي إلى «دعم الإبداع، وخلق مساحات مشتركة بين الفنانين، لا سيّما بين السوريين والموسيقيين العالميين». هذه السنة، يصفه القائمون عليه بأنّه «بادرة متعددة الفنون لأجل السلام ولدعم الإبداع المشترك». على مدى السنوات الماضية، سُجّلت مشاركة 48 مدينة، فيما سيكون الجمهور في 2019 على موعد مع أسماء من: هولندا وسويسرا والسويد وفرنسا وألمانيا والنرويج وبريطانيا وأوكرانيا ومصر والبرتغال ولبنان وسوريا. في أحاديث إعلامية عدة، يؤكد مؤسّس المهرجان ومديره التنفيذي، هنيبعل سعد، إنّ الحدث «أسبوع للمشاركة الموسيقية مع العالم والاحتفال بالسلام عبر الموسيقى. منذ أن حطّمت الحرب في سوريا حياتنا، قرّرت عدم التعاطي مع الموضوع كأمر واقع. انعقاد حدث مماثل هو معجزة بحدّ ذاته. من الجوهريّ تذوُّق غبطة الوجود، تلك اللحظات الجميلة في حياتنا. الموسيقى مزيج من التجليات الفورية للشعور حيال اللحظة الراهنة التي تلخّص أموراً عدة لا تخضع للقياس. والأجمل حتى هي مشاركة هذه اللحظات الفريدة مع أناس كثيرين من جميع أنحاء العالم». ويضيف: «نودّ أن نشارك العالم أشياء جميلة عن سوريا... والتأكيد أنّ المهرجان لا علاقة له بالسياسة، محاولين عبر الموسيقى والفن إظهار القواسم الثقافية المشتركة بين لبنان وسوريا».

حصّة الحفلات كبيرة وكذلك الأمر بالنسبة إلى ورش العمل التي يقيمها فنانون متخصّصون. كما جرت العادة، يدشّن «أسبوع عالمي لسوريا» في «الجامعة الأميركية في بيروت» (20:00 ـ قاعة Assembly Hall) مع حفلة مميّزة بعنوان «تناغم» (In Harmony)، تجمع اللبنانية تانيا صالح بالسويدية لينا نايبرغ. تأتي الحفلة ضمن مشروع يحمل الاسم نفسه، تبتكر فيه الفنانتان موسيقى تكرّم شعراء وموسيقيّين من أنحاء العالم، فيما تتجاوز موسيقاهما اللغات والعوائق الجغرافية وتحاول إيجاد أرضيّة عالميّة مشتركة لـ «إنسانيّتنا» الفنّية، بحسب ما قالت صالح في حديث سابق إلى «الأخبار» (الأخبار 2019/06/22). في اليوم التالي، يحيي تلامذة «بيت الموسيقى» في القسم المشرقي العربي في «جمعية النجدة الشعبية اللبنانية» سهرة موسيقية ـ غنائية في «بيت الفن» (18:00 ـ طرابلس/ شمال لبنان) بإشراف هيّاف ياسين، تليها (19:45) في المكان نفسه حفلة للبيانيست اللبنانية ـ الأوكرانية تاتيانا بريماك خوري مع الفرقة الأوروبية الجديدة (هولندا) لتقديم أعمال لكل من هُتاف خوري (لبنان) وهندريك أندريسن (هولندا) وغيرهما، على أن تقدّم السهرة نفسها في 5 تموز في الـ AUB. ومن بين الفنانين المشاركين: فرقة «سوا» الفنية للأطفال (سوريا) مع نايجل أوزبورن (المملكة المتحدة)، ووايلد مان كونسبيراسي (هولندا/ الأرجنتين)، وماريانكا غولوفتشينكو (أوكرانيا/ هولندا)، وصموئيل روهرر (سويسرا)، ورودي فيلدر (سويسرا)، ونادين روسيلو (فرنسا)، والسوريان كنان أدناوي وخالد عمران ودانـي شكري وهـاني السواح وطارق خلقي، بالإضافة إلى فلوريان زنكر (ألمانيا) وفليسيا فان دن إند (هولندا)، وجيمس ميلدروم (المملكة المتحدة) وإدواردو أويوكي (إسبانيا) وكوني تانر (المملكة المتحدة) ورونه برودا (النروج)...

خلافاً لما عهدناه في السنوات السابقة، المواعيد الأجنبية ليست كثيرة لأنّ «الاهتمام بما يجري في سوريا خفّ للأسف»، على حدّ تعبير هنيبعل سعد لـ «الأخبار». لذلك، احتضنت لندن حفلتين في 27 و28 حزيران (يونيو) الماضي، وقبلهما سهرة في روتردام، على أن تشهد باريس حفلة لفرقة Cello Ad Libitum في 6 تموز في Maison Fraternelle.

***«أسبوع عالمي لسوريا»: من 3 إلى 11 تموز ـ فضاءات مختلفة من بيروت ـ الدخول مجاني. للاستعلام:** syrianmusiclives.com/globalweekforsyria

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

خيانات بيضاء

أبداً يا صاحبي، أبداً!
ليس هناكَ أكاذيب صغيرة، وخياناتٌ بيضاء
وعديمةُ الأذى.
حين يَتعلّقُ الأمرُ بالحياة:
الموتُ لا يُقاسُ بأناقةِ الأُنشوطة
وعيارِ الطلقة
وطولِ نصلِ الخنجر.
فهِمنا؟...

2018/9/8

شجاعٌ وأكثر

... أمّا أنا فكلُّ ما فعلتُه أنني قلتُ له:
إنْ كنتَ صادقاً، أُنظر في عينَيّ!
وأمّا هو، فاكتفى بأنْ حدَّقَ في عُمقِ عينيَّ هكذا...
وَ واصَلَ الكذب.

..

يا وَيلاه! ما أشجعَ الخونة
وما أَقدَرَهم على أنْ يكونوا أقوياء القلوبِ
وحاضِري الألسنة
حتى أمامَ جثامينِ ضحاياهم!

2018/9/8

في زمن الخيبات... «إشْ لي بِدِشْ!»

عن «الليلة الثانية عشرة» لوليام شكسبير، اقتبس عبد الرحمن دقماق نص مسرحية «إشْ لي بِدِشْ!» (إخراج أسامة حلال) الّتي يقدّمها فريق «العمل للأمل» المسرحي على خشبة «دوار الشمس» في 5 و6 تموز الحالي. في ظل الخيبات المتلاحقة التي نعيشها، يسلط العمل الضوء على الحب، «الشعور الذي نبحث عنه كي نروي للآخرين إنجازاتنا في الماضي وانتصاراتنا وحياتنا الوردية التي كنا نظن أننا نملكها مقارنةً بالجحيم الذي نعيشه الآن». من بين الممثلين نذكر: أحمد ابراهيم وأحمد اسماعيل وأيمن السيّد وأيهم عطية وتميم ابراهيم وتيم صفصافي وحسن الجبر...

5 و6 تموز ـ 20:00 ـ مسرح دوار الشمس (الطيونة ـ بيروت). الدعوة عامة. للاستعلام: 01/739243

تلامذة «بيت الموسيقى» يحيون ليل طرابلس

تدعو «جمعية النجدة الشعبية اللبنانية» (في طربلس/ الميناء)، يوم الخميس المقبل إلى حفلة موسيقية ـ غنائية على مسرح «بيت الفن» في عاصمة الشمال. يحيي السهرة تلامذة «بيت الموسيقى» في القسم المشرقي العربي في الجمعية بإشراف مديره هيّاف ياسين (الصورة)، في مناسبة إطلاق فرع جديد لهذه المدرسة في طرابلس. بعد مجموعة من الكلمات التي ستُلقى خلال الاحتفال، ينطلق البرنامج الفني الذي يمتد على 40 دقيقة، على أن تتولى الإعلامية رين بريدي مهمّة التقديم.

حفلة موسيقية ـ غنائية: الخميس 4 تموز (يوليو) الحالي ـ الساعة السادسة مساءً ـ مسرح «بيت الفن» (مركز العزم الثقافي ـ طرابلس ـ الميناء/ شمال لبنان). للاستعلام: beitelfann@hotmail.com

بين لور ومازن أبجدية الفن والحبّ

تلتقي لور غريّب بابنها مازن كرباج في 11 تموز (يوليو) الحالي. إلّا أنّ اللقاء هذه المرّة لن يكون في معرض أو تعاون فنّي بل في نقاش سيديره الفنان البصري والمصمّم اللبناني حاتم إمام في «متحف سرسق». ستتحدّث لور الثمانينية الناقدة والشاعرة والرسامة، ومازن الأربعيني الموسيقي وفنان الكوميكس عن تعاوناتهما المتكررة والثيمات التي تجمع عملهما، بالإضافة إلى معرضهما «لور ومازن: بيني وبينك» المستمر في «سرسق» لغاية 25 آب (أغسطس) المقبل. يتزامن النقاش مع إطلاق كتابهما «أبجدية لور غريب ومازن كرباج».

نقاش مع لور غريّب ومازن كرباج: الخميس 11 تموز ـ الساعة السابعة مساءً ـ «متحف سرسق» (الأشرفية ـ بيروت). الدخول مجاني. للاستعلام: 01/202001

الأخبار
الاثنين 1 تموز 2019 العدد 63
Lundi 1 Juillet 2019 no63

رأس المال

في العدد

03
إيلي يشوعي
مقاربة سبب الرسم الجمركي وغايته

04
فيفيان عقيقي
لماذا تلجأ الحكومة الى موازنة تقشفية؟

06
محمد بزيع
أليندي وبينوشيه وسوق سانتياغو للأسهم

07
ليا يبي
اليمين المتطرّف هنا فمتى يستيقظ اليسار؟

08
غسان ديبة
من «صفقة القرن» إلى رهان القرن

نتيجة قطع حسابات الموازنة العامة وسلفات الخزينة من عام 1993 حتى عام 2017 ضمناً (بمليارات الدولارات)

الواردات	الواردات النقدية: 137,9	الماخوذات من مال الاحتياط: 60,2	إجمالي الواردات: 198,2
النفقات المصروفة	نفقات الجزء الاول: 159,8	نفقات الجزء الثاني (ا+ب): 12,2	إجمالي النفقات المصروفة: 171,9
النتائج	العجز النقدي: - 34	تعديلات طالت النفقات وحساب النتيجة: - 16,4	
يصبح العجز النهائي			- 50,4
إضافة سلفات الخزينة والمبالغ المدفوعة لتسديد عجز شراء المحروقات وتسديد فوائد واقساط القروض لصالح مؤسسة كهرباء لبنان والمؤسسات العامة الاخرى			-22
يصبح العجز الإجمالي			- 72,4

المصدر: مشاريع قوانين قطع الحساب 1997 - 2017 تصميم: سناء عيسى

الحسابات المالية النهائية للدولة: الحقائق مُخفاة

في خضمّ مناقشات مشروع قانون موازنة 2019 في مجلس الوزراء، تسلّم الوزراء مشاريع قوانين قطع الحساب للأعوام من 1997 حتّى 2017 (تنشرها «الأخبار» على موقعها على الإنترنت)، ولكنّها بقيت نائمة إلى أن أدرجت على جدول أعمال جلسة الغد. في هذا الوقت، بشّر رئيس ديوان المحاسبة القاضي أحمد حمدان، بأنّ «دراسة قطع حساب كلّ سنة تحتاج إلى أربعة أشهر»، أي أن الديوان لن ينجز مهمّته كلّياً قبل 7 سنوات. معلناً أنّ الديوان أنهى دراسة قطع حساب عام 2017 وحده لتسهيل إقرار الموازنة «خلافاً للدستور»!

تنصّ المادة 87 من الدستور على «أن حسابات الإدارة المالية النهائية لكلّ سنة يجب أن تعرض على مجلس النواب ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة الثانية التي تلي تلك السنة». أي أن قانون موازنة عام 2019، المطروح على مجلس النواب حالياً، لا يصبح نافذاً إلّا بعد نشره في الجريدة الرسمية، ولا يمكن نشره إلّا بعد التصديق على قطع حساب موازنة 2017.

هذا في الدستور، أمّا في الواقع، فالأمور تجري بطريقة مخالفة، وتتزايد الترجيحات بأن يُنشر قانون موازنة عام 2019، من دون التزام هذا الموجب الدستوري، بذريعة إعطاء مهلة إضافية لديوان المحاسبة لإنجاز واجباته في الرقابة اللاحقة، قد تكون أطول من المهلة التي أعطيت سابقاً لوزارة المال لإنجاز واجباتها في وضع الحسابات نفسها.

على الرغم من التصريحات النارية لعدد من النواب، ومنهم رئيس لجنة المال والموازنة النائب إبراهيم كنعان، التي ترفض الاستمرار في مخالفة الدستور، وتشترط لإقرار موازنة 2019 تسليم المجلس النيابي مشاريع قوانين قطع الحساب عن كلّ السنوات الماضية، وعدم القبول بإحالة قطع حساب عام 2017 فقط، أو انتظار تقرير ديوان المحاسبة حوله. إلّا أن رئيس ديوان المحاسبة القاضي أحمد حمدان، مهّد للتسوية التي تُعدُّ في الغرف المُغلقة من أجل اختراع المخرج، فهو أقرّ بعدم إمكانية نشر موازنة عام 2019 قبل إقرار مشاريع قطع حسابات كلّ السنوات من 1997 حتّى 2017، ولكنّه أوضح أن الديوان تسلّم هذه المشاريع قبل شهرين فقط، معلناً أن «دراسة قطع حساب كلّ سنة من السنوات الـ21، تحتاج إلى أربعة أشهر من التدقيق ومطابقة حسابات النفقات وضبطها، ومقارنتها بالواردات، والتصديق على ما هو صحيح وتسليط الضوء على الحسابات غير المطابقة». بمعنى ما، يقول رئيس الديوان إنه سيحتاج إلى 7 سنوات حتّى تتسنّى العودة إلى الانتظام العام واحترام أحكام الدستور. فما المخرج المقترح الآن؟ أعلن القاضي حمدان أنّ «ديوان المحاسبة أنهى قطع حساب عام 2017، وسيُسلَّم للحكومة قريباً»، أي أن الديوان بدأ ينفّذ مهمّته بالمقلوب، من عام 2017 ونزولاً بدلاً من عام 1997 وصعوداً، وبالتالي أعدّ «المسرح» للإمعان في المخالفات الدستورية «ليتمكّن مجلس النواب من إقرار موازنة 2019 ونشرها في الجريدة الرسمية»، وفق تصريحاته. وقال: «إذا لم تأخذ السلطة التشريعية بقطع حساب عام 2017 وحده، عندها يمكنها إعطاء مهلة لديوان المحاسبة لإنجاز قطوعات الحسابات عن السنوات العشرين الماضية».

إذاً، هذا هو المخرج الجاري إعداده: إمّا القبول بإجراء «صوري» يقضي بإقرار قطع حساب سنة 2017 وحدها، وإمّا إعطاء مهلة إضافية للديوان ونشر قانون الموازنة مجدّداً من دون أي قطع حساب. وهما خياران مخالفان للدستور، بإقرار رئيس الديوان نفسه. وفي هذا السياق، يجدر الانتباه إلى أن قطع حساب سنة 2017 يقابله قانون للموازنة عن السنة نفسها، سبق أن أقرّه مجلس النواب بعد 11 سنة متتالية من الإنفاق والجباية من دون أي قانون يجيزهما، وهذا مصدر «وجع رأس» سياسي، فضلاً عن تاريخ طويل من الفوضى المالية التامّة، وهذا مصدر ثانٍ لوجع الرأس السياسي، إذ إن عشرات مليارات الدولارات جُبيَت وأُعيد إنفاقها من دون أي رقابة أو تدقيق أو مساءلة.

منذ أكثر من 10 أشهر تقريباً، أنجزت المديرية العامّة للمالية العامّة مشاريع قطع الحساب للسنوات من 1997 حتّى 2017، ونجحت في تحديد ما يُعرف باسم «ميزان الدخول» في نهاية عام 1992، أي منذ تصفير الحسابات، الذي حال عدم تحديده سابقاً دون قيام ديوان المحاسبة بواجباته في الرقابة المؤخّرة على الحسابات. إلّا أن هذا الإنجاز لم يقتصر على إعداد مشاريع قطع الحساب فقط، بل تضمّن تقارير من آلاف الصفحات، مُعزّزة بالوثائق والمستندات والمراسلات والمحاضر، التي توثّق المخالفات والتعدّيات على المال العام ومسك الحسابات بطريقة خاطئة والتلاعب بقيودها لطمسها وإخفاء حقيقتها. لذلك، قد لا يكون مستغرباً أن تكتفي رئاسة مجلس الوزراء بتسليم الوزراء مشاريع قطع الحساب من دون هذه التقارير، كذلك لن يكون مستغرباً عدم إحالة هذه التقارير على مجلس النواب، فالمسألة كلّها تكمن في البحث عن طريقة تُعفي من فضح مضامين هذه التقارير وإبقائها طيّ الكتمان والتهرّب من المسؤولية.

تنشر «الأخبار» أعلاه جدولاً يختصر النتيجة الإجمالية لحسابات الدولة المالية بين عامي 1993 و2017 (يمكن الاطلاع على مشاريع قطع حسابات السنوات من 1997 حتى 2017 كما وزّعت على الوزراء على الموقع)، وسنسعى في الأعداد اللاحقة إلى تحليل هذه الأرقام واستكشاف خلفيّاتها، إلّا أن معانيها السياسية الفعلية لن تظهر إلّا إذا تسرّبت التقارير المرفقة أو قرّر ديوان المحاسبة أن يقوم بعمله الرقابي بجدّية ومن دون مسايرة.

على أي حال، تظهر النتيجة الإجمالية، ما بات معروفاً، إذ بلغ العجز المتراكم بين عامي 1993 و2017، بما فيه السلفات والمبالغ المدفوعة للكهرباء والمؤسّسات العامّة، نحو 72,4 مليار دولار، علماً أن مدفوعات الفائدة بلغت وحدها نحو 68,4 مليار دولار، أي نصف مجمل الإيرادات التي جبتها الحكومة، والبالغة نحو 137,9 مليار دولار. وللتدقيق تتمّة.

دعم الإنتاج أم تخفيض سعر الليرة؟

في سياق مناقشات مجلس الوزراء لمشروع قانون موازنة عام 2019، اقترح وزير الاقتصاد والتجارة منصور بطيش فرض رسم جمركي على جميع المستوردات بنسبة 3%، واشترط أن يخصَّص ما لا يقل عن ثلث إيرادات هذا الرسم لدعم الإنتاج وزيادة الصادرات. وفي سياق مداخلته لتبرير هذا الاقتراح ركّز على أزمة ميزان المدفوعات المستفحلة منذ عام 2011 واستمرار تنامي العجز التجاري إلى أكثر من ربع الناتج المحلّي الإجمالي.

تلقّف البعض هذا الاقتراح وعارضه البعض الآخر. الأوّل وجد فيه مصدراً للإيرادات العامّة يساهم في خفض العجز المالي، إلّا أنه اشترط استثناء الأدوية والآلات الصناعية والمواد الخامّ والسيّارات الصديقة للبيئة. أمّا الثاني فاعتبره إجراءً «غير شعبي»، يشبه زيادة الضريبة على القيمة المُضافة، ويؤدّي إلى رفع الأسعار والإضرار بمصالح الطبقات الفقيرة والمتوسّطة، واقترح في المقابل اللجوء إلى فرض رسوم نوعية مرتفعة على سلع مستوردة مختارة ومنتقاة تحت عنوان حماية ما يُنتج محلّياً وما يمكن إنتاجه من الإغراق والمنافسة غير المتكافئة من الخارج.

انتهى النقاش في مجلس الوزراء إلى صيغة تقضي بفرض رسم بنسبة 2% مع الاستثناءات المذكورة أعلاه، ولكن من دون تخصيص أيّ جزء من إيرادات هذا الرسم لدعم الإنتاج، ما أدّى إلى تضعضع القاعدة الصناعية الداعمة للاقتراح واستعادة القاعدة التجارية لخطاب الاعتراض، بعدما كان رئيس جمعيّة تجّار بيروت نقولا شماس قد أعلن موافقة التجّار على مضض، كاشفاً أن هؤلاء هم من ضغط من أجل تخفيض الرسم من 3% إلى 2%.

انتقلت هذه الصيغة إلى مجلس النواب، فتجدّد الخلاف وصراع المصالح، ما أدّى إلى تعليق البتّ بهذا الاقتراح، بانتظار أن يتقدّم وزراء المال والاقتصاد والصناعة باقتراحات بديلة تعوّض الإيرادات الفائتة في حال عدم إقرار الرسم.

> **10% هي نسبة انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي بين عامي 2010 و2016**

بمعنى ما، وافق النواب، كما الوزراء، على التعامل مع الرسم الجمركي كمصدر للإيرادات، أي وفق منطق الجباية والحساب لا وفق منطق حاجات الاقتصاد وشروط مواجهة الأزمة القائمة اليوم.

في هذا السياق، علّق النائب ميشال ضاهر، وهو من مالكي رأس المال الصناعي، على ما يجري، كاشفاً عن الحقيقة الكامنة وراء طرح الرسم الجمركي، قال: «هنالك من يرفض التعرفات الحمائية ورسوم الاستيراد ويرفض مكافحة الإغراق لحماية الصناعة، لهم أقول إذا لم تطبّق هذه التعرفات، أخشى أن يُجبر البنك المركزي على تحرير سعر صرف الليرة إسوة بتحرير الاقتصاد للحفاظ على احتياطه من العملات الصعبة، وعندها لن يبقى تجّار ولا مستهلكون، فحذار».

ما يعنيه ضاهر قصداً أو عن غير قصد، أن الأزمة في لبنان بلغت حدّاً يفرض على «صنّاع القرار» خياراً من اثنين: إمّا تخفيض سعر صرف الليرة الاسمي، أو تخفيض القدرة الشرائية لليرة عبر رفع أسعار الاستيراد، أي تخفيض سعر الصرف مورارية وليس مباشرة بهدف الحدّ من استهلاك السلع المستوردة وتخفيف نزف الدولارات. وهذا يعدّ الوجه الآخر لمقاربة المسألة بين سندان المنطق الجبائي والمحاسبي وبين مطرقة المنطق النقدي، في حين أن المسألة أعمق من ذلك بكثير، وتتعلّق بالمجتمع وحاجاته وشروط تقدّمه ورفاهيّته، ففوق بحث قام به بسّام جوني في وزارة الصناعة في عام 2018، تحت عنوان «قدرة السوق المحلية على استيعاب الإنتاج الصناعي»، فإن الصناعة اللبنانية قادرة على تلبية أكثر من 35% من الطلب المحلّي على السلع الصناعية، ويمكنها أن تصل إلى نسبة تتراوح بين 50% و70%، تبعاً للسياسات واستهدافاتها على المدى المتوسّط والبعيد، كما يمكنها أن تزيد صادراتها إلى الأسواق الخارجية. ولكن ذلك يحتاج إلى تغيير جذري كبير في ميزان المصالح والقوى.

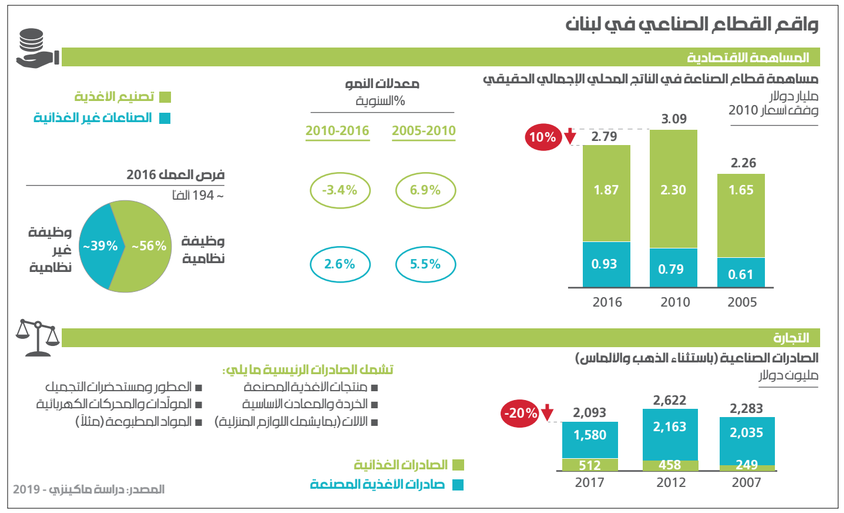

وجهات نظر

الرسم الجمركي سببه وغايته

إيلي يشوعي
اقتصادي، صناعي

للدولة دور اجتماعي تنموي في محاربة البطالة والفقر والمرض والأمّية. فإذا نجحت في السيطرة على البطالة، ضمنت نجاحها في مكافحة الفقر والمرض والأمّية. إذاً، البداية في كبح جماح البطالة أو في وضع سياسة استثمارية مبنية على بيئة ضريبية واستهلاكية وإدارية وخدماتية مُحفّزة للمبادرات الاستثمارية في شتّى المجالات، وخصوصاً في حقل الإنتاج الصناعي.

إن الرسوم والضرائب التي تطاول الصناعة متنوّعة وعديدة: الرسم الجمركي، ضريبة القيمة المضافة، الرسوم على المحروقات، الضريبة على الربح وعلى توزيع الأرباح، والرسوم الإدارية الأخرى (المُتعلّقة ببوّابات العبور (كالمرفأ والمطار والمعابر البرّية) والمتعلّقة بإنجاز المعاملات الإدارية الرسمية.

لا يُنظر إلى الضريبة عموماً كأداة لجمع المال للخزينة المركزية فحسب، بل كوسيلة لتحريك العجلة الاقتصادية وحفز النموّ الاقتصادي، وأيضاً لتحقيق العدالة الاجتماعية بواسطة تطبيق المساواة أمام الضريبة والمساواة بواسطتها. وأخيراً لتأمين الواردات المالية للخزينة وفي الموازنة الرسمية. لذلك فإن جملة الضرائب التي تخضع لها الاستثمارات المختلفة في لبنان، وخصوصاً في المجال الصناعي يجب أن تراعي تلك الشروط.

أمّا الرسوم التي من أهمّها الرسم الجمركي، وخصوصاً الرسوم الإدارية المتنوّعة الأخرى، فيجب أن تتّصف بنسب معتدلة للمحافظة على القدرات التنافسية للصناعات المحلّية.

للرسم الجمركي سبب وغاية يغيبان عن بال حكوماتنا. السبب هو الإغراق والاستيراد البخس، أمّا الغاية فهي محاربة البطالة وحماية اليد العاملة المحلّية. واجب الدولة أن تمنع السلع الإغراقية البخسة الثمن والمستوردة التي تنافس بغير تكافؤ الإنتاج المحلّي، وواجبها أيضاً المحافظة على قوّة العمل الوطنية تتوزّع، عندئذ، بين فئتين أساسيتين في المؤسّسة الصناعية: اليد العاملة والمستثمرين، أو الأجور والأرباح.

وعدالة التوزيع تقضي بتوزّع القيمة المضافة المُحقّقة بين مكافأة قوّة العمل أي مستويات الأجور ومكافأة رأس المال أي المساهمين. وهما الفريقان اللذان لا بدّ منهما لعمل منتظم للمؤسّسة ولديمومتها وازدهارها.

هذا هو الرسم الجمركي، وهذه مقاربته الكاملة، وما عدا ذلك تخبّط وتلمّس وتعثّر وأذى وارتجال.

تميّز بين المستوردات عندما تقسّمها بين كماليات ومنتجات للاستهلاك الواسع ومستوردات للفئات الاجتماعية المحدودة الدخل.

ما قرّرته حكومتنا في عامي 2000 و2019 في لبنان، هو رسوم جمركية لا سبب لها ولا غاية. ففي سنة 2000 خفّضت الحكومة، آنذاك، وبصورة دراماتيكية الرسوم الجمركية على غالبية المستوردات من الخارج من متوسّط 40% إلى متوسّط 5% باسم تحرير التجارة الدولية وخفض الكلفة الداخلية للمعيشة. فكانت النتيجة أن أقفلت آلاف المؤسّسات الصناعية التي تعمل للأسواق الداخلية، وتمّ تسريح عشرات الآلاف من الموظّفين والعمّال بسبب عدم قدرة الإنتاج المحلّي على منافسة مستوردات من دول تقلّ فيها كلفة اليد العاملة عن كلفتها في لبنان. فقد كلّ هؤلاء، قدرات الاستهلاك، ولم يفيدوا تالياً من انخفاض كلفة المعيشة كما ادّعت الحكومة آنذاك، بحيث لم تنخفض في الواقع كلفة المعيشة بسبب الاحتكارات الكبيرة في الاقتصاد الصغير وبسبب الحصريتين الداخلية والخارجية للتمثيل التجاري.

> **بما أن متوسّط كلفة اليد العاملة في جملة اكلاف الإنتاج هو ثلثها، يجب أن تتراوح الرسوم الجمركية بين 30% و40% من قيمة المستوردات**

أمّا حكومة 2019 فقد اقترحت زيادة الرسم الجمركي 2% ليصبح بمتوسّط 7% من دون سبب أو غاية اقتصادية، إلّا سبب وهدف تأمين واردات مالية إضافية في موازنة عامّة متهاوية ومتصدّعة من أجل منعها من الانهيار، ومنع المالية العامّة أيضاً من السقوط، غافلة واقع الانكماش الاقتصادي الذي يمنع تحقيق موازاة بين زيادة الرسم وزيادة التحصيل.

وتأكيداً على أهمّية حصّة اليد العاملة في كلفة الإنتاج والبطالة بنسبتيهما كمرجع لتحديد نسبة الرسم الجمركي، فتبيّن ذلك جلّياً من طريقة احتساب القيمة المضافة المُحقّقة داخل المؤسّسة الصناعية.

فعند حساب القيمة المضافة يتمّ تنزيل، من قيمة المبيعات، القيمة الإجمالية لكلّ العناصر التقنية الأوّلية للإنتاج مثل المواد الأوّلية والطاقة ومواد التغليف والنقل واستهلاك التجهيزات وغيرها، ما عدا اليد العاملة. فعند الحصول على القيمة المضافة نتوزّع، عندئذ، بين فئتين أساسيتين في المؤسّسة الصناعية: اليد العاملة والمستثمرين، أو الأجور والأرباح.

وعدالة التوزيع تقضي بتوزّع القيمة المضافة المُحقّقة بين مكافأة قوّة العمل أي مستويات الأجور ومكافأة رأس المال أي المساهمين. وهما الفريقان اللذان لا بدّ منهما لعمل منتظم للمؤسّسة ولديمومتها وازدهارها.

هذا هو الرسم الجمركي، وهذه مقاربته الكاملة، وما عدا ذلك تخبّط وتلمّس وتعثّر وأذى وارتجال.

اقتصاد السوء

العمّال السوريون في لبنان سوء فهم قديم

محمد زبيب

يوجد سوء فهم قديم يحكم مسألة عمل «عشرات ألوف السوريين» في لبنان. فالخطاب «الشعبوي» المُهيمن يقدّمها بوصفها استغلالاً سورياً لمقدّرات الاقتصاد اللبناني، واقتناصاً لفرص عمل اللبنانيين ومصادر دخلهم، فيما هي في الواقع استغلالاً لبنانياً لميزة «رخص» اليد العاملة السورية (والفلسطينية) مقارنةً باللبنانية، أسهم تاريخياً في تكبير «جيش العمّال الاحتياطي»، ومكّن رأس المال من تعظيم أرباحه وتخفيض حصّة الأجور وتفكيك أنظمة الحماية القانونية والاجتماعية وتضييق نطاق تغطيتها وتقليص الفئات المشمولة فيها، وكذلك أسهم في تشويه بنية الاقتصاد اللبناني التي تتميّز بغلبة قطاع الخدمات المتدنّية الإنتاجية على الزراعة والصناعة.

بداية، لا بدّ من التذكير بأنّ وجود هذا العدد الكبير من العمّال السوريين لم يرتبط فقط بتدفّق اللاجئين اعتباراً من عام 2011، بل يكاد يكون مكوّناً رئيسياً من مكوّنات القوى العاملة في لبنان. فمنذ خمسينيات القرن الماضي، ترافق تطوّر الاقتصاد اللبناني ودورات أزماته ونموّه مع الاستخدام الكثيف للعمّال الأجانب في مقابل هجرة العمّال اللبنانيين إلى الخارج. يذكر علي الشامي في كتابه «تطوّر الطبقة العاملة اللبنانية في الرأسمالية اللبنانية المعاصر» (الصادر عام 1981) أن «العمّال السوريين والفلسطينيين شكّلوا منذ عام 1948 مصدراً رئيساً لتجنيد العمالة الرخيصة في الزراعة والبناء، وقد بلغ عددهم في هذين القطاعين ما بين 100 ألف و120 ألفاً في السبعينيات، وهم يعملون بمعظمهم أُجَراء، مياومين وموسميين، ويتعرّضون لتمييز كبير في الأجر والضمانات الاجتماعية والحرّيات السياسية. ويقوم معظمهم بالأشغال الصعبة التي لا يتوافر لها عرض كافٍ من جانب العمالة اللبنانية». ويستند الشامي أيضاً إلى استقصاءات ميدانية أجريت في عام 1970، تبيّن أن مرفأ بيروت (مثلاً) كان يوفّر ما بين 1300 و1500 وظيفة، يشغل 30% منها عمّال سوريون وفلسطينيون، فيما كان أكثر من ثلث عمّال الدباغة في ضواحي بيروت (مثلاً) سوريين.

كما هو الحال الآن، لا توجد إحصاءات دقيقة لعدد العمّال السوريين في لبنان في أي حقبة من الحقبات الماضية. ولكن دراسات الإحصاء المركزي (على علّاتها) تفيد بأن 15% من المقيمين في بيروت في عام 1970 كانوا «أجانب»، وأن جزءاً مهمّاً من الدفق السكّاني إلى بيروت في السبعينيات كان مصدره سوريا. وإثر أحداث عام 1973، تداولت الصحافة معلومات عن وجود 50 ألف عامل زراعي سوري في سهل البقاع وحده. وكذلك ورد في تقرير بعثة الأمم المتّحدة برئاسة المستشار الاقتصادي دوران في عام 1971 أن ما بين 20 ألفاً و30 ألف عامل أجنبي كان يدخل إلى لبنان كلّ سنة في الفترة بين 1964 و1970، في المقابل كان يهاجر نحو 13 ألف لبناني بحثاً عن عمل في الخارج. ويشير التقرير إلى أن 57% من المهاجرين اللبنانيين كانوا يملكون مؤهّلات تعليمية، في حين أن 75% من المهاجرين إلى لبنان هم من العمّال غير المهرة، وهذه من السمات الثابتة حتّى الآن، حيث تهاجر العمالة الماهرة ويحلّ محلّها عمالة غير ماهرة. بمعنى ما، كان العمّال السوريون موجودين في لبنان دائماً بكثافة، وبالتالي لا يتعلّق وجودهم بأزمة اللجوء، الأخيرة، على عكس الفلسطينيين، بل هناك استقصاءات كثيرة تشير إلى أن قسماً كبيراً من السوريين الذين لجأوا إلى لبنان أخيراً هم أفراد من أسر العمّال السوريين الذين كانوا يعملون في لبنان قبل اندلاع الصراع في سوريا. وعلى أي حال، يمكن الاستنتاج من التقديرات المُتاحة أن العمالة الأجنبية شكّلت تاريخياً نحو ربع القوى العاملة في لبنان، وهذا ينطبق على حقبة ما قبل الحرب في لبنان وحقبة ما بعدها، وما قبل الحرب في سوريا وما بعدها.

إذاً، مسألة «العمالة السورية» في لبنان ليست ظرفية، بل بنيوية وتاريخية، وهي ترتبط بنحو وثيق بنمط تطوّر الاقتصاد اللبناني ككلّ، وتكفي الإشارة إلى أن الخطاب الموجّه إلى اللاجئين السوريين اليوم، هو الخطاب نفسه الذي ظهر في نهاية تسعينيات القرن الماضي بعد فشل مشروع إعادة الإعمار وانفجار أزمة العجز المالي والدَّيْن. ومن المفارقات التي تدلنا عليها هذه المقارنة بين خطاب اليوم وخطاب الأمس أنهما يتشاركان في تأجيج المخاوف من وجود مليون ونصف مليون سوري على الأراضي اللبنانية. فالخطاب «الشعبوي» في التسعينيات كان يروّج أن هناك أكثر من مليون عامل أجنبي يعملون في لبنان بعد الحرب وينافسون اللبنانيين على مصادر عيشهم. ولو كان هذا الرقم صحيحاً، فإنه سيعني أن وزنهم قياساً إلى عدد اللبنانيين المقيمين كان أعلى في السابق من وزن اللاجئين السوريين اليوم. أمّا المفارقة الثانية المهمّة، فإن خطاب الأمس كما خطاب اليوم يتعامل مع هذه المسألة بوصفها خطراً ديموغرافياً، مصدره في السابق السيطرة العسكرية والمخابراتية السورية المباشرة على لبنان، ومصدره اليوم تدفّق هذا العدد الهائل من الهاربين من الحرب في سوريا. وفي الحالتين، يجري طمس المصدر الفعلي المتمثّل ببنية الاقتصاد نفسه، الذي لا يولّد وظائف وأجور كافية، وما يولّده يتسم بنوعية سيّئة ومنخفضة ومستوى عالٍ جدّاً من الاستغلال ودرجة تركّز هائلة في توزيع الدخل والثروة.

لا يهاجر اللبنانيون أو يسقطون في براثن البطالة والفقر لأن السوريين يقتنصون الوظائف والأجور، بل لأنهم يستثمرون كثيراً في التعليم من دون أن يقابل ذلك أي قدرة لاستيعابهم في سوق العمل، فالوظائف التي يخلقها الاقتصاد اللبناني تتركّز في أنشطة لا تحتاج إلى عمالة ماهرة، ولا سيّما في تجارة التجزئة والبناء والخدمات الهامشية والأعمال السياحية والزراعية الموسمية، وجميعها أنشطة لا تولّد قيم مضافة عالية وتتميّز بحصّة ساحقة للأرباح في مقابل أجور متدنّية جدّاً. وهذا ما يفسّر جانباً مهمّاً من جوانب تدهور حصّة الأجور من مجمل الناتج المحلّي، إذ تفيد التقديرات أنها تراجعت من نحو 55% قبل الحرب إلى 35% في الحرب ومرحلة إعادة الإعمار وصولاً إلى 25% اليوم. في المقابل، ارتفعت حصّة الـ10% الأعلى دخلاً إلى 55% من مجمل الدخل المُحقّق، وباتت هذه الفئة تستحوذ على 70% من مجمل الثروة ونحو 90% من مجمل الودائع المكتنزة في المصارف. وفي الإطار نفسه، تفيد التقديرات الحالية أن نصف القوى العاملة في لبنان تقريباً هي عمالة غير نظامية، ولا تتمتع بالحدّ الأدنى للأجور والحدّ الأقصى لساعات العمل والضمان الاجتماعي والحماية من الصرف التعسّفي.

لا شك أن الذروة في الأزمات تمثّل فرصة مؤاتية لنشر الخطاب الشعبوي وحشد التأييد له، إلّا أنها تمثّل أيضاً فرصة لصعود الخطاب المناوئ. ولكن شرط ذلك هو الإقلاع عن إنكار كلّ الآثار السلبية الناجمة عن تدفّق هذا الكمّ الكبير من العمّال والعاملات إلى سوق العمل، والانطلاق في المواجهة من نقد الاقتصاد السياسي وفضح المآرب الحقيقية للقوى المسيطرة على السياسة والمجتمع والاقتصاد.

المشكلة التي نواجهها اليوم، أننا نقف أمام خطابين: مهيمن ومناوئ، لا يوجد بينهما سوى الخواء. فليس بين القوى والحركات، سواء في السلطة أو في الأحزاب أو في المجتمع المدني والنقابات، من يتطلّع الآن للتصدّي لخطاب الكراهية ضدّ اللاجئين والعمّال الأجانب بوصفه أداة «طبقية» تُستَخدَم في واحدة من أخطر دورات أزمة «النموذج الاقتصادي اللبناني». وهذا الخواء السياسي يتجاوز كثيراً مجرّد «سوء الفهم» المُزمن، بل يتجاوز مسألة اللاجئين نفسها وإشكالية «العمّال الأجانب»، إلى أشكال مختلفة من «القصور» و«التواطؤ» و«الانتهازية» و«النفعية» و«الجبن»، التي جعلت جميع النخب اللبنانية تقريباً تبدو اليوم أسيرة «استبداد الوضع القائم» والشعور العام بالعجز وانعدام الثقة والاعتقاد الراسخ أن الوضع القائم هو حتماً أفضل من انهياره وأن البديل منه هو الأسوأ.

مؤشر

لجم السيولة يزيد حدّة الانكماش الاقتصادي

علي هاشم

يواصل مصرف لبنان إجراءات لجم السيولة وخفض حجم النقد المعروض وامتصاصها بالعملة المحلّية والعملات الأجنبية. تأتي هذه الإجراءات الانكماشية بعد فترة طويلة من سياسات الرفع المالي وزيادة المعروض من النقد، وهذا من شأنه أن يشكّل عاملاً إضافياً نحو المزيد من الانكماش الاقتصادي إلى جانب سياسات التقشّف الحكومية.

منذ ظهور تداعيات الأزمة المالية في لبنان، اعتمد مصرف لبنان على إجراءات وهندسات مالية مختلفة تمحورت جميعها حول السعي إلى امتصاص العملة الصعبة ورفع الاحتياطي منها، في مقابل ضخّ السيولة بالعملة المحلّية. وفي النتيجة، ساهمت هذه الهندسات لغاية 2017 في خلق كمّية من النقد بالليرة اللبنانية في الأسواق، نظراً إلى آليّة عمل تلك الهندسات في ذلك الوقت، والتي قامت على استقبال التوظيفات بالعملة الصعبة في مقابل خلق فائض من النقد بالعملة المحلّية في يد المصارف. في الواقع، شكّلت تلك الإجراءات والهندسات إحدى أدوات خلق النقد، التي ساهمت في تلك الفترة في زيادة حجم النقد المعروض في الأسواق. ويمعزل عن تلك الهندسات والإجراءات الاستثنائية، كان التوسّع في سياسات الرفع المالي أبرز سمات السياسات المُعتمدة خلال السنوات التي سبقت تلك الفترة، وهو ما يظهر بوضوح في تطوّر حجم النقد المعروض في لبنان. بين بداية 2011، ولغاية بداية 2016، السنة التي شهدت أولى الهندسات المالية الكبيرة، ارتفع حجم المستوى الثاني من النقد المعروض M2 من 37,12 مليار دولار إلى 52,24 مليار دولار خلال السنوات الخمس. مع العلم أن هذا المستوى من النقد المعروض (M2) يشمل كلّ النقد المتداول والودائع المتوافرة في الحسابات الجارية وحسابات الادّخار. ومع اعتماد مصرف لبنان على الهندسات المالية عام 2016، توسّع حجم النقد المعروض إلى 54,64 مليار دولار في نهاية 2016، وواصل ارتفاعه إلى 55,52 مليار دولار في آب/ أغسطس 2017.

وفي مقابل التوسّع في عمليّات خلق النقد وامتصاص العملة الصعبة، بدأ مصرف لبنان يلتفت إلى الأثر المعاكس الذي بدأت تلك العمليّات تخلقه. فالتوسّع في ضخّ السيولة بالعملة المحلّية سرعان ما بدأ يتحوّل إلى طلب على الدولار في السوق، وهو ما دفع مصرف لبنان منذ النصف الثاني من عام 2017 إلى التحوّل باتجاه «حبس» السيولة وامتصاصها بالعملة المحلّية أيضاً.

جرى ذلك - من جانب مصرف لبنان - عبر تعديل آليّات الإجراءات التي اعتمدها المصرف المركزي من خلال استهداف امتصاص سيولة المصارف، سواء بالعملة الصعبة والعملات المحلّية معاً. أمّا من جانب المصارف فقد تمّ الأمر عبر رفع الفوائد لاستقطاب الودائع بالليرة والدولار، وتقليص تسليفاتها بالعملتين، في مقابل توظيف هذه الأموال في المصرف المركزي. وسرعان ما انعكس كلّ ذلك على حجم النقد المعروض في الأسواق، الذي انخفض بشكل تدرّجي خلال السنتين الماضيتين من 55,35 مليار دولار في أيلول/ سبتمبر 2017 إلى 50,4 مليار دولار في شهر آذار/ مارس الماضي.

هذه الإجراءات الانكماشية، والتي تذهب باتجاه تجفيف السيولة في الأسواق بعد فترة طويلة من سياسات الرفع المالي والتوسّع في خلق النقد، شكّلت خلال الفترة الماضية أبرز العوامل الضاغطة على الاقتصاد المحلّي ونسبة النموّ فيه، إلى جانب عوامل عدّة طبعاً. وهكذا، بعد أن دفع اللبنانيون كلفة الهندسات والإجراءات الاستثنائية في فترة خلق النقد، وبعد أن تركت أثرها على شكل تضخّم بنسبة تزيد عن 6% في العام الماضي وارتفاع في توظيفات المصارف المُكلّفة لدى المصرف المركزي، يدفع الاقتصاد المحلّي ثمن الإجراءات المعاكسة التي تهدف إلى السيطرة على آثار المعالجات السابقة. وعملياً، من المتوقّع أن تبرز بشكل أوضح - على المدى الأطول - الآثار المرهقة لهذه المعالجات على مستوى الطلب في الأسواق والقدرة على تحقيق أي نموّ اقتصادي في الفترة المقبلة.

وفي كل الحالات، تظهر هذه التطوّرات الأخيرة، بعد آثار الإجراءات السابقة خلال فترة الهندسات المالية، أن السياسة النقدية في لبنان تُدار بمنطق المعالجات الآنية - والمتضاربة في كثير من الأحيان - التي تهدف إلى شراء الوقت والتعامل مع بعض آثار الأزمة لا أسبابها. وهو ما يعكس غياب أي نظرة متكاملة لمعالجة جوهر الأزمة القائم في السياسات المالية والنقدية التي سادت منذ التسعينيات.

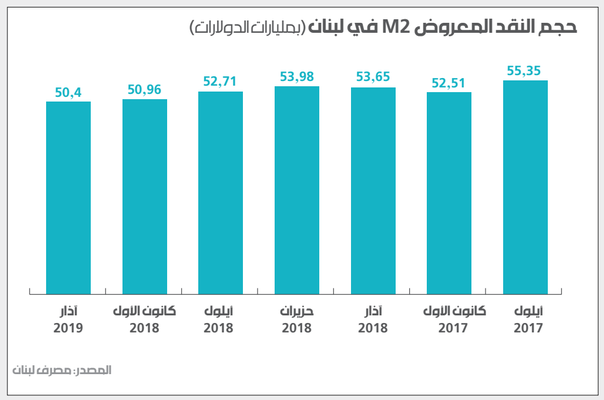

نما الناتج المحلّي الإجمالي في لبنان بمتوسط سنوي يقل من 1.5% بين عامي 2011 و2018. وهذا ما دفع العديد من الاقتصاديين إلى التحذير من ان الاقتصاد اللبناني دخل منذ 8 سنوات مرحلة من «التباطؤ الطويل، أو «النموّ الضعيف»، وبات أقرب إلى حالة «الركود» ويستدعي تدخّلات مدروسة لإخراجه من هذه الحالة. في هذا الظرف العصيب، تطرح الحكومة مشروع قانون موازنة عام 2019 الذي يصفه هوّلاء الاقتصاديون أنه «انكماشي»، إذ تتبنّى الحكومة من خلاله سياسة مالية تقشّفية في موازاة سياسة نقدية تقييدية ينتهجها البنك المركزي، ما قد يؤدّي إلى انخفاض الناتج المحلّي الإجمالي، أي تراجع الأسعار والأرباح والأجور. ما المقصود بـ«الانكماش»؟ وما الذي يدفع الحكومة اللبنانية إلى هذا الخيار؟

لماذا تلجأ الحكومة إلى موازنة «انكماشية»؟

إعداد **فيفيان عقيقي**

يحدث الانكماش عندما تنخفض أسعار السلع والخدمات. ووفقاً لموسوعة «Investopedia»، ينتج الانكماش عن انخفاض عرض النقود في الاقتصاد أو الائتمان أو الإنفاق الاستهلاكي. هناك عوامل عدّة تؤدّي إلى الانكماش، أبرزها وأكثرها شيوعاً، نقص الأموال المتداولة في الاقتصاد، بما يزيد من قيمة هذه الأموال ويدفع من يمتلكون المال إلى الاحتفاظ به بدلاً من إنفاقه، وهو ما يؤدّي بدوره إلى انخفاض الطلب على البضائع بشكل عام، ويدفع باتجاه خفض الأسعار لتحفيز الطلب.

قد يبدو أن انخفاض الأسعار أمر جيّد باعتبار أنه يمنح المستهلكين قوّة شرائية أكبر، إلّا أن الانخفاض العام والمستمرّ في الأسعار يمكن أن تكون له آثار سلبية على النموّ، ناتجة من انخفاض إيرادات الأعمال، وهو ما تواجهه المؤسّسات والشركات عادة عبر خفض أجور العاملين لديها، أو الإغلاق وصرف موظّفيها.

في لبنان، ومن خلال مشروع موازنة 2019، تعد الحكومة بسياسة تقشفيّة قاسية، وبفرض ضرائب إضافية. هذه الإجراءات، برأي العديد من الاقتصاديين، ستقلّص القدرة الشرائية للمواطنين وبالتالي إنفاقهم واستهلاكهم، وهو ما سيؤثّر على الدورة الاقتصادية ككلّ، وعلى عمل باقي المؤسّسات والشركات القائمة.

يقول وزير المال الأسبق جورج قرم إن «السياسة التي تقترحها الحكومة من خلال مشروع الموازنة هي انتحارية، ويمكن لأيّ طالب اقتصاد أن يرى تبعاتها بوضوح. ففي ظلّ الانكماش الاقتصادي الحاصل يفترض بالدولة تحريك الاقتصاد عبر زيادة الاستثمارات والرواتب، لا فرض سياسات تقشّفية ستؤدّي حتماً إلى زيادة الانكماش الاقتصادي وتراجع الأعمال وصولاً إلى تراجع الإيرادات الحكومية. هذه السياسة تدلّ إلى أن القائمين على شؤون البلاد يعيشون في برج مقفل، وكذلك تبيّن عدم وجود أي رؤية تنموية وإنمائية للبلاد». وهو ما يؤيّده كبير الاقتصاديين في مجموعة «بنك بيبلوس» نسيب غبريل، مشيراً إلى أن «الإجراءات التي يقدّمها مشروع الموازنة على صعيد الإيرادات والنفقات ستزيد الانكماش الاقتصادي المستمرّ للسنة الثانية على التوالي، بحيث لم يسجّل الاقتصاد أي نموّ فعلي في العام الماضي، إذ لم تتجاوز النسبة الـ0,2%. عملياً ستؤدّي الرسوم الجمركية والضريبة على رواتب المتقاعدين وأرباح الفوائد إلى خفض تلقائي في مداخيل فئات كثيرة، في حين أن الإجراءات غير الجدّية لخفض النفقات ووقف أي إنفاق استثماري في البنية التحتية، لن تعكس أي ثقة بالأسواق وهو ما سيضرب أي إمكانية لحفز النموّ وتوسيع حجم الاقتصاد عبر تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسّطة والمغتربين على الاستثمار وإطلاق المشاريع».

انجا بوليغان ـ المكسيك

ماهي الآثار التي قد ترتّبها الموازنة على الاقتصاد؟
نموّ معدوم وانكماش مُحتمل

سامي عطاالله
اقتصادي المدير التنفيذي للمركز اللبناني للدراسات

هناك تصوّران لدور الدولة، التصوّر الكلاسيكي الذي يرى أن دورها يجب أن يكون محصوراً بالأمور التنظيمية من دون التدخّل في الأسواق وآلية عملها، والتصوّر الذي يجد أن دورها أساسي لحلّ مشكلات السوق. في لبنان، نحن لا نتّبع أي تصوّر من الاثنين، بل هناك نموذج لـ«شكل دولة» رُسي بعض الحرب، قائم على إنفاق عام - لا يوجد أي تقييم لمدى فعاليته الاقتصادية - يتجاوز حجم الإيرادات العامّة ويصار إلى تغطيته بالدَّين ومراكمة هذا الدَّين والفوائد المرتبطة عليه.

انطلاقاً من هنا، يأتي مشروع موازنة عام 2019 من دون أن يقدّم أي نموذج بديل من النموذج القائم، الذي أدّى إلى الأزمة التي نعيش تبعاتها اليوم. وعلى الرغم من شدّة الأزمة، لم يتمّ تقديم أي تصوّر لشكل الدولة التي نريد، أو وضع رؤية اقتصادية أو إطار عمل مالي لدرء مخاطرها، بل كل ما يحصل هو مجرّد تأجيل للمشكلة. إذ يتبيّن من مشروع الموازنة المطروح أن النفقات انخفضت بنحو 400-500 مليون دولار، لكن ما حصل، في الواقع، هو تأجيل هذه النفقات إلى سنوات لاحقة، ومن دون أن يكون هناك أي إعادة هيكلة للإنفاق العام أو تقييم فعاليته الاقتصادية. لقد تمّ تأجيل 5% من مجمل قيمة هذه النفقات المُخصّصة إلى عام 2020، و65% منها إلى عام 2021، و17% إلى عام 2022، و13% إلى عام 2023. لكن هذا التأجيل لن تكون دونه تبعات، إذ سيؤدّي إلى عدم تحقيق أيّ نموّ اقتصادي نظراً لغياب أيّ خطة قطاعية وأيّ دعم للقطاعات الإنتاجية ولا سيّما الزراعة والصناعة وكذلك السياحة والتكنولوجيا، مع بوادر حصول انكماش في الاقتصاد. عملياً، تنطوي الإجراءات التي يتضمّنها مشروع موازنة عام 2019 على تأثيرات ذات طبيعة انكماشية ستطال النموّ والناتج المحلّي الإجمالي، من خلال التأثيرات التي سترتّبها على الاستهلاك والاستثمار والصادرات.

1- على صعيد الاستهلاك: ستؤدّي ضريبة الـ2% على الاستيراد إلى رفع الأسعار، في حين أن زيادة شطر جديد إلى ضريبة دخل الموظّفين وأصحاب المهن الحرّة، وفرض ضريبة 3% على رواتب التقاعد، ورفع ضريبة الأرباح على الفوائد من 7% إلى 10% على مختلف شرائح المودعين من دون أي تمييز بقيمة هذه الودائع، ستؤدّي إلى تقليص القوّة الشرائية للناس، وبالتالي ضرب الاستهلاك، أو بأحسن الأحوال تخفيفه. لا سيّما أن الأعباء المُلقاة على ميزانية الأسر كثيرة ولا تحتمل أعباءً إضافية، وهي بمعظمها ناجمة عن النقص أو القصور في الخدمات العامّة وأبرزها الكهرباء والمياه والنقل والتعليم والصحّة، التي يتمّ دفع أكثر من فاتورة ثمناً للحصول عليها وبكلفة عالية.

2- على صعيد الاستثمار: عمدت الحكومة إلى تأجيل أي إنفاق استثماري في الموازنة، في حين أن الاستثمارات الوحيدة المُنتظَرة هي تلك المنصوص عنها في مؤتمر «سيدر»، والتي لم يُعرف بعد ما إذا كانت ستنفّذ أم لا، علماً بأنها كلّها استثمارات في البنية التحتية. أي أنه في حال تمّ تنفيذها، سيكون فيما المدين يكون مستفيداً في هذه الحالة، خصوصاً أن إنفاقه بالأساس متدنٍّ نظراً لحالته المدينة. لذلك، يفترض رفع معدّلات الفائدة لخفض معدّلات التضخّم، أي اللجوء إلى السياسات الانكماشية.

في لبنان، نحن لسنا بأيّ حالة من الاثنتين. بمعنى أن لا علاقة للسياسات التي تنفّذها الحكومة بجذر النموّ أو كبح التضخّم، بل القصّة «أبيخ» من ذلك بكثير على الرغم من عمق الأزمة التي نمرّ بها وتداعياتها على المجتمع والاقتصاد. في الواقع، تكمن المشكلة الرئيسية بنقص الدولارات المتوافرة لسدّ حاجات الاقتصاد المحلّي وتسديد المطلوبات المترتبة للخارج، وبالتالي إن كان هناك من معنى لمشروع موازنة عام 2019 المطروح، فهو معنى وحيد ويتمثّل بتقليص الاستهلاك لمواجهة هذه الأزمة من خلال التقشّف، لما لذلك من أثر في تقليل القوّة الشرائية، وبالتالي خفض الاستهلاك الذي السياسة التوسّعية في الإنفاق يترتّب عنها دَين وعجز في مالية الدولة، فإنها تقتضي فرض الضرائب لتعويض الدَّين والعجز عندما ترتفع معدّلات النموّ. ما يعني أن وفقاً للنظرية الكينزية لا يجب اتباع سياسة تقشّفية وانكماشية، بل على العكس يجب توسيع الإنفاق لحفز النموّ ومن ثمّ فرض معدّلات ضريبية أعلى لتعويض العجوزات الناجمة عنه. من جهة أخرى، ترى النظرية النيوكلاسيكية أن الناس أذكياء، وبالتالي عندما تقوم الدولة بالتوسّع في الإنفاق، يكونون مدركين بأنها ستقوم باسترداد هذه الأموال من خلال الضرائب وهو ما يدفعهم لادّخار هذه الأموال وعدم إنفاقها. بالنسبة إلى هذه النظرية، فإن الأولوية دائماً هي للتضخّم باعتبار أن ارتفاع معدّلاته يؤدّي إلى تحويل الثروة من المدّخر الذي يضطر لصرف جزء من مدّخراته لتغطية هامش ارتفاع الأسعار، التي تؤيّد السياسات الانكماشية لمعالجة التضخّم.

وفقاً لموسوعة «Investopedia» يؤدّي انخفاض الأسعار المستمرّ إلى انخفاض إيرادات الأعمال، ما يدفع الشركات إلى خفض نفقاتها للمحافظة على هامش أعلى من الأرباح، وعادة يتحقّق ذلك من خلال خفض الأجور وتسريح العمّال، ما يؤدّي إلى رفع معدّلات البطالة، والتحوّل إلى وضع أسوأ قد يصل إلى إغلاق مؤسّسات، والدخول في حالة من الركود الاقتصادي. ومع صعوبة العثور على عمل جديد في فترات الركود من المُحتمل أن يستنزف الناس مدّخراتهم لتغطية نفقاتهم، وقد يتخلّفون عن الوفاء بالتزاماتهم فتتراكم ديونهم وتزيد نسبة القروض المتعثّرة، أو أن يضطروا للهجرة أو البحث عن سبل لتمويل إنفاقهم وحاجياتهم بما يرفع كلفة الحصول على الأموال، وبالتالي كلفة الاستثمار، فتشتدّ الأمور سوءاً وصولاً إلى حالة قد يصعب الخروج منها... إنها دوّامة الانكماش المُفرغة. تتضارب التوقعات في عام 2019 وفقاً للمصادر وتتراوح بين 0,2% و1,5% للنمو و 1,7% و5% للتضخم

تطوّر معدّلي التضخّم والنموّ في لبنان (2009 – 2019)

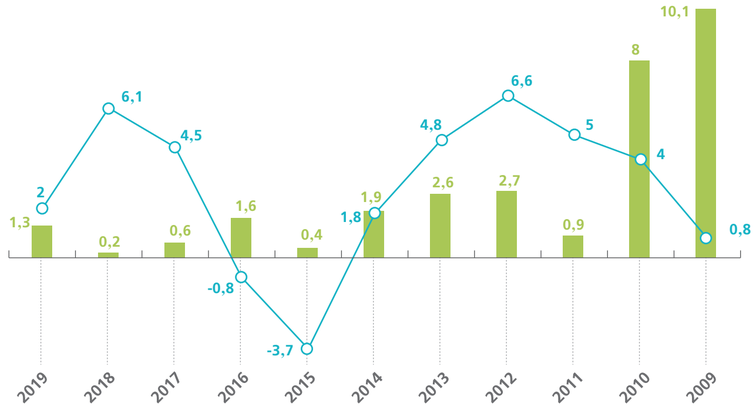

المصدر: صندوق النقد الدولي

لماذا قد تلجأ الحكومة إلى سياسة مماثلة في الظرف الراهن؟
خفض الاستهلاك لوقف نزف الدولارات

شربل نحّاس
اقتصادي، وزير العمل والاتصالات الأسبق

لا بدّ من العودة إلى «كتب الاقتصاد» الكلّي لمحاولة فهم الأسباب التي قد تدفع الحكومة إلى طرح موازنة تقشّفية في ظلّ الظروف الاقتصادية الراهنة. ففي هذه الكتب تبرز نظريّتان؛ النظرية الكينزية التي تحفّز السياسات التوسّعية لدفع النموّ، والنظرية النيوكلاسيكية التي تؤيّد السياسات الانكماشية لمعالجة التضخّم.

وفقاً للنظرية الكينزية، فإن الناس يتفاعلون مع التوقّعات، وبالتالي عندما يكون النموّ ضعيفاً يفترض بالدولة أن تضخّ السيولة في الاقتصاد. وأن تسمح بالمزيد من الاستدانة وأن ترفع الرواتب وتقوم بالاستثمار، حينها يشعر الناس بوجود الأموال فيستهلكون ويستثمرون بما يؤدّي إلى رفع معدّلات النموّ. وبما أن هذه

تمّ تأجيل النفقات إلى سنوات لاحقة من دون أن يكون هناك أي إعادة هيكلة للإنفاق العام أو تقييم فعاليته

تأثيرها على النموّ والعمالة مرحلياً وغير مستدام، كونها لا ترتبط بأي خطّة اقتصادية لتطوير القطاعات، وبالتالي لن يستفيد منها سوى الشركات الكبيرة لتحسين أعمالها وكذلك من سيقوم بتنفيذ هذه المشاريع. ويقابل ذلك، عدم وجود أي دعم للقطاعات الإنتاجية أو أي خطّة لحفز النموّ، وهو ما سيؤدّي بالتوازي مع الإبقاء على معدّلات الفائدة مرتفعة إلى انعدام أي قابلية للاستثمار من قبَل القطاع الخاص، التي هي بالأساس وبغالبيتها استثمارات ذات فعالية اقتصادية ضعيفة كونها تتركّز في قطاعات خدمية أو منخفضة الإنتاجية.

3- على صعيد الصادرات: بادرت الحكومة إلى إلغاء أي إشارة لأيّ دعم مُمكن أن تستفيد منه الصناعة، وذلك من خلال إلغاء ربط ضريبة الـ2% على المواد المستوردة بتخصيص جزء من إيراداتها لدعم الصناعة. في الواقع، لا يمكن تحقيق أي نموّ مستدام من دون التفكير بتطوير الصناعة. وتبيّن دراسة أجراها «المركز اللبناني للدراسات»، أن الصادرات شهدت بعض الفورات التي سرعان ما خمدت بسبب عدم قدرة الصناعات اللبنانية على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية نتيجة ارتفاع كلفة الإنتاج المحلّية بالمقارنة مع كلفة الإنتاج في بلدان أخرى. وهي مشكلة تحتاج إلى تدخّل مباشر من الدولة لرسم سياسات مؤاتية لتطوير الصناعة خصوصاً أن هناك إمكانيات لذلك، فلبنان يصدّر نحو 1147 سلعة إلى 174 سوقاً، وهو ما يعدّ تنوّعاً لافتاً في الصادرات والأسواق.

التفسير الوحيد لمشروع موازنة 2019 هو تقليص الاستهلاك لمواجهة أزمة نقص الدولارات

وذلك من خلال الانكماش للحدّ من الاستهلاك والدفع باتجاه خفض التضخّم وذلك كبديل من رفع معدّل الفائدة بعد أن وصل معدّلها الوسطي إلى 10% في العام الماضي. إلّا أن ذلك مشروط بقبول المتحكّمين بالأسواق، كالمستوردين والتجّار، بعدم رفع أسعار السلع والخدمات، ولا سيّما السلع الأساسية التي لا يمكن للناس الاستغناء عنها، خصوصاً أن غالبية الأسواق اللبنانية تتسم بطبيعة احتكارية وهامش المنافسة فيها ضيّق. بمعنى أكثر وضوحاً، يأخذ معدّل الفائدة في الاعتبار نسبة التضخّم والربح أو الربح الصافي ودرجة المخاطر، وبالتالي خفض معدّل التضخّم مع إبقاء معدّلات الفائدة على مستواها يزيد معدّلات الربح المتأتي منها، وهو ما يعدّ مغرياً لجذب الأموال والودائع، قد تفيد راهناً لكسب القليل من الوقت، وذلك بدلاً من اتخاذ إجراءات تصحيحية وجذرية.

قراءات

مراجعة

انتخاب أليندي وانقلاب بينوشيه وسوق سانتياغو للأسهم
هل يمكن «تكميم» المتغيّرات الثورية؟

«في طريق تشيلي نحو الاشتراكية، تقضي مهمّتنا الآن بحثَ ونَضم موضع التنفيذ نموذجاً جديداً للدولة، للاقتصاد وللمجتمع، يدور حول احتياجات الإنسان وطموحاته»
سلفادور الليندي، الخطاب الأوّل أمام البرلمان بعد تنصيبه رئيساً

محمد بزيع

صدرت في العام الماضي عن دوريّة التنمية الاقتصادية ورقة بعنوان: «الصدمات المؤسّساتية والنتائج الاقتصادية: انتخاب الليندي، انقلاب بينوشيه، وبورصة سانتياغو»، أعدّها الباحثان دانيال جيراردي وساموبل بوولز. ولعلّ مصادفة الذكرى 111 لميلاد سلفادور الليندي في الأسبوع الماضي (ولد في 26 حزيران/ يونيو 1908، وتوفي في 11 أيلول/ سبتمبر 1973) هي فرصة مؤاتية لمراجعة هذه الورقة والإطلالة من خلالها على التجربة القصيرة، إنّما ذات الأهمية العالية، التي بدأت عام 1970 بالوصول الديموقراطي لأليندي إلى سدّة الرئاسة في تشيلي، كصاحب مشروع اشتراكي، وانتهت عام 1973 بانقلاب أوغستو بينوشيه المدعوم من الولايات المتّحدة الأميركية في سيناريو تكرّر في تجارب عدّة في أميركا اللاتينية والعالم.

تتناول هذه الورقة أثر هذين الحدثين (انتخاب الليندي وانقلاب بينوشيه) على أسعار سوق أسهم العاصمة سانتياغو، كحالة لدراسة أثر «التغيير المؤسّساتي» على الاقتصاد. وتلفت الورقة إلى أنّ كُلّاً من الحدثين

> بحلول عام 1973 كانت حكومة الليندي قد قامت بتأميم جزء كبير من القطاع غير الزراعي وشركات مسؤولة عن أكثر من ثلثي الإنتاج في قطاعات المناجم والخدمات والنقل والاتصالات والقطاع المالي. وقبيل الانقلاب كان 39٪ من الإنتاج غير الزراعي يُنتج في شركات وقطاعات كان قد جرى تأميمها

لم يكن متوقعاً، خصوصاً في أوساط أثرياء تشيلي، وهذا أمر يساعد على دراسة أثرهما إلى حدّ كبير. فنتائج الانتخابات التشيلية عام 1970 تدلّ على التقارب بين ثلاثة مرشّحين. فقد حصل الليندي على أعلى نسبة (36,61%) بفارق 1,34% فقط عن ثاني المنافسين، وقد استفاد من أصوات مرشّح الديموقراطيين المسيحيين التي صبّت لصالحه في معركته ضدّ مرشّح اليمين خورخي اليساندري في البرلمان التشيلي، الذي كان عليه أن يفصل في النتيجة بعد فشل أي مرشّح بنيل الغالبية الشعبية المطلقة. وكذلك لم يكن انقلاب بينوشيه متوقّعاً في أيلول/ سبتمبر 1973 خصوصاً بعد محاولة انقلاب فاشلة في بداية العام نفسه.

إثر هذين الحدثين، شهدت بورصة سانتياغو تقلّبات جذرية، وهذا يشكّل حقل دراسة خصب لفهم أسباب هذا التغيير والبنى تحتّقه. ففي أوّل يوم عمل بعد انتخاب الليندي رئيساً شهدت بورصة سانتياغو أكبر انخفاض مُسجّل فيها لأسعار الأسهم بمقدار 22%. أمّا الأهم واللافت، كان الارتفاع الأعظم تاريخياً، الذي شهدته أسعار البورصة بمقدار 80%، في أوّل يوم عمل بعد انقلاب أوغستو بينوشيه المدعوم أميركياً وإنهائه عهد الليندي. تدفع هذه المقارنة إلى إعادة النظر بالبداهة لدينا (common sense)، والتي قد تتوقّع «نكسة» في البورصة إثر وصول ماركسي إلى سدّة الحكم، على الرغم من وصوله عبر تداول ديموقراطي وروتيني للسلطة في تشيلي، ولكنّها ستستبعد الازدهار المهول في أسعار الأسهم عقب انقلاب دمويّ أسّس لحكم عسكري في البلاد. ما يدلّ على عمقٍ أكبر للقصّة سرعان ما يتكشّف طابعُه الطبقي.

نقد السرديات

يعرض الباحثون في الورقة سرديات عدّة محتملة لشرح ما حدث بعيد انتخاب الليندي. أوّلاً، إن وصول رئيس يحمل مشروعاً اشتراكياً، ينطوي من وجهة نظر أثرياء تشيلي ورأسماليها، على نيّة وآليات لإعادة تدوير وتوزيع الثروة في المجتمع، بشكل أساسي، من خلال رفع الأجور وحصّتها من القيمة المُنتجة. وبما أن حصّتَي الأجور ورأس المال تتارجحان عموديّاً على عصا القيمة قبالة بعضهما، فإن ارتفاع الأولى يؤدّي حُكماً إلى انخفاض الثانية، وبالتالي يؤثّر سلباً على التداول والاستثمار بسبب انخفاض العائد على رأس المال. إلّا أن الورقة تستبعد هذا التفسير لغياب تفارق كبير بين القطاعات الاقتصادية في تأثّرها بانخفاض أسعار أسهمها، ما يقصده الباحثون، أنه لو كان توقّع ارتفاع الأجور هو السبب فعلياً، لكان يجب أن نلاحظ أن القطاعات الاقتصادية كثيفة العمالة (أي تلك التي تعتمد على اليد العاملة أكثر من رأس المال كالآلات وغيرها) تتأثر بشكل أكبر من سواها، وهو ما لا يُلاحظ في الحالة قيد الدرس.

تقضي السردية الثانية، أنه بالنسبة إلى المستثمرين، هناك علاقة خطيّة تربط بين الحكم الاشتراكي وأداء سيئ للاقتصاد، بسبب عدم كفاءة الإدارة الاشتراكية للاقتصاد أو بسبب المواجهة التي ستلقاها الدولة من الرأسماليين أو القوى الخارجية. ويستبعد الباحثون هذه السردية أيضاً، بسبب الاتّساق المُلاحظ بين القطاعات في تأثّر أسعار أسهمها من دون تمايز بين كونها موجّهة للسوق المحلّية أو السوق الخارجية. كذلك تذكر الورقة أن انخفاضاً أكبر في أسعار عدد غير بسيط من الأسهم يُعقبه وصول الليندي لم يقابله ارتفاعٌ أكبر في أسعارها إثر انقلاب بينوشيه. وهذا يدلّ على أن النتائج لا تُفسَّر فقط بـ«المحسوبية» و«الواسطة» التي تحظى بها شركات معيّنة لدى بينوشيه أو الإمبريالية، بل إن الأمر أعمق من هذا التفسير وشامل أكثر في طبقيّته.

وتؤكّد السردية الثالثة على ذلك، وهي التي يعتمدها الباحثون بشكل أساسي، وتفيد أن السبب الرئيس لتقلّبات سوق الأسهم كان فعلياً في التوقّعات ذات الصلة بوضعية حقوق الملكية الخاصّة (والمقصود بها ملكيّة وسائل الإنتاج). فقد كانت الجبهة الشعبية (Unidad Popluar) التي أوصلت الليندي إلى الرئاسة تجاهر بمشروعها لتأميم وسائل الإنتاج والشركات الكبيرة. وبحلول عام 1973 كانت حكومة الليندي قد قامت بتأميم جزء كبير من القطاع غير الزراعي وشركات مسؤولة عن أكثر من ثلثي الإنتاج في قطاعات المناجم والخدمات والنقل والاتصالات والقطاع المالي. وقبيل الانقلاب كان 39% من الإنتاج غير الزراعي يُنتج في شركات وقطاعات كان قد جرى تأميمها.

ابتكار «الإنترنت» ووأده

تفرض ملكيّة وسائل الإنتاج قانون القيمة خاصّتها، وهذا القانون، بالنسبة لأي مجتمع، أشبه بـ«المحرّك الأول» الأرسطي. ولذلك كان لتغيير الملكيّة نتائج عديدة، يجدر دوماً التذكير بواحدة منها قد لا تكون أهمّها، فعندما يتمّ الانتقال من اقتصاد السوق و«الملحميّة» التي تميّز عملية الإنتاج فيه، حيث الانتظام فيه نظرياً مستمد من التطهير المستمرّ الذي تمارسه «اليد الخفية» للعرض والطلب بحقّ شركات ورأسماليين، إلى اقتصاد مخطّط بمدير واحد هو الدولة تُقرّر فيه الأهداف مسبقاً، فإن ذلك بلا شكّ يتطلّب إبداعاً في التكتيك.

لقد أدّى التخطيط في الاتحاد السوفياتي لأن يبتكر ليونايد كانتوروفيتش الأسس الرياضية للوصول للقرارات الأكثر كفاءة؛ أي أفضل نتيجة ممكنة مع احترام شروط معيّنة (Linear Optimization)، أي ببساطة مثلاً الجواب على سؤال أين يمكن أن تقضي يوم الأحد، آخذاً في الاعتبار ميزانيتك ووقتك وذوقك. أمّا في تشيلي في مطلع السبعينيات فقد أدّى التخطيط لأن يتمّ ابتكار للسبب نفسه الذي من أجله ابتكر العالم البريطاني تيم بيرنرز لي الإنترنت أو الويب، فيما كان يعمل في المعهد الأوروبي للأبحاث النووية (CERN) عام 1989، أي من أجل مشاركة المعلومات والبيانات مع زملائه، أطلقت تشيلي عام 1971 تحت حكم الليندي مشروع سايبرسين (Project Cybersyn). وقد تطلّب التخطيط في تشيلي ربط المصانع والمنشآت والمرافق العامّة بغرف عمليات تستقبل البيانات وترد بالقرارات المناسبة فوراً. وتمّ ذلك عبر وصل أجهزة تلكس وتبادل نحو ألفي رسالة يومياً تنظّم اقتصاد البلاد المتمدّدة طولياً على شاطئ المحيط الهادئ الذي كان يصعب التواصل فيها حينذاك.

ليس مجرّد «تغيير مؤسّساتي»

لم تكن ذروة انقلاب بينوشيه في قتل الليندي بل في الهجوم الشامل لثورته المضادة، فمع سيطرة بينوشيه عادت الخصخصة المطلقة، وكنتيجة لذلك مثلاً توقّف العمل بمشروع سايبرسين إنترنت-تشيلي، فلا حاجة له بعد الآن! ومن هنا تعبّر أرقام ارتفاع أسعار أسهم البورصة المهولة عن انتصار الهجمة المرتدة للثورة المضادّة وإعادة عقرب التاريخ إلى الوراء. فارتفاع أسعار الأسهم وزيادة الاستثمار بالأصول يعبّر ويؤدّي إلى تعرّض الطبقة العاملة والأكثريّة لهجوم على صعيدين: أوّلاً، المزيد من مراكمة الثروة بيد القلّة المستفيدة من هذا الارتفاع ما يؤدّي إلى ارتفاع في حدّة اللامساواة في الدخل والثروة. ومشكلة اللامساواة ليست أخلاقية فحسب، بل لها تبعاتها الوخيمة على الاقتصاد. ثانياً، ارتفاع الاستثمار بالأصول المتأتّي من ارتفاع العائد عليها يؤدّي أيضاً إلى تفهقر الاستثمار بالإنتاج الذي يتطلّب العمل (وربّما كان هذا أسّ الأزمة في لبنان!). وهذا يدفع إلى تشغيل أقلّ للقوّة العاملة أي بطالة أكثر، وانخفاض في حصّة الأجور ما يُضعف الطبقة العاملة في صراعها مع رأس المال. وهو أمر نراه جلياً في تشيلي التي انتقلت من مشروع إلى نقيضه.

لذلك يمكن القول إن وصول الليندي إلى الحكم ديموقراطياً، وغيره من الاشتراكيين حول العالم، لم يكن مجرّد «تغيير مؤسّساتي»، بل محاولة جرى اختبار صدقيتها في فترة قصيرة جدّاً في الانتصار للطبقة العاملة، عبر وقف تزيف القيمة المنتجة إلى الخارج، والتأسيس لعلاقات إنتاج أكثر تقدّماً، والشروع بالتطوير الضروري للقوى المنتجة.

مقال

اليمين الدولي المتطرّف هنا فمتى يستيقظ اليسار؟

ليا يبي

القوى السياسية الأكثر عدائية للتكامل الأوروبي هي نفسها القوى الوحيدة التي صاغت رؤية مشتركة لأوروبا.

اختتمت مارين لوبان وماتيو سالفيني وخيرت فيلدرز وغيرهم من زعماء اليمين المتطرّف حملتهم الانتخابية الأوروبية بتجمّع انتخابي مشترك في ميلانو، ركبوا فيه بفجر «الثورة السلمية» في أوروبا. وصدحت أغنية «نيسون دورما» Nessun Dorma (أي ليهجر النوم الجميع) للملحّن الأوبرا الإيطالي الشهير بوتشيني ولازمتها «فينشيرو» Vincerò (أي سأفوز) في ساحة دومو Piazza del Duomo في ميلانو.

ولكنّهم في الواقع لم يفوزوا، أو على الأقل لم يكن التقدّم الذي حقّقوه على قدر توقّعاتهم. غير أن النتائج في فرنسا وإيطاليا والمملكة المتّحدة تظهر أيضاً أن اليمين المتطرّف نجح في تحقيق إنجاز أكثر استدامة، وهو رسم رؤية لأوروبا تبدّي المصلحة الوطنية (على مصالح المهاجرين) nativist، ليست نتيجة ردّة فعل خالصة ولا نابعة أيضاً من الحنين. في ميلانو، تحدّث اليمين المتطرّف بصوت واحد. وتعهّد بالدفاع عن أوروبا الحقيقية، أوروبا الشعوب وليست أوروبا النخب الأوليغاركية النيوليبرالية. وتشكّلت الحملة الانتخابية من إشارات كثيرة إلى الهجرة والإسلام كتهديدات مشتركة، وإلى الإرث المشترك لليوناردو دا فينشي وجان دارك، وإلى رؤية تدافع عن ضحايا التقشّف في وجه النخب في بروكسل.

يستطيع اليسار أن يتصدّى للحقائق التي تقف وراء هذه التأكيدات أو لحسن النيّة وراء تلك الوعود. فالأبحاث تظهر أن الهجرة تفيد المجتمعات المضيفة. والضريبة الثابتة بنسبة 15% كالتي دافع عنها سالفيني، لا تساهم سوى في مفاقمة التفاوت.

> مات يسار الوسط تاركاً الساحة لليسار الراديكالي واليمين الراديكالي ليتصارعا. واحدهما فقط لديه الإمكانية لتحفيف العدالة الاجتماعية الدائمة من دون استبعاد الأقليات الهشّة

كما أن التعصّب الديني قسّم القارة حتى قبل ظهور التعدّدية الثقافية بكثير. وتهيمن الأبوية حتى في البنى الأسرية العلمانية. كما أن إرثنا المشترك يتشكّل من القمع الاستعماري أكثر منه من الحرّية الجماعية.

ولكن من غير المرجّح أن يساعد التركيز على هذه الحقائق المعزولة في التصدّي للخطاب العام لليمين. فاليسار يحتاج إلى أن يضع رؤيته الخاصّة للثورة الديموقراطية الأوروبية، وليس فقط أن يقوم بردّات فعل على التهديد الذي يشكّله اليمين المتطرّف.

رسالة مشتركة

يتمثّل سرّ تقدّم اليمين الجديد في أنه يمارس ما كان اليسار يبشّر به. فهو يمين دولي جديد يملك رسالة مشتركة ورؤية مشتركة للتغيير الاجتماعي ولديه خصوم مشتركون، واليوم لديه منصّة سياسية مشتركة. وهو يفعل كلّ ذلك راهناً، بينما يغرس جذوره في المجتمعات المحلّية ويتحدّث لغة يفهمها الناس. فبدلاً من الحديث عن الطبقات يتحدّث عن الأمم، وبدلاً من السياسة يتحدّث عن الثقافة، وبدلاً من الرأسماليين يتحدّث عن المهاجرين.

ولكن المفارقة أن هذه القوى الأكثر عدائية للتكامل الأوروبي هي نفسها القوى الوحيدة التي صاغت رؤية مشتركة لما يجب أن تكون عليه أوروبا أو لا تكون عليه. ومن المفارقة أيضاً أن يلجأ سالفيني إلى الإشارة إلى الآباء المؤسّسين لأوروبا من دي غاسبيري إلى دي غول، والتحدّث عن حلمهم الذي لم يتحقّق بأن تكون أوروبا لشعوبها.

ولم يحصل في أي لحظة خلال الحملة الانتخابية أن لمسنا جهداً منسّقاً للأحزاب الديموقراطية الاجتماعية الكبرى لشغل منصّة واحدة وتنظيم تجمّع انتخابي مشترك والتفكير بشكل نقدي بأوروبا كمشروع مشترك وإشراك الناشطين في المداولات حول مستقبل القارة. كما لم تحاول هذه الأحزاب مناقشة أزمة التمثيل في أوروبا أو الاعتراف بتواطئها في بنيتها النيوليبرالية الفاشلة. ولم تحاول أن تفهم لماذا يثبت اليمين فعاليته في ملء الفجوة بين النوّاب ومن يمثّلونهم.

وصحيح أن ثمّة مبادرات عابرة للحدود الوطنية مثل حركة «الديموقراطية لأوروبا 2025» على السكّة الصحيحة أخلاقياً وسياسياً. ولكن، من دون تاريخ من التعبئة السياسية الشعبية ومن دون جذور محلّية ستبقى مبادرات معزولة عن القوى الشعبية التقليدية وجاذبة فقط لحفنة من المفكّرين.

مطاردة اليمين

عادة ما تكون الانتخابات هي الفترة التي تعيد فيها الأحزاب التواصل مع أعضائها ومع المواطنين. وأظهر الإقبال أن الأوروبيين ليسوا لا مبالين تجاه أوروبا ولا عدائيين تجاه السياسة. ولكن في حين حظيت هذه الانتخابات بالترحيب في كلّ مكان وصنّفت على أنها الأهمّ في التاريخ الحديث، بقيت المسائل المحلّية هي المُسيطرة. وواصل يسار الوسط مطاردة اليمين حول انتقاد التعدّدية الثقافية والتشدّد على الحدود والتخفيضات الضريبية، وكما هو متوقّع فقد أخفق في تحقيق تقدّم. في فرنسا وإيطاليا، يقف اليسار على شفير الاختفاء، وفي المملكة المتّحدة أصبح ضحية غموضه الخاصّ. وحيث صمد في إسبانيا والبرتغال أو حيث حقّق الخضر تقدّماً كبيراً، فذلك نتيجة التزامات واضحة بمحاربة التقشّف وجني الفوائد من حركة الاحتجاج الأوروبية الوحيدة التي احتلّت الشاشات - الإضرابات المناخية.

حان الوقت لجمع كلّ هذه الحملات المعزولة لتحقيق العدالة الاجتماعية مع بعضها البعض ووضعها في خدمة مشروع سياسي متجدّد. فالنقابات والمهاجرون المحرومون والعمّال المستقلّون والناشطون البيئيون وأعضاء الحملات المحلّية، تعرّضوا لخيبة أمل من البنية الاقتصادية الحالية ونظام التمثيل المُنفّر ومن سنوات من الإدارة التكنوقراطية والتسريح السياسي.

اليوم يمكننا القول إن يسار الوسط قد مات تاركاً الساحة لليسار الراديكالي واليمين الراديكالي ليتصارعا. واحدهما فقط لديه الإمكانية لتحقيق العدالة الاجتماعية الدائمة من دون استبعاد الأقليات الهشّة. أحدهما فقط لديه التقليد السياسي والموارد الديموقراطية لمناهضة العنصرية وكراهية الأجانب، وللانفصال عن الاستعمار الجديد والتصدّي للرأسمالية والدفاع عن البيئة.

من جهة اليسار، لا يكون الحلّ الجديد الجذري للوضع الراهن سوى رؤية تقوم على إنشاء اتحاد أوروبي اشتراكي.

اليمين الدولي المتطرّف هنا. فمتى يستيقظ اليسار؟

ترجمة لمياء الساحلي

ليا يبي أستاذة في النظرية السياسية في كلّية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. ومؤلّفة مشاركة لكتاب The Meaning of Partisanship (معنى الحزبية).

«اجعلوا الاقتصاد يصرخ»

لا يمكن الحديث عن تشيلي، كما الكثير من التجارب حول العالم، من دون التطرّق إلى التدخّل الأميركي المباشر كقائد للثورة المُضادة. الوثائق التي نُشرت لاحقاً ونقرأها الآن في أرشيف وكالة الأمن القومي الأميركية أو على موقع الـCIA تعرض حجم وكيفية التدخّل الذي سبق حتى انتخاب الليندي كاحتراز منه. ولهذه الغاية، عُقد اجتماع رباعي قبل أسابيع من الانتخابات التي أوصلت الليندي إلى الحكم، في المكتب البيضاوي وحضره نيكسون وكيسنجر. وأثيرت فيما بعد أخبار تفيد أن الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون توجّه للـCIA بالقول «اجعلوا الاقتصاد يصرخ». كذلك توجّه السفير الأميركي في تشيلي إلى الرئيس السابق إدواردو فراي بالقول: «لن يصل إلى تشيلي تحت حكم الليندي أي حبّة جوز أو برغيّ، سنبذل ما بوسعنا لوضع تشيلي والتشيليين في أقصى درجات الحرمان والفقر». كانت هذه الأقوال. أمّا الأفعال الأميركية فنجحت في 11 أيلول/ سبتمبر 1973 في الإطاحة بحكم الليندي.

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

من «صفقة القرن» إلى رهان القرن

«حاول أن تكون راديكالياً بمقدار الواقع نفسه»
فلاديمير لينين

في بداية التسعينيات، بعد نهاية الحرب الباردة، وُلِدَ وهمٌ بأن القضية الفلسطينية سيتمّ حلّها بواسطة زخم صعود عصر الليبرالية الغربية وبدء نهاية التاريخ، فتنسحب إسرائيل من الأراضي التي احتلّتها عام 1967 وتقام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. بل أكثر من ذلك، فإن توليفة التنمية الاقتصادية والتعاون بين الدول والسلام كان مقدّراً لها أن تعمّ المنطقة، بالإضافة، بالطبع، إلى تعميم الديموقراطية. في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» الذي صدر عام 1993، جسّد شيمون بيريز هذه الرؤية الاقتصادية، واعداً بمستقبل زاهر للمنطقة. اليوم كلّ هذا انتهى، بشكل تراجيدي، والعالم ينظر إلى حطام هذه الرؤية ومعها حطام حلّ الدولتين، وحطام الديموقراطية والازدهار والسلام، وحطام «الإنسان الأخير» لفرانسيس فوكوياما، أو الإنسان «العقلاني»، الذي كان مقدّراً له أن يكون محصناً من الغوص مجدّداً في أوحال التاريخ والتطرّف والقومية والإمبريالية والصراعات الإثنية والطبقية، عبر التقدّم العلمي والتكنولوجي والرفاه الاقتصادي والمادي، الذي تؤمّنه الرأسمالية الليبرالية.

المفارقة أنه في وسط هذا الحطام تعود الإدارة الأميركية اليوم بكل سطحية بنسخة «مسخ» للمشروع الأوّل، أسمتها «صفقة القرن»، التي ككلّ صفقات الرئيس الأميركي ترامب عندما كان في مجال الأعمال، ليست فقط فاشلة بل وُلدت ميّتة. العناوين التي أفصحت عنها الإدارة الأميركية الأسبوع الماضي تتضمّن مشاريع وخططاً تبدو مأخوذة من كراسة، من صنع شركات الدعاية السطحية، لجذب الاستثمار الخارجي في دولة متدنّية الدخل، أكثر منها خطة جدّية للسلام، حتّى لو كانت مُنحازة. وكما يُقال الرسالة تُقرأ من عنوانها، فنظرة سريعة إلى عناوين هذه «الصفقة» ترينا مدى ضحالتها، وحتّى عدم جدّية من يطرحها، وكما نهاية الثامن عشر من بروميير ستنتهي بمهزلة مقارنة بنهاية سالفتها التراجيدية. إذاً ترامب اليوم مثل لوي بونابرت، ما هو إلّا «بارودياً»، أو محاكاة ساخرة، لما سبقه ولما يمكن أن يكون عليه ما سُمي لفترة طويلة، ولا أحد يعلم لماذا، «راعي السلام الأميركي».

أميركا إلى Mad Max

سقط مشروع «الشرق الأوسط الجديد» الأوّل ليس فقط، بسبب طبيعة الحركة الصهيونية وتحوّلها الحتمي إلى اليمين والعنصرية وإقامة نظام الفصل العنصري، بل أيضاً بسبب تحوّل الولايات المتّحدة الأميركية في مرحلة معيّنة من «إمبريالية كلاسيكية»، ومن قطب في الحرب الباردة المُنظّمة، إلى إمبريالية مدمّرة وعسكرتارية. ابتدأت جذور هذا التحوّل مع رونالد ريغان، الذي شنّ هجوماً غير مسبوق على الاتحاد السوفياتي وقسّم العالم (قبل أسامة بن لادن) إلى جزءين بين الخير والشر، وأضحى بذلك الاتحاد السوفياتي «إمبراطورية الشرّ». أدّى ذلك إلى تدحرج كرة من الثلج أنهت الحرب الباردة. في هذا الإطار، أتت إدارة كلينتون بين 1993 و2001 في المرحلة الانتقالية بين ريغان وبوش الأب، وبين مرحلة المحافظين الجدد، أي في مرحلة «خلو العرش»، فحاولت تجسيد «نهاية التاريخ» في الشرق الأوسط أيضاً، فكانت مدريد وأوسلو. كلّ هذا انتهى بعد 11 أيلول/ سبتمبر واجتياح العراق وأفغانستان حيث أصبح الشعار الأميركي «أتيت، دمّرت، ذهبت».

... إسرائيل إلى الآبارثايد وفلسطين إلى «المناطق»

في تموز/ يوليو 2018، أقرّ الكنيست الإسرائيلي ما عُرف بالقانون الأساسي، الذي أعلن أن إسرائيل هي الدولة الوطنية للشعب اليهودي. وبذلك أعلنت إسرائيل عن نفسها كدولة آبارثايد وخلعت عنها كلّ الأقنعة والرداءات الديموقراطية التي رافقتها منذ تأسيسها في عام 1948. وهذا الإعلان، بعد 70 سنة من حروب عديدة وقيام حركة وطنية فلسطينية مسلّحة، أتى على خلفية استمرار فلسطين ليس فقط محتلّة بل مقسّمة. فالمناطق خارج السيطرة الإسرائيلية المباشرة، مقسّمة بين مناطق السلطة الفلسطينية التي أصبحت «أراضي» من دون سيادة معتمدة على المساعدات الخارجية والريوع العربية والغربية للبقاء، ويتزايد فيها عدم المساواة ويتفشّى الفساد والتوظيف الإداري والاستلاب في العمل والحياة اليومية، وبين قطاع غزة الذي تحرّر من سجن الاحتلال ليدخل سجن الفقر المدقع والبطالة والشلل السياسي والاجتماعي والثقافي. في هذا السياق وضمن هذا الواقع، أعلنت إسرائيل «يهودية الدولة» في أكثر المشاريع عنصرية منذ ألمانيا النازية ونظام الفصل العنصري البائد في جنوب أفريقيا.

... وترامب يحاول صرف (cashing in) ماد ماكس

بينما كانت أميركا تشنّ الحروب في هذه الفترة، كانت العولمة تأخذ مجراها وتُحدث التغييرات العميقة في الاقتصاد العالمي وفي الاقتصادات الوطنية على المستويات الكمّية والتكنولوجية وتوزيع الدخل والثروة. الولايات المتّحدة، كدولة، وليس كشركات، دخلت العولمة ليس فقط كالمنتصر في الحرب الباردة، بل كالمارد الذي يحاول السيطرة المباشرة ويمارس الانتقام واستعمال القوّة العسكرية البحتة. واصطدمت هذه العسكريتارية الفائقة مع هذه العولمة، التي أصبحت الشكل «الديموقراطي» للإمبريالية الفائقة التي قدّم لها كارل كاوتسكي في بداية القرن العشرين. وفي خضمّ كلّ هذا، صعدت الصين أيضاً بشكل لم يتوقّعه الأميركيون، والذي زاد الطين بلّة أن العملاق الاقتصادي الصيني لم يدخل المنظومة السياسية الرأسمالية، فكانت الصدمة الكبرى لكلّ الذين نظّروا حول نهاية الحكم الشيوعي والاشتراكية هناك.

كما اصطدمت هذه العسكريتارية الفائقة مع أوروبا التي لم تُرد أن تبقى إمبريالية، والتي وجدت نفسها في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، وشعوبها تريد أن تعيش حياة رفاه واستقرار (في هذا الإطار جاء كلام وزير الدفاع الأميركي السابق دونالد رامسفيلد حول أوروبا القديمة).

وهكذا بدأت أميركا تخسر اقتصادياً من حروبها وتخسر اقتصادياً في السباق بينها وبين الصين وبدأ محور الجاذبية الاقتصادي، وحتّى التكنولوجي، يتّجه شرقاً أكثر وأكثر.

إذا كان دائماً هناك خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، توتّر خفي بين العولمة وبين أميركا العسكريتارية، وانفجر هذا التوتر اليوم بعد أن تبيّنت مفاعيل هذه العولمة، ومن ضمنها انفصال رأس المال العالمي عن الدولة الوطنية الذي يحاول ترامب

انجل بوليغان ـ المكسيك

يجب أن تقارب القضية الفلسطينية من موقع البناء الحثيث للقوة الاقتصادية والتكنولوجية في المنطقة لإحداث التغيير

إعادته إلى «أميركا العظمى». وهكذا تصطدم أميركا مع العولمة، وبهذا الاصطدام، بدأ العالم الآن يعود إلى مرحلة شبيهة بالإمبريالية في بدايات القرن العشرين، وعلى رأسها عودة الصراعات بين الدول على الصعيد العالمي.

وفي هذا السياق، يمكن فهم الترامبية، فهي ليست فقط «جنوناً» أميركياً جديداً، وإنّما خطّة لتقويض العولمة كما نعرفها، ابتدأت مع رفع إدارة ترامب شعار «جعل أميركا عظيمة مرّة أخرى»، وأعلنت من بعدها الحمائية والقومية الاقتصادية، ومن ثمّ الحرب التجارية وكلّ ذلك من أجل الكسب الاقتصادي ومحاولة إعادة السباق بين أميركا والصين إلى خطّ الانطلاق. وفي الشرق الأوسط، تريد إدارة ترامب أن تحوّل آثار «الإمبريالية العسكريتارية» إلى منفعة اقتصادية للولايات المتّحدة، فترامب في هجومه على المحافظين الجدد وسياساتهم في العراق وأفغانستان، عابهم لأنهم لم يستولوا على النفط في العراق وعلى الموارد الطبيعية في أفغانستان. وهذا صحيح، فكلفة حرب العراق على الولايات المتّحدة ككلّ لم يُقابلها «سرقة» للنفط العراقي كما يعتقد الكثيرون. بل هي أفادت الشركات الكبرى والمجمع الصناعي العسكري. ويحاول ترامب اليوم أن يحوّل الحروب السابقة إلى منفعة اقتصادية لأميركا عبر التهديد والابتزاز وبيع السلاح وقبض الأتاوات وتسخير السياسة الخارجية للولايات المتّحدة في الشرق الأوسط لهذه الأغراض. طبعاً، هذا الأمر ليس سهل المنال، فالحروب حصلت وانتهت والأميركيون يتعاملون مع واقع ما بعدها.

لكن «القوّة المادية لا تسقط إلّا بالقوّة المادية»

في خضم هذه التحوّلات، فإن مواقع الدول العربية فرادى ومجتمعة أصبحت هشّة، وبالتالي فإن القضية الفلسطينية يجب أن تقارَب من موقع البناء الحثيث للقوة الاقتصادية والتكنولوجية في المنطقة العربية من أجل إحداث التغيير على المدى طويل الأمد في موازين القوى، فكما قال ماركس: «القوة المادية لا تسقط إلّا بالقوّة المادية». وهنا ملاحظات عدّة سريعة في هذا الإطار:

أوّلاً، إن نظام الفصل العنصري في فلسطين أدّى إلى انتهاء حلّ الدولتين، فأصبح الصراع الآن على عموم فلسطين التاريخية، كما أن الرهانات السابقة بين الداخل والخارج فشلت، كما فشلت العودة الجزئية في الضفة وفشل الانفصال الجزئي في غزة. من هنا يجب أخذ العبر من جنوب أفريقيا حيث حركتها التحرّرية زاوجت بين العمل المسلّح والعمل الجماهيري والوطني والعمّالي، فقاومت الفصل العنصري وأسقطته من الداخل وأسقطت جيشه الذي كان أيضاً «لا يُقهر».

ثانياً، إن بناء القوّة المادية ضمن مشروع عربي تحرّري يهدف إلى تحرير الإنسان العربي من ثلاث تهدِّده: التخلّف الاقتصادي وعدم المساواة؛ التفتيت المذهبي؛ والأنظمة السياسية المتحجّرة، هو السبيل الوحيد لوقف المسار الانحداري لمقترحات الحلول العالمية للقضية الفلسطينية، من قرار تقسيم فلسطين إلى 242 إلى أوسلو إلى «بارودیا» صفقة القرن.

ثالثاً، إذا كانت الحرب الكلاسيكية هي وسيلة لفرض حلّ الدولتين، فالانتصار في هذه الحروب، يتطلّب تفوّقاً اقتصادياً ومادياً وسياسياً وتكنولوجياً. فحالياً، ما كان يسمّيه السوفيات علاقة القوى (correlation of forces) هو منحاز إلى إسرائيل. وفي هذا الإطار أيضاً، فإن الذي يقرأ الصراع العربي - الإسرائيلي سابقاً خارج سياق الحرب الباردة يرتكب خطأ كبيراً، فغياب قوّة كبرى مثل الاتحاد السوفياتي، الذي كان الداعم الأساسي للدول العربية والمقاومة الفلسطينية، يزيد من هذا الانحياز بشكل كبير.

رابعاً، كان النفط، بالإضافة إلى الاتحاد السوفياتي، مكمن القوة الثاني في السابق، حيث كان التهديد باستخدامه بشكل سلبي، مثل حظر النفط خلال حرب 1973، يعطي قوّة للعرب. هذه القوّة أيضاً انتهت، فالولايات المتّحدة لم تعد تعتمد على النفط الخليجي وغالبية النفط الخارج من الخليج يذهب إلى آسيا الآن. ولكن النفط يمكن أن ينتقل من قوة سلبية إلى قوة إيجابية إذا تمّ استخدامه في بناء الاقتصادات العربية، عبر تحويله إلى تراكم للرأسمال وللتقدّم التكنولوجي، وبالتالي المساهمة في تغيير علاقة القوى.

المسألة المطروحة الآن إذاً، هي ليست إسقاط صفقة القرن، لأن لا وجود مادياً لها. إن صيغة الأمر (imperative) اليوم هو تغيير مسار القضية الفلسطينية الحالي، والالتزام بما يمكن أن يُطلق عليه «رهان القرن» لبناء دولة واحدة ديموقراطية علمانية في فلسطين التاريخية. ولكن لتحقيق ذلك يجب تغيير الواقع المادي والفكري للصراع، والتحضير لمعركة طويلة الأمد قد تأخذ أشكالاً مختلفة. عندها فقط يمكن هزيمة الإمبريالية الأميركية وإنهاء نظام الفصل العنصري في فلسطين.